وزارة التعليـــم العالي و البحث العلمـي
جامعة الشادلي بن جديد –الطارف–
UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID
-EL TAREF-
كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales est Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي:..... السنة الجامعية: 2022-2023

قسم: علوم التسيير

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان

المقاولاتية في الجزائر و دورها في التنويع الإقتصادي

تخصص: إدارة إستراتيجية

من إعداد الطلبة:

- بارس صفاء
- لكحل بثينة

تحت إشراف الدكتور(ة):

- عمروسي حنان

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص كل من قطاع المقاولاتية في الجزائر، وكذا أداء هيئات الدعم والمرافقة المقاولاتية في الجزائر، مع تسليط الضوء على دور التنويع في تحقيق النمو الاقتصادي وحماية الاقتصاد من أزمات تدهور إيرادات المورد الواحد، ونشر الوعي بأهمية النشاط المقاولاتي ودوره الاقتصادي والاجتماعي، مستخدمين في ذلك كل من المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج دراسة الحالة عند التطرق لحالة الجزائر. وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: إن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استراتيجية تنمية الصادرات خارج المحروقات يعتبر تحدي كبير في ظل اعتماد الاقتصاد الوطني بشكل مفرط على صادرات المحروقات، إضافة إلى ذلك بينت الدراسة أن مساهمة المقاولاتية في توفير مناصب الشغل مؤشر يوحي بالدور الإيجابي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مكافحة ظاهرة البطالة، إلا أن هذه المعدلات تؤكد بأن هذا النوع من المؤسسات لا يزال بعيدا عن لعب دور رئيسي في الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، التنويع الاقتصادي، هيئات الدعم، القيمة المضافة، الصادرات.

Abstract
This study aims to diagnose each of the entrepreneurship sector in Algeria, as well as the performance of the entrepreneurial support and accompaniment bodies in Algeria, highlighting the role of diversification in achieving economic growth and protecting the economy from crises of deterioration of revenues of one resource, and spreading awareness of the importance of entrepreneurial activity and its economic and social role, using This includes both the descriptive and analytical approach, and the case study approach when dealing with the case of Algeria. The study concluded several results, the most important of which are: The contribution of small and medium enterprises to the strategy of developing non-hydrocarbon exports is considered a major challenge in light of the excessive dependence of the national economy on hydrocarbon exports. Medium in combating the phenomenon of unemployment, but these rates confirm that this type of institutions is still far from playing a major role in the Algerian economy.
Keywords: entrepreneurship, economic diversification, support agencies, added value, exports.

إهـــــــداء

أشكر الله العلي القدير الذي انعم على بنعمة العقل والدين والقائل في محكم التنزيل " وفوق كل ذي علم عليم" سورة يوسف آية 76... صدق الله العظيم

الصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا وحبيبنا محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم

إلى الرجل الأول في حياتي إلى أغلى ما في الكون إلى الجبل الذي يحميني من كل عواصف الحياة... السند الذي لا ينكسر، والقلب الذي لا يتهاون مع أحزاني- أبي الغالي- حفظه الله

إلى من بسمتها غايتي وتحت اقدامها جنتي...الى من حملتني في بطنها وسقتني من صدرها واسكنتني قلبها

إلى من سهر ليال طويلة من أجل راحتي، ومن استيقظت فجرا من أجل الدعاء لي- أمي الحبيبة-

إلى رفيق الدرب، وصديق الأيام بحلوها ومرها إلى من كان الأول دوما في مساندتي وتشجيعي، زوجي الحبيب - حمزة —

إلى أميرتي الصغيرة، ابنتي الغالية وقرة عيني وحياتي وجوهرتي الساكنة قلبي — سرور — رعاها الله

إلى عزي في هذه الحياة، حماه المولى لقلبي ورعاه أخي الحبيب - خالد —

إلى من أشعلوا شموع الأمل في لحظات مسيرتي المظلمة، إلى من فتحو أفئدتهم لي عندما ضاقت بي دروب الحياة رغم اتساعها أختاي - سجى ومروة — وحبيبة خالتها - ماريا- حفظها الله

إلى جدي وجدتي جميلة ويوسف أطال الله بعمرهما ومحمد وعايدة رحمها الله

إلى الحضن الدافئ الذي يتسع كونا بأكمله أمي الثانية خالاتي-لنده، نصيرة، وليامنة وأولادهم

الى عائلتي الثانية عائلة زوجي

الى من تقف كلمات التعبير عاجزة امام اخلاصها في العطاء الاستاذة الفاضلة-عمروسي حنان —

الى رفيقة الدرب وزميلتي العزيزة —بثينة-

الى استاذي الغالي الذي كان له الفضل بوصولي الى هنا استاذي الغالي —غريسي محمد- رحمه الله-

إهـــــــداء

اهدي مذكرة تخرجي إلـــى

إلي خالد الذكر، الذي وافته المنية وكان خير مثال لرب الأسرة والدي، ولم يتهاون يوم في توفير سبيل الخير والسعادة لي رحمه الله عليه

إلي بسمة الحياة وسر الوجود ومن ضحت من أجلي (أمي الغالية)

إلى الذي أعتمد عليه في كل صغيرة وكبيرة (أخي المحترم)

إلى أصدقائي ومعارفي الذين اجلهم واحترمهم من بينهم: إيمان ومريم

إلى الحضن الدافئ الذي يتسع كونا بأكمله خالاتي

شكر و عرفان

« لَئِنْ شَكَرتمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ »

الآية 7 من سورة إبراهيم

فالشكر الأول لله تعالي على توفيقه

كما نتقدم باسمي عبارات الشكر وجميل العرفان إلى التي أشرفت علينا ولم تبخل علينا بإرشاداتها وتوجيه ولها الفضل الكبير لإنجاز هذا العمل الدكتورة

عمروسي حنان

ونتقدم بجزيل الشكر وتقدير للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة لقبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع.

وفي الأخير نشكر كل من قدم لنا يد العون سواء من قريب أو بعيد.

قائمة الأشكال

العنوان	الصفحة
شكل رقم (1–1): نموذج ابتكار لشومبيتر.	**32**
شكل رقم (1–2): نظرية السلوك المخطط. Ajzen 1991	**33**
شكل رقم (1–3): النموذج النفسي الاقتصادي لمحددات الرغبة المقاولاتية لـ Davidsson (1995).	**34**
شكل رقم (2–1): المنحنيات غير الخطية :الدخل مقابل مؤشر جيني(يسارا) والمنتجات الجديدة(يمينا)	**53**
شكل رقم (2–2): العلاقة بين طفرات التنويع وتسارع النمو.	**54**
شكل رقم (2–3): تنويع التجارة والنمو :البلدان الأقل نموا مقابل البلدان المقارنة المعيارية.	**55**
شكل رقم (2–4): تقدير مؤشر جيني للتنويع الاقتصادي.	**62**
شكل رقم (3–1): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط في الجزائر سنة 2022	**80**
شكل رقم (3–2): توزيع اتفاقيات الضمان FGAR حسب قطاع النشاط (2022-2004)	**97**
الشكل رقم (3–3): تطور عدد مناصب الشغل حسب نوع الشركة الصغيرة والمتوسطة بين سنتي 2021 و2022	**103**

قائمة الجداول

العنوان	الصفحة
جدول رقم (1–1): مفهوم المقاول قديما وحديثا	13
جدول رقم (3–1): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)	77
جدول رقم (3–2): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط بين سنتي 2021 و 2022	79
جدول رقم (3–3): صيغ التمويل الخاصة بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE	90
جدول رقم (3–4): المشاريع الممولة من طرف ANADE حسب الجنس وقطاع النشاط إلى غاية 2021/12/31	91
جدول رقم (3–5): توزيع القروض الممنوحة من طرف ANGEM حسب قطاع النشاط لسنة 2022	94
جدول رقم (3–6): توزيع القروض الممنوحة من طرف ANGEM حسب الجنس لسنة 2022	95
الجدول رقم (3–7): توزيع اتفاقيات الضمان FGAR حسب قطاع النشاط في سنة 2022	98
الجدول رقم (3–8): الوضع العام لضمانات CGCI-PME حسب قطاع النشاط في سنة 2022	100

الجدول رقم (3–9): تطور عدد مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة(2002،2022)	102
الجدول رقم (3–10): تطور القيمة المضافة حسب القطاعات الرئيسية للنشاط (2017،2021)	104-105
الجدول رقم (3–11): تطور الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2017،2021)	106

قائمة المحتويات

المحتوى	الرقم
الملخص	II
Abstract	III
الإهداء	IV
الإهداء	V
شكر و عرفان	VI
قائمة الأشكال	VII
قائمة الجداول	VIII- IX
قائمة المحتويات	XII- X
المقدمة	2
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية	
تمهيد	10
المبحث الأول: ماهية المقاول	19-11
المطلب الأول: مفهوم المقاول	11
المطلب الثاني: صفات و خصائص المقاول	14
المطلب الثالث: أنواع المقاولين و دورهم الإقتصادي	16
المبحث الثاني: المقاولاتية و دورها الإقتصادي و الإجتماعي	26-19
المطلب الأول: ماهية المقاولتية	19
المطلب الثاني: الفرق بين المقاولاتية و المؤسسات المصغرة	23
المطلب الثالث: الدور الاقتصادي والاجتماعي للمقاولاتية	24

المبحث الثالث: مقاربات ، نظريات و مشاكل المقاولاتية	38-26
المطلب الأول: مقاربات المقاولاتية	26
المطلب الثاني: نظريات المقاولاتية	30
المطلب الثالث: مشاكل المقاولاتية	34
خلاصة الفصل	39
الفصل الثاني: الإطار النظري للتنويع الإقتصادي	
تمهيد	41
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التنويع الإقتصادي	49-42
المطلب الأول: مفهوم التنويع الإقتصادي	42
المطلب الثاني: أهمية و أهداف التنويع الإقتصادي و آليات تحقيقه	44
المطلب الثالث: خصائص التنويع الإقتصادي	47
المبحث الثاني: مستويات و إستراتيجيات التنويع الإقتصادي	58-49
المطلب الأول: مستويات التنويع الإقتصادي	50
المطلب الثاني: أهم النظريات المفسرة للتنويع الإقتصادي	52
المطلب الثالث: إستراتيجيات التنويع الإقتصادي	56
المبحث الثالث: مؤشرات قياس التنويع الإقتصادي و متطلبات تفعيله	67-59
المطلب الأول: مؤشرات قياس لتنويع الإقتصادي	59
المطلب الثاني: محددات و معوقات التنويع الإقتصادي	63
المطلب الثالث: متطلبات تفعيل سياسة التنويع الإقتصادي	64
خلاصة الفصل	68
الفصل الثالث: دور المقاولاتية في التنويع الاقتصادي في الجزائر	
تمهيد	70
المبحث الأول: واقع المقاولاتية في الجزائر	83-71
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومراحل تطور المقاولاتية في الجزائر	71
المطلب الثاني: تشخيص قطاع المقاولاتية في الجزائر	76

المطلب الثالث: عراقيل تطور المقاولاتية في الجزائر	80
المبحث الثاني: هيئات و هياكل آليات دعم المقاولاتية في الجزائر	100-83
المطلب الأول: هيئات دعم و مرافقة المقاولاتية	83
المطلب الثاني: أجهزة دعم و مرافقة المقاولاتية	87
المطلب الثالث: صناديق ضمان القروض	95
المبحث الثالث: مساهمة المقاولاتية في تنويع الاقتصاد الوطني	107-101
المطلب الأول: مساهمة المقاولاتية في توفير مناصب الشغل	101
المطلب الثاني: مساهمة المقاولاتية في خلق القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات	104
المطلب الثالث: مساهمة المقاولاتية في ترقية الصادرات خارج المحروقات	106
خلاصة الفصل	108
الخاتمة	113-110
قائمة المراجع	120-115

المقدمة

مقدمـــة

إن اعتماد أي بلد على مصدر دخل واحد أو مصادر دخل محدودة في قطاعات معينة أمر خطير على اقتصادها، لأن دخلها يتأثر بتقلبات أسعار هذا المصدر في الأسواق، مما يؤثر على التوازن العام والاستقرار المالي، وعلى النمو والمخططات التنموية ولهذا لابد من اعتماد التنويع الاقتصادي الذي يسمح بدفع عجلة التنمية المستدامة بمختلف أبعادها، ويقي الاقتصاد الآثار الناجمة عن تقلبات أسعار مصدر الدخل الوحيد. ويعتبر التنويع الاقتصادي توجها حتميا من أجل دفع وتيرة النمو في ظل تراجع أسعار المحروقات، التي تفرض على الاقتصاد الجزائري ضرورة التحول من اقتصاد يعتمد على النفط كمصدر دخل إلى قطاعات واعدة أخرى لتفادي الأزمات الاقتصادية، وترتبط استراتيجيات التنويع الاقتصادي بإحداث تغييرات حقيقية تؤثر إيجابا على الاقتصاد الوطني من خلال تنمية الأنشطة غير النفطية وقد يلعب القطاع الخاص دورا مهما في تحقيق هذا التنويع ويمكن إدراج القطاع الخاص عن طريق منحه إمكانية استغلال الفرص المقاولاتية المتاحة في الاقتصاد الوطني في مجموعة من القطاعات الواعدة التي يمكن أن نكتسب فيها ميزة تنافسية، وفي ظل الطفرة النفطية تأتي المقاولاتية كحل لهذه المعضلة أو جزء منها.

فالجزائر كسائر البلدان تسعى إلى إرساء وتجسيد دعائم اقتصاد السوق هادفة إلى رفع القدرات التنافسية للمؤسسات وتحسين أداءها، وبالتالي تسجيل معدلات جيدة للنمو الاقتصادي والحد من البطالة، من خلال مجموعة من السياسات الإصلاحية قوامها المشروعات المقاولاتية باعتبارها النموذج الملائم لأسلوب التنمية الجديد. فالمقاولاتية كظاهرة اجتماعية واقتصادية يتوقع منها الكثير للقضاء على البطالة وتحسين المستوى المعيشي، والمساهمة في النمو الاقتصادي من خلال خلق مناصب شغل جديدة، تنشيط الحركة الاقتصادية وتجديد النسيج الصناعي والاقتصادي، العمل على التكامل الاقتصادي عن طريق خلق مؤسسات جديدة أو إعادة بعث نشاطات نائمة وكذا الإبداع والتطور التكنولوجي.

ويعد النشاط المقاولاتي من التوجهات الجديدة للدول النامية والسائرة في طريق النمو، وكثيرا ما يتجسد النشاط المقاولاتي من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعد في الوقت الراهن أحد الاستراتيجيات المتبناة من قبل الدول لخلق الثروة على المستوى المحلي والوطني، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف فالجزائر كغيرها من الدول سعت في هذا الاتجاه بدعم هذا النوع من المؤسسات من خلال سن التشريعات والقوانين واتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير، وإنشائها العديد من الهياكل والآليات التي تدعم نشاطها، نظرا للنجاح الذي حققته على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي.

إشكالية الدراسة

دخلت الجزائر في مسيرة من التحولات في النظام السياسي والاقتصادي، حيث كان النظام السياسي والاقتصادي يعتمد على التخطيط المركزي الذي يعتمد على المؤسسات الصناعية الكبرى للدولة التي تم حلها بعد ذلك مع بداية الانتقال إلى اقتصاد السوق، كما تم خوصصة المؤسسات العمومية، وتم تحرير الأسعار والتجارة وتعديل الإطار القانوني والتشريعي ليتوافق مع

متطلبات اقتصاد السوق، كل هذه العوامل جعلت المقاول في قلب العملية الانتقالية، فهو مكلف بمجموعة من الوظائف الاقتصادية والاجتماعية كخلق مناصب العمل ودعم الابتكار وتحسين التنافسية والتخفيف من عدم المساواة الاجتماعية، وهي الوظائف التي تضمن الحركية الجيدة للنظام الحر. وعليه يعد البحث في مجال المقاولاتية أمر ضروري لتقييم هذه التجربة، والبحث عن العوامل الحقيقية التي من شأنها النهوض بترقية المقاولاتية، وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لتفعيل مساهمتها في التنويع الاقتصادي.

بناءا على ما سبق تتمحور إشكالية هذا البحث في السؤال الجوهري التالي:

ما هو دور المقاولاتية في التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية للدراسة

من أجل توضيح أكثر للإشكالية المطروحة، وفهم واستيعاب مختلف جوانبها نعتمد على الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو واقع المقاولاتية في الجزائر؟
2. هل ساهمت المقاولاتية في توفير مناصب الشغل في الجزائر؟
3. هل ساهمت المقاولاتية في خلق القيمة المضافة وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر؟

فرضيات الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

1. يعد دور الدولة عامل أساسي وهام جدا في إرساء روح المقاولاتية في مجتمع معين.
2. تنشط المقاولاتية في الجزائر في قطاعات تجعلها قادرة على المساهمة في التنويع الاقتصادي.
3. يؤدي تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى زيادة مساهمة المقاولاتية في التنويع الاقتصادي.

أهمية الدراسة

إن سعي الدول على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة القائمة على الاستقرار والأمن الاقتصادي والنمو يؤكد على الدور المتنامي للمقاولاتية في كافة مجالات ونشاطات التنمية، ويظهر ضرورة انطلاق الممارسات العملية للمقاولاتية وتواصلها وفق توجه استراتيجي في إطار مؤسسي على المستوى المحلي والدولي. وإدراكا لذلك قامت الجزائر للخروج من التبعية الاقتصادية للمحروقات وتحقيق التنويع الاقتصادي بتوفير مختلف الشروط الأساسية من خلال تفعيل مجموعة من الإجراءات القانونية والتنظيمية وإنشاء الآليات المسخرة لتطوير هذا النوع من المؤسسات وعلى رأسها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى مختلف أجهزة الدعم، كل ذلك من أجل توفير بيئة مناسبة للمقاول للنجاح في إنشاء مؤسسته الخاصة والمساهمة في النهوض بالاقتصاد الوطني.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف الهامة التالية:

- تحديد المفاهيم المتعلقة بالمقاول والمقاولاتية؛
- زيادة الوعي بأهمية النشاط المقاولاتي ودوره الاقتصادي والاجتماعي؛
- تشخيص قطاع المقاولاتية في الجزائر؛
- تشخيص أداء هيئات الدعم والمرافقة المقاولاتية في الجزائر؛
- إبراز دور التنويع في تحقيق النمو الاقتصادي وحماية الاقتصاد من أزمات تدهور إيرادات المورد الواحد؛
- عرض مختلف الفرص المقاولاتية الموجودة في الاقتصاد الجزائري في مجموعة من القطاعات الاقتصادية، والتي يمكن من خلالها تخفيف تبعية الاقتصاد الوطني لأسعار المحروقات.

المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة

من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة، والمعالجة السليمة للإشكالية المطروحة، فقد استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على جمع مختلف المعلومات والبيانات التي تصف المشكلة، وتساعد على تحليلها، وهذا أثناء التطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بالمقاولاتية والتنويع الاقتصادي، وكذا مختلف المعلومات والبيانات المتعلقة بهيئات وهياكل وآليات دعم المقاولاتية في الجزائر، إلى جانب إبراز أهم العراقيل التي تحول دون تطور المشاريع المقاولاتية في الجزائر. بالإضافة إلى استخدام منهج دراسة الحالة عند التطرق لحالة الجزائر في الفصل الثالث، من خلال التطرق إلى واقع المقاولاتية في الجزائر، وكذا مساهمتها في تنويع الاقتصاد الوطني.

أما فيما يخص أدوات التحليل المستخدمة، فقد تم الاعتماد على مجموعة من الكتب والمجلات والتقارير الصادرة عن بنك الجزائر وهيئات مختصة جزائرية إلى جانب قوانين متعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتحصل عليها من الجريدة الرسمية، بالإضافة إلى الرجوع لدراسات سابقة من أطروحات دكتوراه وماجستير وطنية، ملتقيات وطنية، مقالات ومواقع أنترنيت رسمية. كما تم استخدام بعض الأدوات الإحصائية مثل الجداول والأشكال، لفهم الظواهر وتفسيرها وتسهيل عملية قراءتها.

الحدود المكانية والزمانية والموضوعية للدراسة

- من الناحية المكانية انصب موضوع البحث حول المقاولاتية وعلاقتها بالتنويع الاقتصادي، مع التركيز على حالة الجزائر.
- أما من الناحية الزمنية فقد اختلفت الفترة الزمنية حسب المتغيرات وإمكانية توفر البيانات والمعطيات لكل متغير، لكن في الغالب تم تحديد فترة الدراسة بين سنتي 2002 و2022، وذلك بالنظر إلى تزامن هذه الفترة مع الارتفاع الكبير الذي عرفه تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وكذا تسخير الجزائر لاعتمادات مالية كبيرة خلال نفس

الفترة من أجل دعم ومرافقة المقاولاتية، للنهوض بالعملية التنموية في كل مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية، ومحاولة بناء اقتصاد وطني متنوع ومترابط.

من الناحية الموضوعية: المقاولاتية في الجزائر ودورها في التنويع الإقتصادي

نموذج الدراسة

لتحقيق أغراض الدراسة تم اقتراح نموذج، يتكون من متغيرين أحدهما مستقل يتمثل في المقاولاتية، والآخر متغير تابع يتمثل في التنويع الاقتصادي، كما هو مبين في الشكل الموالي:

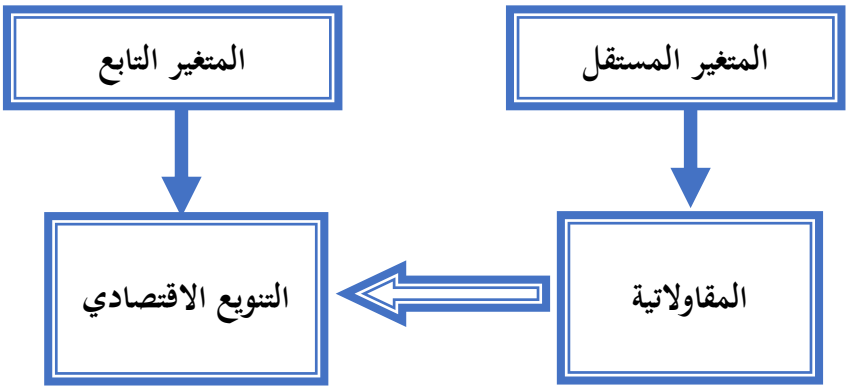

الدراسات السابقة

- **محمد قوجيل، (2016)، " دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر: دراسة ميدانية "** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى فعالية سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، وهذا بالتطرق إلى قدرة السياسات الحكومية على التحكم في العوامل الثقافية، الاقتصادية والتشريعية وتفعيل أداء هيئات الدعم والمرافقة المقاولاتية، للتمكن من توفير البيئة الملائمة لتحقيق البروز المقاولاتي.

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر لا تؤثر بشكل فعال على البروز المقاولاتي، كما أظهرت نتائج التحليل عدم فعالية أداء هيئات الدعم والمرافقة في أداء دورها المطلوب، وقد تم تأكيد تلك النتائج باستخدام نموذج الانحدار المتعدد الذي توصل الباحث من خلاله إلى أهم توصيات البحث وهو أن تطور دعم المقاولاتية في الجزائر يجب أن يرتكز على سياسة شاملة، يشترك فيها جميع الفاعلين وتقوم أساسا على تطوير ثقافة المقاولاتية، من خلال مختلف وسائل السياسة العمومية وعلى رأسها نظام التعليم، ووسائل الإعلام، ثم توفير بيئة أعمال شفافة ومشجعة على التوجه والنجاح المقاولاتي.

- **هاجر سلاطني، (2021)، " المقاولاتية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة: دراسة قياسية لمجموعة من الدول "**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى قياس تأثير المقاولاتية على التنمية المستدامة، وقد تم الاعتماد على البيانات المقطعية الزمنية (Panel-Data) لدراسة غينة من 15 دولة خلال الفترة الزمنية (2010-2017) (N=120)، حيث تم بناء مؤشر لقياس التنمية المستدامة في دول العينة ومن ثم الاعتماد عليه في بناء عدة نماذج قياسية.

توصلت الدراسة إلى أن المقاولاتية لا تؤثر على التنمية المستدامة بالنسبة للعينة الكلية وعينة الدول النامية، في حين تؤثر المقاولاتية على التنمية المستدامة في الدول المتقدمة، ويؤكد نموذج التأثيرات الثابتة المناسب لبيانات الدراسة على وجود اختلافات في تأثير المقاولاتية على التنمية المستدامة بالنسبة للدول النامية، في حين لا توجد اختلافات في الأثر بين الدول المتقدمة كون النموذج المناسب لها كان نموذج الانحدار التجميعي. توصلت الدراسة أيضا إلى أن كل من مؤشر القدرات المقاولاتية والمواقف المقاولاتية لا يؤثران على التنمية المستدامة، في حين كان لمؤشر الطموح المقاولاتي تأثير معنوي على تحقيق التنمية المستدامة بالنسبة لجميع الدول.

- **بوبكر بوعافية، (2022)، " المقاولاتية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية: دراسة حالة المؤسسات المنجزة في الغرب الجزائري "**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص المقاولاتية والتنمية المحلية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى الاطلاع على نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من حيث التعداد والتوزيع حسب الحجم وطبيعة النشاط، وكذا تحديد العلاقة بين المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة والتنمية المحلية من جهة، إلى جانب تحديد درجة تأثير المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنمية المحلية.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هو تتمركز غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في شمال البلاد، حيث بلغت نسبة المؤسسات المتواجدة في هذه المنطقة إلى غاية 30 جوان 2019 حوالي 70% أي ما يعادل 817806 مؤسسة وهذا راجع بطبيعة الحال لتوفر البنى التحتية اللازمة للاستثمار وكل الشروط المساعدة في هذه المنطقة، وتوصل الباحث أيضا إلى وجود علاقة طردية قوية نوعا ما بلغت 61.5% بين المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية.

- **كلثوم بن أحمد، سفيان بن عبد العزيز، (2021)، " مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات "، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 06، العدد 02.**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تشخيص واقعها بتحديد تعدادها وتعداد العمالة فيها، تطورها وكذا النشاطات المهيمنة والتي تمكنها من تعزيز مكانتها في الاقتصاد الجزائري واعتبارها كأحد القطاعات المعول عليها من أجل تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

وخلصت الدراسة إلى أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يصل بعد إلى مستوى المساهمة المرجوة منه في تنويع الصادرات خارج المحروقات، ويعزى ذلك إلى الكثير من المشكلات التي أقعدتها عن القيام بدورها في تنمية الاقتصاد الوطني.

- **خديجة برقيقة، أمينة صديقي، (2022)، " مساهمة المقاولاتية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر خلال الفترة (2011–2021) "، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 12، العدد 02.**

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لدعم المقاولاتية في الجزائر، بعرض مساهمتها في الجانب الاقتصادي والاجتماعي خلال الفترة (2011-2021)، ولتحقيق ذلك قامت الباحثتين بدراسة وصفية تحليلية للنشريات الإحصائية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم خلال فترة الدراسة.

وقد أظهرت النتائج أهمية مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الخاصة في التشغيل، والقيمة المضافة، إلا أن مساهمتها في الصادرات مازالت ضئيلة جدا.

- **رزق قطوش، (2022)، " مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب الشغل والتخفيف من حدة البطالة في الجزائر خلال الفترة (2002–2020) "، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 06، العدد 01.**

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تقديم قراءة عن مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بالجزائر خلال الفترة (2002-2020)، باعتبارها إحدى الآليات والنظم التشغيلية الجديدة التي أثبتت فعاليتها في التجارب الدولية، لما لها من قدرة على خلق مناصب شغل لتقليص نسبة البطالة وتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي.

وتوصلت الدراسة بناء على بيانات متحصل عليها من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متعلقة بنسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف إلى إجمالي العمالة المشتغلة وطنيا، بالإضافة إلى أن هذا القطاع الحيوي أصبح من الآليات الفعالة في خلق مناصب العمل وساهم في التخفيف من حدة البطالة في الجزائر، وذلك من خلال تشجيع الشباب على انجاز مشاريع خاصة.

هيكل الدراسة

بغرض الإلمام بأهم الجوانب الرئيسية للدراسة، وقصد الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات الموضوعة، تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول كما يلي:

- يتعرض **الفصل الأول** إلى "**الإطار المفاهيمي للمقاولاتية**"، من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، حيث يتناول المبحث الأول ماهية المقاول، أما المبحث الثاني يتمحور حول المقاولاتية ودورها الاقتصادي والاجتماعي، في حين تطرق المبحث الثالث إلى مقاربات، نظريات ومشاكل المقاولاتية.
- أما **الفصل الثاني** فيتناول "**الإطار النظري للتنويع الاقتصادي**"، حيث تم تقسيمه هو الآخر إلى ثلاثة مباحث تطرقت على التوالي إلى: مفاهيم أساسية حول التنويع الاقتصادي، مستويات واستراتيجيات التنويع الاقتصادي مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي ومتطلبات تفعيله.
- وأخيرا الفصل **الثالث** و**الذي** نسعى من خلاله التعرض إلى "**دور المقاولاتية في التنويع الاقتصادي في الجزائر**" وهو بدوره يضم ثلاثة مباحث رئيسية، الأول نتعرض فيه إلى واقع المقاولاتية في الجزائر، وفي المبحث الثاني نتطرق إلى هيئات وهياكل وآليات دعم المقاولاتية في الجزائر.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للمقاولاتية

تمهيد

لقد حظيت المقاولاتية باهتمام متزايد في الآونة الأخيرة و ذلك نظرا لأهميتها في تخطي بعض المشاكل التي لم تستطع المؤسسات الكبيرة تجاوزها، حيث بات الاهتمام بهذا المجال أمرا بالغ الأهمية، إذ يعد من أهم وسائل الإنعاش الاقتصادي من خلال دورها في التنمية و توفير مناصب الشغل، و قدرتها على الابتكار و الإبداع و توفير منتجات جديدة، لهذا أصبح لزاما على الدول زيادة فعالية المقاولاتية و تذليل كافة الصعوبات التي تواجهها، من جهة أخرى ركزت الكثير من الدراسات و الأبحاث المهتمة ظاهرة المقاولاتية على شخص المقاول، كونه الحجر الأساس في العملية المقاولاتية.

فرهان نجاح مثل هذه المشاريع يرتبط بمهارات المقاولاتية المتوفرة لدى المقاول نفسه لأنه المحرك الأساسي في توليد المؤسسة وهذا يتطلب منه امتلاك بعض الخصائص النفسية، كما أن ملفه الشخصي عامل مهم جدا، فهو مجبر على تحمل المخاطر و المبادرة و الإبداع لإنشاء مؤسسته الخاصة، لهذا جاءت العديد من النظريات و النماذج التي تبرز أهم العوامل التي تدفع بالشباب نحو التوجه لمجال المقاولاتية، و هذا الأخير الذي لابد أن تتوفر لديها الفكرة، هذه الفكرة التي تدرس في إطار اقتصادي و اجتماعي حتى تكشف عن وجود فرصة أعمال يمكن تجسيدها على أرض لواقع. لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول: ماهية المقاول.**
- **المبحث الثاني: المقاولاتية ودورها الاقتصادي والاجتماعي.**
- **المبحث الثالث: مقاربات، نظريات ومشاكل المقاولاتية.**

المبحث الأول: ماهية المقاول

ليس هناك إطار نظري واضح ودقيق يتفق عليه جميع الباحثين في مجال مفهوم المقاول، هذا ما أدى إلى التباين والاختلاف الكبير بين مجموعة المفاهيم، ويرجع السبب في ذلك أنه كثيرا ما أرتبط مفهومه بالنظريات الاقتصادية من جهة وبطبيعة النموذج الاقتصادي السائد في المجتمع من جهة ثانية.

المطلب الأول: مفهوم المقاول

لقد تطور تعريف المقاول بالموازات مع التطور الاقتصادي، لذا فقد اختلفت التعاريف التي أعطيت له فمصطلح المقاول " Entrepreneur" ظهر في فرنسا خلال القرن السادس عشرة وهي كلمة مشتقة من الفعل "Entreprendre" والذي معناها باشر، التزم، تعهد وبالنسبة للغة الإنجليزية فإنها تستعمل نفس الكلمة " Entrepreneur" للدلالة على نفس المعنى في اللغة الفرنسية. وعرف القاموس العام للتجارة لتي تم نشره سنة 1723بباريس كل من المصطلحين " Entrepreneur" و "Entreprendre"

بالشكل التالي:[1]

- "Entreprendre": تعني تحمل مسؤولية عمل ما أو مشروع أو صناعة.....إلخ.
- " Entrepreneur": الشخص الذي يباشر عملا أو مشروعا ما، فمثلا بدلا من أن نقول صاحب مصنع نقول مقاول صناعي.

ففي إنجلترا و بالضبط في القرنين السادس عشر و السابع عشر، كان المصطلح الذي يقابل مصطلح المقاول " Entrepreneur" هو مصطلح " Undertaker" " Adventurer" ولقد عرف القاموس الإنجليزي " J.Dictionary" كلمة " Undertaker" على أنه : " الشخص الذي يحاول استغلال الفرص التي تتميز بالمخاطرة".[2]

- أما اصطلاحا فقد عرف المقاول من قبل العديد من المفكرين الاقتصاديين كل حسب توجهه وحسب نظرته وفيما يلي عرض لأهم هذه التعاريف: حسب ريتشارد كنتيون (Richrd Contillon,1755) فالمقاول: " شخص مغامر يستثمر في شراء السلع والأدوات، ويجمعها للحصول على منتج جديد مع فكرة بيعها في المستقبل بأسعار غير مؤكدة ويخوض المقاول المخاطرة ويجدد ويحقق فرص عمل مثمرة".

[1] محمد علي الجودي، (2015)، "نحو تطوير المقاولتية من خلال التعليم المقاولاتي: دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 20.

[2] نفس المرجع السابق، ص21.

- عرف شومبيتر (Shumpeter) المقاول على أنه : " فرد يستغل فرص السوق من خلال الابتكار المنظم و من خلال التركيبات الجديدة التي تتمثل في: إدخال منتجات جديدة، إقحام طرق الإنتاج الجديدة، فتح أسواق جديدة، إدخال أشكال جديدة من التنظيم، إعادة تنظيم المنظمة و توسيعها".[1]
- عرف David Meclellad المقاول على أنه : " شخص تحركه الحاجة لإنجاز شيء و رغبة شديدة في إضافة شيء للحياة".[2]
- حسب Don Havrey and Donald فالمقاول هو : " الشخص الذي يستطيع تمييز الفرص و اغتنامها بينما الآخرون لا يستطيعون ذلك و كذلك هو الذي يمتلك الخصائص النادرة و غير المتوافرة لباقي الناس".[3]
- عرف فريديريك هاريسون المقاول على أنه : " الشخص لذي يمتلك مهارات البناء المؤسسي بجانب مهارات إدارية و إبداعية تساعده في بناء التنظيم و إدارة المؤسسة".[4]
- عرف شاريو (1975) المقاول على أنه : " شخص مبادر ينظم بعض الأليات الاقتصادية أو الاجتماعية لإنجاز مشروعه و يقبل المخاطرة و الفشل ".[5]
- بالرجوع إلى قاموس (Meniam Webster, 1988) عرف المقاول على أنه : " الشخص الذي يستطيع تنظيم وادارة شركته باستخدام مهارته الإدارية".[6]

بعد التمعن مليا في التعاريف المذكورة سابقا و التي تزامنت و التطور الاقتصادي يمكن تحديد تعريف للمقاول و ذلك كالتالي: " المقاول هو الشخص الذي لديه الإرادة و القدرة و بشكل مستقل – إذا كان لديه الموارد الكافية – على تحويل فكرة جديدة أو اختراع إلى ابتكار يجسد على أرض الواقع، بالاعتماد على معلومة هامة من أجل تحقيق عوائد مالية عن طريق المخاطرة، و يتصف بالإضافة إلى ما سبق بالجرأة، الثقة بالنفس، المعارف التسيرية، و القدرة على الإبداع، و بهذا يقود التطور الاقتصادي.[7] وخلال العقود الأخيرة، تغير مفهوم المقاول؛ فخلال الخمسين سنة الأخيرة، كان ينظر للمقاول على أنه ذلك الرجل الحازم الشجاع الذي يقود تجارته دون الحاجة إلى التعلم أو تدريب، ودون مساعدة من البنوك أو الخبراء، فقد كان ينظر

[1] Luisa almany and job J.Andreoli, (2018), " Etrepreneurial finance:The Art and Science of Growing Ventures", combridge university press, Great Britain, p7

[2] عامر خربوطلي، (2018)، " ريادة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، ص8.

[3] نفس المرجع السابق، ص9.

[4] علي الضلاعين، (2005)،" إدارة المشروعات الصغيرة"، مركز يزيد للنشر، عمان، الأردن، ص23.

[5] إبراهيم بدران، مصطفى الشيخ، (2013)، "الريادية: الإبداع في إنشاء المشاريع"، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 263.

[6] بلال خلف السكارنة/(2008)، "الريادة و إدارة منظمات الأعمال"، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ص 20.

[7] محمد علي الجودي، مرجع سابق، ص22

إلى المقاولين على أنهم مؤسسو أعمال صغيرة مع نزعة كبيرة للاستقلالية، ووفقا لذلك، المقاولون يولدون بهاته الصفات و لا يكتسبونها.[1]

حاليا اختلف الأمر، حيث ظهرت فئة من المقاولين المتخصصين يعتمدون على عقولهم أكثر من شجاعتهم، إذ تدربوا على استعمال عدة طرق فضلا عن التكنولوجيا لتحليل بيئة العمل. وأطلق على المؤسسات التي تتميز بالابتكار والنمو السريع اسم " الغزال" (Gazelles)، يوضح الجدول رقم (1-1) بعض التوجهات الحديثة في مفهوم المقاول مقارنة مع ما كان سائدا سابقا:

جدول رقم (1-1): مفهوم المقاول قديما وحديثا

المقاول قديما	المقاول حديثا
مؤسس أعمال صغيرة	مقاول فعلي
مدير (Boss)	قائد (Leader)
يعمل بمفرده	يعمل ضمن شبكة إجتماعية و مهنية
منغلق و كتوم	منفتح
يعتمد على نفسه	يعتمد على من حوله
قراراته سريعة	قرارات تشاورية
تعود ملكية المؤسسة للذكور	ملكية المؤسسات المقاولة تعود لجنسين (منذ سنة 1993 تعود ملكية أكثر من ثلث الشركات المقاولة للنساء)
فكرة	تنفيذ الفكرة
معرفة بالتجارة	معرفة بإدارة الأعمال
التصنيع: التكنولوجيا مكنت المقاول من أعمال يقوم بها الإنسان	**الإبتكار**: التكنولوجيا مكنت المقاول من فعل أشياء لم تكن سابقا.

المصدر: هاجر سلاطني، (2021)، "المقاولاتية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة: دراسة قياسية لمجموعة من الدول"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص 14، ص 15

[1] هاجر سلاطني، (2021)، "المقاولاتية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة: دراسة قياسية لمجموعة من الدول"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص 14.

المطلب الثاني: صفات وخصائص المقاول

يرى ساي (Say) بان المقاول شخص يجمع بين عدة صفات متنوعة وغير عادية، اما ويبر (weber) فالمقاول بالنسبة اليه يتميز بعدة صفات من بينها المثابرة والمغامرة والقوة الكاريزمية وكذا العقلانية في تسيير المؤسسة كما لديه قوة التحمل وبالنسبة لـ:كاسون (casson) فالمقاول هو فرد تدفعه الرغبة إلى تحقيق الأشياء فلا يرتاح له بال حتى يحقق ما يريد كما أنه يسعى إلى فعل الأشياء و وضع بصمته في البيئة التي يعيش فيها، فهو شخص على علاقة وطيدة بما يجري في محيطه، أما كولنز و مور (Colins et Moore 1970) و من خلال الدراسة التي قاما بها على 150 مقاول وجدا ان من بين أهم ما يميز هذه الشخصية هو الشدة و الصلابة و كذا بحثها عن الاستقلالية و عدم التبعية لأي كان، كما خلصا إلى أن المقاول يجتهد في تحقيق مصالحه، أما بالنسبة لداركر(Druker 1970) فالمقاول دائما يتخذ القرار الصائب، كما بيرد (Bird 1992) ميز المقاولين من خلال أنهم أشخاص مجددون يبحثون عن الأفكار الجديدة و يغتنمون الفرص يركزون على الإبداع في الأعمال التي يقومون بها، لكن بيزنس و بارني (Buseintz et Barney) يريان أن المقاول يمتلك ثقة كبيرة بالنفس و قدرة كبيرة على مواجهة المشاكل و التعامل معها [1]، بالإضافة فإن المهتمين بموضوع المقاول أوردوا عديد الصفات التي يتميز هذا الأخير نذكر منها:

- الطموح: للمقاول موح وآفاق ليس لها حدود يتطلع إلى تحقيقها دون قيود رغم أن المقاول يبدأ بفكرة صغيرة لكن له آفاق يعمل على تحقيقها ويؤمن بالوصول إليها، فالكثير من المقاولين بدأوا بأفكار صغيرة ونتيجة لطموحاتهم تطورات تلك الأفكار لتصبح مشاريع كبيرة على غرار شركة فورد التي بدأ مؤسسها فورد كميكانيكي في ورشة صغيرة لتصبح أكبر شركات السيارات في العالم.
- الإستقلالية: إن الإنسان عموما والمقاول على الخصوص يرغب في الإستقلالية فيجد في إنشاء مشروع خاص به سببا في تحقيق الإستقلالية، حيث يحبذ الفرد أن يكون قائدا يصدر الأوامر لا تابعا يتلقاها من غيره، فالمقاول يفضل أن يكون صانعا للقرار مستقلا في حياته.
- البصيرة: للمقاول قدرة كبيرة في فهم الاشياء وبعد نظر فهو يرى ويكتشف ما لا يظهر لعامة الناس حيث يرى الفرص بل انصاف الفرص ويحولها الى الواقع سواء كمنتجات او كخدمات أو غير ذلك لتعود عليه بالربح.

[1] بوبكر بوعافية، (2022)، " المقاولاتية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية: دراسة حالة المؤسسات المنجزة في الغرب الجزائري"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص المقاولاتية والتنمية المحلية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، ص13.

- الواقعية: رغم ان للمقاول طموحات واحلام ينوي بلوغها والوصول اليها الا انه رجل واقعي يضع احلامه في الواقع ويطبق افكاره في البيئة التي يعيش فيها ولا يكتفي بوضع الاحلام والاوهام غير الواقعية بعيدة المنال التي لا يستطيع تطبيقها كما انه لا يدخر جهدا في وضع افكاره موضع التطبيق.
- قابلية التعلم: من سمات المقاول كذلك قابلية التعلم فهو مستعد لتلقي المعارف والمعلومات التي يجهلها حتى من الاشخاص الاقل مستوى منه كالعمال الذين يشرف عليهم، كما لديه القبول للاستعانة بغيره فهمه الوحيد هو تعلم الاشياء واتقانها اضافة الى استفادته من التجارب السابقة التي مر بها هو او غيره، فهو يحول الفشل الى خبرة وتجربة يستفيد منها في المستقبل.
- سرعة البديهية: للمقاول قدرة عجيبة في فهم الاشياء حتى انه يكتشف ما يعجز عنه غيره كما انه يتميز بذكاء خارق يساعده في تدبير اموره حتى تلك الصعبة منها بكل يسر وسهولة.
- الابتكار: من السمات الرئيسية للفرد المقاول هو اكتسابه لخصية الابتكار التي تجعله قادرا على الاتيان بالجديد وتطوير وتحديث كل ما هو موجود هذا ما جعل من اعمال المقاول كلها تميز وابداع واعطته السبق في فعل الاشياء، فالمقاول شخص مبدع يمس ابداعه مختلف الجوانب حتى تلك البسيطة منها.
- المخاطرة: ارتبطت المخاطرة دائما بالمقاول هذه الاخيرة التي جعلت هذا الشخص يقدم على الامور ويفعلها دون خوف او تردد، فالمخاطرة الكبيرة تعني تحقيق العائد المعتبر الكبير لكن هذا لا يعني ان الفرد المقاول يخاطر في كل الاشياء وانما تجده يغامر المغامرة المحسوبة التي يخافها الكثير من الافراد ليحقق بعدها النجاح حتى وان فشل في البداية.
- المثابرة: المقاول رجل لا يحب الفشل فهو يحمل ويتحمل العناء والمشقة عنيد لا يخشى الصعاب يعيد الكرة حتى ان فشل ليس لليأس مكان عنده والامل يملأ حياته لا يعرف التراجع فهو اما ينجح اما يعيد الكرة حتى ينجح.
- قوة الشخصية: شخصية المقاول قوية صلبة فهو لا ينهزم يتغلب على الصعاب، تجده دائما قدوة لغيره خاصة لمن يرأسهم فهو يباشر الاعمال ويكون في المقدمة دائما كما انه عضو فعال في فريق العمل لا منفصلا عنه، وهو شخص غير منغلق على نفسه قابل للتحاور والنقاش شخصيته منفتحة يتفاعل مع الناس ويقيم علاقات معهم.
- المبادرة: المقاول شخص مبادر تجده في المقدمة دوما له السبق في كل الاشياء يعرض افكاره ويطبقها في الواقع ولا يخشى الفشل كما انه ينشر روح المبادرة في الفريق الذي يعمل رفقته ويدعم اصحاب المبادرات ويشجع حاملي الافكار خاصة الجديدة منها.
- متطلع المستقبل: المقاول شخص متطلع للمستقبل متفائل به تراه دائما يخطط ويحظر له يتميز ببعد نظر وحدسه القوي له قدرة كبيرة على الاستشراف لذا لا يخشى المخاطرة التي يدرسها من كل جانب.

- قدرة الاقناع: للمقاول قدرة فائقة على اقناع الاخرين من خلال اسلوبه المتميز في الحوار وكذا افكاره الواقعية و الجدية التي تستدرج المهتمين وبالتالي يستطيع ضم المساندين لأفكاره واطروحاته ما يدفع الى تحقيق تطلعاته و تحويل افكاره الى مشاريع حقيقية.[1]

المطلب الثالث: أنواع المقاولين ودورهم الاقتصادي

1-1-3-1-أنواع المقاولين:

هناك العديد من انواع المقاولين ويشار إليهم بعدة مصطلحات قد تتداخل فيما بينها احيانا.

عموما يمكن تمييز تسعة انواع اساسية من المقاولين ويمكن عرضها فيم يلي:

أ-مقاول الشركة/مقاول داخلي (Corporate entrepreneur/intrapreneur): يشير مصطلح المقاول الداخلي intrapreneur لوصف ذلك الشخص الذي يتصرف بشكل مقاولاتي داخل منظمة موجودة مسبقا. قد تكون هاته الاخيرة عبارة عن شركة متوسطة او كبيرة الحجم، كما قد تكون عبارة عن وكالة حكومية او منظمة خيرية. ما يميز هذا النوع من المقاولين انهم يعملون داخل منظومة بدل ان يكونوا احرار يتصرفون بشكل مستقل.

بعض المنظمات تشجع المقاولاتية داخلها كطريقة للتشجيع على الابداع والتأقلم داخل الشركة.

ب-المقاول الالكتروني(E-preneur):تم اشتقاق اسم هذا النوع من الاستعمال الواسع للحرف اللاتيني(E) الذي يرمز الى كلمة الكتروني (Electronic)مثل البريد الالكتروني(Email)، التجارة الالكترونية (E-commerce) لذلك فالمقاول الالكتروني يعني به الاشخاص اللذين يديرون اعمال تجارية تعتمد بشكل كامل على الانترنت .مع تزايد الاعمال التجارية التي تعتمد على الانترنت ،تشكل هاته الفئة قسما كبيرا من المقاولين .ويمكن ان تضم مختلف الاشخاص من مالكي منصات البيع عبر الانترنت (platform) الى الباعة الفرديين المنتسبين الى هاته المنصات الذين يبيعون منتجات خاصة من منازلهم.

ج-المقاول البيئي(Ecoproneur) : المقاول البيئي هو مصطلح شائع يوصف به المقاولين الذين يؤسسون اعمالا او يباشرون في المبادرات بهدف معالجة مشاكل بيئة محددة. عمليا، يمكن ان يشمل هذا مجموعة واسعة من الانشطة، بدء من مؤسسة صغيرة ومجتمعية تبيع المنتجات الطازجة العضوية (organic frach produce) الى شركة تجارية كبيرة تعمل في قطاع صناعة منخفضة الكربون .(low-industry carbon)

د-مقاول نمط حياة(lifestyle entrepreneur) : يقصد بمقاول نمط حياة الشخص الذي يملك مشروعا صغيرا يهدف إلى متابعة احدى اهتماماته كالتصوير او الرسم على سبيل المثال، او نشاط رياض كهواية الفروسية مثلا. ينظر الى هذا النوع من المقاولين بشكل سلبي، كون هؤلاء المقاولون يفضلون جودة الحياة على بقية الحوافز لإنشاء مشروع ما، فهم يهدفون الى

[1] نفس المرجع السابق ص14 ص15.

الحصول على مدخول محدد من خلال تأسيس هذا المشروع ولا يتبعون اهداف تجارية محددة كالتوسع الى عمل تجاري أكبر او الرفع من مداخيل هذا العمل التجاري.

هـ–مقاول المحفظة(Protfolio entrepreneur) : يتميز مقاول المحفظة كونه شخصا يعمل في عدة مشاريع في آن واحد. هناك عدة انواع تدرج تحت هذا الصنف من المقاولين، فهم يتدرجون من الملاك للعديد من المشاريع الاغنياء، الى الملاك الاقل ثراء. غالبا ما يكون مقرهم في المناطق الريفية النائية. يشاركون في العديد من الشركات الصغيرة المختلفة من اجل تقليل المخاطر والحفاظ على الدخل عندما تكون الاسواق المحلية، الظروف الاقتصادية في حالة ركود بشكل عام.

و–المقاول الريفي(Rural entrepreneur) : يشير مصطلح المقاول الريفي الى الاشخاص اللذين يديرون اعمالا تجارية في الريف ويستعمل احيانا بالمعنى الضيق للتركيز على الصناعات التقليدية الريفية، كالفلاحة والغابات، الصناعات الغذائية والحرف الريفية، مع ذلك يستخدم المصطلح ايضا للإشارة الى اولئك الذين يديرون مجموعة متنوعة من الشركات التي تصادف وجودها في منطقة ريفية. قد يكون من الصعب ايضا تحديد الحدود الجغرافية للأعمال الريفية (على سبيل المثال هل يشمل رجل اعمال يقع عمله في قرية تقع على أطراف مدينة كبيرة، او شخص يقيم في موقع ريفي بعيد ينفق الكثير من وقته في القيام بأعمال تجارية على الصعيد الدولي؟)

ز–المقاول المتسلسل(Serial etrepreneur) : هو شخص قام بتأسيس عدة مشاريع مقاولاتية خلال فترة من الزمن احيانا يعيد استثمار الأرباح الناتجة عن بيع أحد هاته المشاريع في تمويل مشروع جديد قد يكون في مجال استثمار مختلف تماما عن مجال مشاريعه السابقة. قد يعكس منحنى تفضيلات المقاول المتسلسل نحو استحداث مشاريع مقاولاتية جديدة أكثر من ادارة مشاريع تم تأسيسها سابقا، ولعل هاته الخاصية هي اهم ما يميز هذا المقاول عن مقاول المحفظة.

ر–المقاول الاجتماعي(Social entrepreneur) : عادة ما يشير هذا المصطلح إلى المقاولين اللذين يؤسسون مشاريعا اجتماعية او الاشخاص الذين يبادرون ببرامج واسعة التغيير الاجتماعي. ولعل اهم ما يميز هذا النوع من المقاولين انهم يهدفون الى معالجة مشاكل اجتماعية او بيئية أكثر من مجرد تحقيقهم لأهداف تجارية. شهد المقاول الاجتماعي اهتماما كبيرا خلال السنوات الاخيرة مما ادى الى ظهور عدة تعاريف له.

ط–المقاول التكنولوجي(Tchnology entrepreneur) : يخص المصطلح المقاول التكنولوجي المقاولين الذين اسسوا مشاريع مقاولاتية بهدف تطوير أحد اشكال التكنولوجيا المتقدمة. هذا الاخير عادة ما يكون في القطاع الصناعي كتكنولوجيا المعلومات والاتصال، البيو تكنولوجيا، تكنولوجيا النانو، وغيرها من العلوم التطبيقية. هذا النوع من النشاط المقاولاتي سريع

الانتقال بسبب الاكتشافات العلمية والمنافسة الدولية، كما انه مرتبط بالابتكار التكنولوجي تعتمد الدول على هذا النوع من المقاولاتية لتحقيق النمو الاقتصادي فضلا عن تقديم حلول لاهم التحديات المجتمعية. [1]

1-1-3-2-الدور الاقتصادي للمقاول:

يلعب المقاول دورا هاما في المجال الاقتصادي وهذا بإجماع كل المهتمين بهذا المجال، فهذا كونتنيون وشمبيتر يعتبرانه شخصا مبتكرا واستثنائيا يغير الاقتصاد بطريقة او بأخرى، وفيما يلي اهم ما يمكن ان يقوم به المقاول على الصعيد الاقتصادي:[2]

- **فتح اسواق جديدة (توسيع حجم السوق)**: ان المقاول باعتباره شخص مبدع خلاق يرتكز في اعماله على الابتكار مهمته الاساسية البحث عن الفرص واكتشافها من ثم استغلالها، وبالتالي خلق منتج جديد او طرق واساليب جديدة هذا كله سيحرك الطلب ويدفع مستهلكين جدد الى الاقبال على ما انتجه هذا المقاول من سلع وخدمات وهذا ما سيؤدي إلى خلق اسواق جديدة وتوسيع السوق القائمة.
- **إكتشاف موارد جديدة**: المقاول لا يكتفي بما هو موجود، فهو يؤمن بأن لكل شيء بديل أحسن منه سواء من حيث الكلفة أو الأداء أو الجودة، وبالتالي فإن هذا يضع المقاولين في بحث دائم عن البديل، فهم يحبذون أن يكونوا روادا في كل شيء ويأتون بالجديد باستمرار، ومن بين ما يتم اكتشافه هو المصادر الجديدة للتموين بمدخلات الإنتاج خاصة بالمواد الأولية، هذا الاكتشاف والمسبق جعل من المنتوجات التي يقدمونها متميزة من حيث الجودة أو السعر أو كليهما.
- تنشيط الموارد المالية: إن مهمة لمقاول الرئيسية هي المزج ين عناصر الإنتاج المختلفة وذلك للحصول على سلع وخدمات وطرق جديدة، وبالتالي يتم الاستخدام الأمثل للموارد، كما أن ما يميز المقاولين من ثقة بالنفس وقدرة على الابتكار، جعلهم قادرين على الحصول على الموارد خاصة المالية وتنشيطها وإقحامها في الاقتصاد، من خلال إنشاء أنشطة جديدة أو توسيع وتنمية ما هو موجود، هذا كله جعل من المقاولين عاملا فعالا في تنشيط الموارد خاصة المالية وإدخالها في الدورة الاقتصادية.
- تحديث التكنولوجيا: ما يميز المؤسسات المقاولاتية هو تقديمها لمنتوجات ذات قيمة مضافة عالية، كما أن التزامهم بتقديم ما هو جديد للسوق جعل منهم أداة ووسيلة للتحديث والتجديد في التكنولوجيا، سواء من خلال إقدامهم على تقديم كل ما هو جديد وابتعادهم عن التقليد أو القيام بتجديد ما هو موجود، هذا بالإضافة إلى المنافسة التي تحتم عليهم الابتكار والتجديد في التكنولوجيا ومن ثم تجديد الاقتصاد ككل.

[1] هاجر سلاطني، مرجع سابق، ص17-19

[2] إبراهيم بدران، مصطفى الشيخ، مرجع سابق، ص 281-283.

- ❖ إنشاء الوظائف الجديدة: إن المشاريع المقاولاتية ولادة للوظائف الجديدة رغم تواضع قدراتها، إلا أن عددها الكبير وكونها كثيفة عنصر العمل، وكذا انخفاض تكلفة إنشاء وظيفة جديدو فيها مقارنة بمثيلاتها الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة لإنشاء وظيفة جديدة جعلها (يعني المشاريع الصغيرة خاصة تلك المقاولاتية) ذات قدرة عالية على التوظيف وبأقل تكلفة، هذا التوظيف الذي سيولد الدخل وبالتالي زيادة في الاستهلاك والاستثمار معا.

المبحث الثاني: المقاولاتية ودورها الاقتصادي والاجتماعي

امتدت دراسة المقاولة لأكثر من 200 سنة، ومع ذلك لا يزال الاهتمام بها يتزايد يوما بعد يوم، كما لا يزال تعريف هذا المفهوم (أي المقاولة) محل جدل ونقاش بين الباحثين والأكاديميين، إذ انه ولحد الآن لم يتم الاتفاق على تعريف واحد. فبحكم الطبيعة المعقدة و الغير متجانسة لظاهرة المقاولة اضطر كل باحث إلي تعريفها حسب وجهة نظره و تفكيره، وفي هذا السياق يقول Alain Fayolle محاولة تعريف المقاولة هي عملية صعبة لان المقاولين و الأنشطة المقاولاتية ليست سهلة التعريف و الدراسة، والظاهرة غير متجانسة، معقدة و غامضة.[1]

المطلب الأول: ماهية المقاولاتية

1-2-1-1- مفهوم المقاولاتية

لقد تعددت التعاريف المقدمة للمقاولاتية بتعدد وجهات نظر الباحثين، واختلاف مجالات بحثهم من علماء الاقتصاد والإدارة، وعلم الاجتماع، وعلم النفس وغيرها، ومن بين التعاريف التي أعطيت لهذا المفهوم نذكر:

- ❖ عرفها (Druker,1985) فيقول: "المقاولاتية هي فعل الإبداع الذي يتضمن النظر للتغيير على أنه فرصة لإعطاء الموارد المتاحة حاليا القدرة على خلق قيمة جديدة "، يشير هذا التعريف بأن المقاولاتية تعتمد على الإبداع لخلق قيمة.
- ❖ وعرفها البروفيسور (Haward Stevenson,1990) بجامعة هارفارد بأنها : "اكتشاف الأفراد أو المنظمات لفرص الأعمال المتاحة واستغلالها "، في هاذ التعريف يركز البروفيسور علي أن المقاولاتية تعتمد علي استغلال الفرص المتاحة.[2]
- ❖ وفي سنة 1991 عرف كل من (Bygrave &Hofer) المقاولاتية علي أنها :" تتضمن جميع الوظائف و الأنشطة والإجراءات المرتبطة بإدراك الفرص وإنشاء المنظمات التابعة لها "،كما أضاف Bygrave أنها :"سلوك حديث

[1] نورالدين بوالشرش، (2020)،"المقاولاتية وتنمية الاقتصادية واجتماعية"، مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، المجلد02، العدد01، ص20.

[2] خديجة برقيقة، أمينة صديقي، (2022)،"مساهمة المقاولاتية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر خلال الفترة (2011-2021)"، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد12، العدد02، ص5.

النشأة، مجال معرفي ناشئ يتقاطع مع مقاربات متنوعة ومتفتحة علي أسئلة أجوبتها لا تزال غير مكتملة، مثيرة للجدل، شبه معدومة أو غير موجودة".[1]

- و حسب Hisrich المقاولاتية هي: "إجراءات إيجاد شيء مختلف ذي قيمة من خلال تكريس الوقت و الجهد اللازمين لذلك، مع افتراض المخاطرة المصاحبة لذلك سواء كانت مالية أو اجتماعية أو نفسية، و الحصول علي المكتسبات سواء كانت مالية أو تحقيق الرضا الفردي".[2]
- ويعرفها (Dolling,1995) بأنها:" عملية خلق مؤسسة اقتصادية مبدعة من اجل تحقيق الربح أو النمو تحت ظروف المخاطرة وعدم التأكد أو الاستفادة من فرص عمل جديدة".
- أما (Barney and Busentiz,1997) فيعرفان المقاولاتية علي أنها : "عملية الانتفاع بتشكيلة واسعة من المهارات من أجل تحقيق قيمة مضافة لمجال محدد من مجالات النشاط البشري، مع التركيز علي أن تكون المحصلة النهائية لهذا الجهد إما زيادة في الدخل أو استقلالية أعلي بالإضافة إلي الإحساس بالفخر نتيجة الجهد الإبداعي المبذول".[3]
- ويذهب (Alain Fayolle,2003) ليري بأن المقاولاتية هي : "حالات خاصة منشئة للثروات الاقتصادية و الاجتماعية، لديها درجة مرتفعة من عدم التأكد بمعني وجود الخطر، يشترك فيها أفراد دوي سلوكيات تتصف بتقبل التغيير و المخاطرة المرافقة، إضافة للأخذ بالمبادرة و التدخل الفردي".[4]
- أما الاتحاد الأوروبي فقد عرف المقاولاتية علي أنها الأفكار و الطرق التي تمكن من خلق و تطوير نشاط ما عن طريق مزج المخاطرة و الإبداع و الفعالية، وذلك ضمن مؤسسة جديدة أو قائمة".[5]
- في حين اتفقت منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD)و المديرية العامة للمفوضية الأوروبية(Eurostat) علي تعريف المقاولاتية علي أنها: " ظاهرة متعلقة بالنشاط المقاولاتي، وهي العمل البشري المغامر في سعي لتوليد القيمة من خلال إنشاء أو توسيع النشاط الاقتصادي، من خلال تحديد و استغلال المنتجات أو العمليات أو الأسواق الجديدة "، وبهذا المعني فان المقاولاتية هي ظاهرة تتجلي في جميع إنحاء الاقتصاد بأشكال مختلفة مع العديد من النتائج

[1]Alain Fayolle، (2017)"Entrepreneurait :thèorie et pratique، applications pour apprendre à entreprendre "،3ème ED،Dunod،France،p51.

[2]مزهر شعبان العاني و آخرون، (2010)،"إدارة المشروعات الصغيرة: منظور ريادي تكنولوجي"،دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان،الأردن، ص26

[3]إيمان حيولة، وردة موساوي، (2020)،"مساهمة المقاولاتية في التنمية الاقتصادية "، المجلة الجزائرية للمورد البشرية، المجلد05، العدد02ص20.

[4]Alain Fayolle ,(2003),Le Mètier de crèateur d'entreprise »,èdition d'organisation,Paris,France,p17.

[5]ايمان حيولة، وردة موساوي، مرجع سابق،ص21.

المختلفة أيضا، والتي لا تتعلق دائما بتكوين ثروة مالية ، بل قد تكون مرتبطة بأهداف أخري كالتوسع، رفع عدد العمال، معالجة عدم المساواة، القضايا البيئية...الخ.[1]

غير أن تعريف البارز في الأدب المعاصر هو ذلك الذي جاء به (Casson and Godley)سنة 2005، حيث اعتبرا المقاولاتية: "اتخاذ قرار قضائي حول تنسيق الموارد النادرة تحت ظروف عدم التأكد". وخلص (Fayolle and Vertreate) إلى أن المقاولاتية هي: "مجال غير متجانس ومتنوع بشكل كبير يصعب حصره في تعريف واحد ولذلك اقترحا تصنيف مختلف التعريفات المقترحة من قبل الكتاب بحسب أربعة تيارات فكرية(نماذج)، ومن الجدير بالذكر أن الكتاب الذين كتبوا في تيار فكري أو آخر، يميلون في الغالب إلي الجمع بين نموذجين أو أكثر في تعريفهم للمقاولاتية ذلك أن الحصول على تعريف جيد يقتضي أخد رؤية شاملة باعتبار مختلف النماذج، تمثلت هده النماذج أساسا في:

- **نموذج الفرصة:** تعرف المقاولاتية حسب هذا المنظور على أنها القدرة على تحديد الفرص الملائمة واستغلالها.
- **نموذج إنشاء منظمة أو مؤسسة:** حسب هذا التوجه الفكري فالمقاولاتية هي القدرة على تحويل الأحلام إلى أفعال من خلال إنشاء المنظمات.
- **نموذج خلق القيمة:** هذه المقاربة عرفت المقاولاتية على أنها ظاهرة أو عملية تخلق القيمة سواء كانت فردية اقتصادية أو اجتماعية.

1-2-1-2-أهمية المقاولاتية

تعد المقاولاتية ظاهرة مهمة لما لها من تأثير ايجابي علي عدة مجالات سنحاول عدها فيما يلي:[2]

- القيام بالتغيير والتحويل الايجابي: من الخصائص المهمة التي تختص بها المقولاتية وتعد ركيزة أساسية بالنسبة لها، اعتمادها على الإبداع الذي يساعدها على إحداث التغيير والتحول من حالة قديمة إلى حالة جديدة أكثر انسجاما وتوافقا مع البيئة، ونقل النشاط إلى وضعية أحسن ما كان عليه وهو ما يعود بالنفع على المؤسسة والأفراد والمجتمع.
- المقاولاتية ببحث وتكتشف الفرص الثمينة وهو ما يبعث على إنشاء عديد المشاريع ذات القيمة الاقتصادية ما يدفع بتنمية وتطوير الاقتصاد.

[1] هاجر سلاطني، مرجع سابق، ص10.

[2] بوبكر بوعافية،"المقاولاتية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية: دراسة حالة المؤسسات المنجزة في الغرب الجزائري "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص المقاولاتية والتنمية المحلية، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة جيلا لي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، ص9.

- كما هو معلوم فالمقاولاتية تدفع بالمؤسسة إلى التطوير باستمرار والقيام بالتجديد والتوسع على الدوام وهو ما يؤدي إلى خلق مناصب شغل جديدة باستمرار، وهدا سواء من خلال إنشاء مشاريع جديدة أو استخدام طرق جديدة في الإنتاج أو إنشاء أنشطة ومنتجات جديدة.
- تعمل المقاولاتية كذلك على توفير حاجيات المستهلكين وتلبية رغباتهم بكفاءة عالية وهو ما يزيد من ولاء المستهلك للمؤسسة ويزيد من رفاهيته.
- قدرة المقاولاتية على النمو وسرعة الانتشار جعلها تسهم في تغيير ثقافة المجتمع، نحو تبني الثقافة المقاولاتية وإقبال أفراد المجتمع على إنشاء المشاريع المقاولاتية.
- مساهمة المقاولاتية في الحد من الهجرة الدمغة وأصحاب القدرات والأفكار، من خلال إتاحة الفرصة لهم لإنشاء مؤسسات خاصة بهم، وتوظيف أفكارهم بكل حرية في البيئة التي يعيشون فيها.

1-2-1-3-خصائص المقاولاتية

تتميز المقاولاتية عن المؤسسة العادية بالخصائص التالية:[1]

أ-الابتكار: ويصف " Zhuang" الابتكار على انه عملية عقلية ديناميكية تستوجب أن يكون التفكير الإبداعي ضمن مدخلاتها، ودلك بغرض تطوير أفكار جديدة أو خلق استعمالات حديثة لمنتجات قائمة أصلا، مع التأكيد على إلزامية أن يكون التجديد نحو الأحسن.

ب-الإبداع: يعرف "J.Schumpeter "الإبداع علي انه ‘‘الحصيلة الناتجة عن ابتكار طريقة أو نظام جديد في الإنتاج يؤدي إلي تغيير مكونات المنتج وكيفية تصميمه ‘‘،ويميز بين خمسة أصناف للإبداع :في المنتج، في الخدمة، في أسلوب الإنتاج، في التسويق، في المادة الأولية.

ج-الميل نحو المخاطرة: ينوه"Antoncic Bostjan" بان سلوك المخاطرة غير محدود بين الأفراد والمؤسسات بالنسبة للمشاريع المقاولاتية الجديدة، حيث أن مستوي المخاطرة هو الذي يحدد صفة الشخص، فكلما كانت هده النسبة منخفضة كان عاملا، وكلما آخذت في الارتفاع اتجه نحو المقاول، حيث تكون عملية الأخذ بالمخاطرة أساسا على مبدأ المقامرة والمغامرة، وكدا المخرجات المحصل عليها من هذه المخاطرة (الفوائد والعوائد المتوقعة)، كما أنها متصلة بصفة قوية بعملية اتخاذ القرارات.

[1] خديجة برقيقة، أمينة صديقي، مرجع سابق، ص6، ص7.

د–التميز والتفرد: والذي يقصد به تميز المؤسسة عن غيرها من المنافسين، سواء في طبيعة المنتج او الخدمة المطروحة في السوق أو نوعية الموارد المتوفرة للمؤسسة، أو فيما يتعلق بمدي قدرة المؤسسة على الإتيان بالجديد من حيث أساليب الإنتاج الحديثة أو الطرق التسييرية الجديدة، والذي يكسبها موقعا تنافسيا قويا يمكنها من اكتساب مزايا تحقق لها البقاء والاستمرار على المدى البعيد.

هـ–المبادأة: والتي تعد العنصر الرئيسي و المشجع للإتيان بالجديد وتبني المخاطرة والقيام بالعمليات الإبداعية، فالاستباقية أو المبادأة تمثل مختلف جهود المؤسسة لتحديد حجم الفرص المستقبلية، ومن ثم تولي زمام المبادرة بملاحقتها واقتناصها من خلال المشاركة الفعالة في مشاكل المستقبل و التغيرات و الحاجات، إضافة إلي توقع الاحتياجات المستقبلية للسوق بغية تقديم الجديد المناسب وطرحه في السوق، سواء تعلق الأمر بالمنتجات أو طرق الإنتاج أو أساليب الإدارة، وهذا كله بهدف تحقيق التميز وكسب الميزة التنافسية بما يضمن لها ويبلغها الأهداف المنشودة.

المطلب الثاني: الفرق بين المقاولاتية والمؤسسات المصغرة

انطلاقا من العرض السابق لنشأة المقاولاتية وتعريفها، من الواضح أن مفهوم المقاولاتية يختلف عن مفهوم المؤسسات الصغيرة والمصغرة. غير ان هناك كثيرا من الخلط بين المفهومين وذلك لتقاطعهما في العديد من النقاط

ليست كل المؤسسات الصغيرة والمصغرة مؤسسات مقاولة بطبعها، فالمؤسسات المقاولة يمكن أن تكون بأحجام مختلفة ولكنها تزداد نموا عبر الزمن؛ فبعض المؤسسات الصغيرة قد تكبر ولكن العديد منها تبقى مؤسسات صغيرة لبقية حياتها.

يمكن العامل الأساسي للتفرقة بين المقاولين عن غيرهم من ملاك المؤسسات المصغرة في الإبتكار. يتميز المقاول بتفضيله لاستحداث نشاط ممزوج بالإبداع في إستعمال الموارد المتاحة لتحقيق الربح. وبالتركيز أكثر على خصائص المقاول، خصوصا بدء من مساهمات شومبتير، والتي ركزت على الإبتكار الخلاق، حيث خلص شومبتير إلى أن أهم صفات المقاول هي الرغبة في الإنجاز (أو بعبير أكثر دقة التوجه نحو الهدف (goal orientation)، السيطرة والتحكم الداخلي، الرغبة في الإستقلالية الرغبة في تحمل المسؤولية والرغبة في الحصول على القوة. على الرغم من أن الميل إلى المخاطرة مذكورة بشكل متكرر في الأدبيات، فقد لاحظ شومبيتر أنه مرتبط بالملكية أكثر منه بالمقاولاتية؛ و قد دعم ذلك لاحقا بروكهاوس (Brockhaus) سنة 1980 بنتائج تجريبية أنه لا يمكن إستخدام سلوك المخاطرة كميزة مميزة للمقاولاتية.[1]

من التحليل أعلاه يبدو جليا أن العديد من الدراسات المنشورة قد أغفلت التمييز بين المقاول وملاك المشاريع الأخرى خاصة المؤسسات الصغيرة. إلا أنه يمكن تبيان أهم الفروقات بينهما من خلال النقاط الموالية:[2]

[1] هار سلاطني، مرجع سابق، ص12.

[2] نفس المرجع السابق ص 13.

- المؤسسات الصغيرة: هي كل عمل تجاري مستقل من حيث الملكية والإدارة وليس رائدا في مجال نشاطه، ولا يتبنى أي طرق تسويق أو ممارسات إبداعية. كما تتميز بسيطرة مطلقة للمالك المسير مع نشاطات رقابية محدودة ومستوى عالي من الممارسات غير الرسمية.
- المؤسسات المقاولة: هي مؤسسات تهدف أساسا إلى الربح والنمو، وتمارس أنشطة إبداعية. كما يظهر التصميم والأسلوب الإداري بشكل رسمي وبشكل قريب من ذلك الموجود في المؤسسات الكبرى.
- ملاك المؤسسات الصغيرة: هم أشخاص أسسوا أعمالا تجارية بغرض تحقيق أهدافهم الخاصة. لذا تعد هذه الأعمال المصدر الأولي للدخل، وتأخذ منهم جل وقتهم ومواردهم. المالك هنا، يرى هذا العمل التجاري كامتداد لشخصيته، كما أنه مرتبط بشكل معقد بحاجات الأسرة ورغباتها.
- المقاول: هو الشخص المؤسس لعمل تجاري، يديره بغرض الربح والنمو. يتميز بشكل أساسي بالسلوك الإبداعي وتوظيف ممارسات استراتيجية لإدارة العمل التجاري.

المطلب الثالث: الدور الاقتصادي والاجتماعي للمقاولاتية

1-2-3-1-الدور الاقتصادي للمقاولاتية: ويتمثل في :[1]

أ-تجديد حظيرة المؤسسات الاقتصادية: في إطار اقتصاد السوق، تنسحب المؤسسات غير الكفؤة من السوق لتحل محلها مؤسسات جديدة أكثر كفاءة. هذا المسار للتدمير الخلاق هو ما يدفع لتطور النظام الرأسمالي حسب " Schumpeter شومبيتر"، كما تحدد وتيرة دخول وخروج المؤسسات من السوق معدل تجديد النسيج الاقتصادي المؤسساتي لبلد ما، ويرتبط هذا المعدل بشكل موجب مع معدل النمو الاقتصادي حسب دراسات منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية.

ب- تنويع الهيكل الصناعي: تؤدي الممارسة المقاولاتية دورا مهما في تنويع الإنتاج وتوزيعه على مختلف الفروع الصناعية، وذلك نظرا لصغر حجم نشاطها ورأس مالها، مما يعمل على إنشاء العديد من المقاولات التي تقوم بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع والخدمات، وتعمل على تلبية الحاجات الجارية للسكان، ولاسيما بالنسبة للسلع الاستهلاكية، فضلا عن تلبية احتياجات الصناعات الكبيرة بحيث تقوم بدور الصناعات المغذية لها.

ج-الإبداع والنمو الاقتصادي: أشارت دراسات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (O.C.D.E)، إلى ارتباط موجب بين النمو الاقتصادي وإنشاء المؤسسات الاقتصادية.

حيث يشير كل من"**أكس** Acs" و "**أودريتش** Audretsch" إلى أن ما يطلقان عليه رأس المال المقاولاتي قد يشكل الحلقة الناقصة التي يمكنها تفسير تغيرات معدل النمو الاقتصادي (بين الدول وداخل نفس البلد).

[1] خديجة برقيقة، أمينة صديقي، مرجع سابق، ص9، ص10.

وقد أشارت نتائج مشروع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول النمو الاقتصادي، إلى أنه خلال الفترة (1989-1994) كان لإنشاء المؤسسات الجديدة انعكاسات إيجابية على الإنتاجية الكلية، وكان هدا التأثير أكبر في قطاع التكنولوجيات العالية.

د-الرفع من حجم الناتج المحلي: تتضح أهمية الدور الذي تؤديه المقاولاتية في تحقيق التطور الاقتصادي للدول المتقدمة من خلال المساهمة في تكوين الناتج المحلي، وذلك من خلال عملها على توفير السلع والخدمات، سواء للمستهلك النهائي أو الوسيط، مما يزيد من الداخل الوطني للدولة. كما تحقق ارتفاعا في المعدلات الإنتاجية لعوامل الإنتاج التي تستخدمها مقارنة مع العمل الوظيفي الحكومي العام. كما أنها تمثل مناخا مناسبا للتجديد والابتكار، مما يرفع من إنتاجية العامل.

هـ-دعم وتنمية الصادرات: تساهم المقاولاتية من خلال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل مباشر وغير مباشر في دعم وتنمية الصادرات، من خلال تغذيتها للمؤسسات الكبيرة المختلفة بالمواد الوسيطة التي تحتاجها في جزء من إنتاجها مما يؤدي إلي خفض تكاليف الإنتاج في المؤسسات الكبيرة وإعطائها فرصة الاستمرارية و المنافسة في الأسواق العالمية، أو تصدير منتجاتها مباشرة، وبذلك تساهم في توفير العملة الصعبة، وتعد الصادرات مؤشرا لتحديد الطاقة الإنتاجية لأي اقتصاد، فالإحصائيات المتاحة تشير إلى أن هذه المؤسسات تملك أهمية بالغة في الاقتصاد العالمي بالنسبة للتصدير المباشر فهي تساهم بنحو 25%إلي 35% من الصادرات العالمية للمواد المصنعة، كما شكلت مساهمتها في صادرات بعض الدول الآسيوية معدلات عالية جدا، حيث بلغت 60% في الصين، و65% في تايوان، و40% في كوريا الجنوبية.

كما تشير أيضا تقديرات منظمة التنمية والتعاون الاقتصاد (OCDE) إلى بلوغ حوالي 26% من إجمالي الصادرات وتحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإيطالية المركز الأول بنحو 53%، تليها الدانمارك وسويسرا بنحو 46% و40% على التوالي، ثم السويد بنحو 30%، وفرنسا بنسبة 26% .

و-دعم التنمية المحلية وتحقيق التوازن الجهوي: لقد أدركت معظم الدول النامية و المنظمات الدولية في الآونة الأخيرة أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث تؤدي هذه المؤسسات دورا مهما في التنمية المحلية، لما لها من خصائص ومزايا، تؤهلها للانتشار والتوطن في جميع أقاليم الدولة، مما يساعد علي انتشار الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وهذا يؤدي بدوره إلي نمو متوازن وإزالة الفوارق الجهوية، ولقد أشارت كثير من الدراسات، ولاسيما تلك قامت بها منظمة التعاون والتنمية المحلية حيث إن تدعيم هذا النوع من المؤسسات من شأنه أن يخلق تنمية ذاتية تعتمد علي الموارد و الطاقات المحلية. وبذلك فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي دورا فعالا في التنمية المحلية.

1-2-3-2-الدور الاجتماعي للمقاولاتية: ويتمثل فيما يلي:

أ-التشغيل ومحاربة البطالة: إن الاهتمام الدولي المتزايد بالمقاولاتية راجع إلي الدور الذي تؤديه علي مستوي التشغيل ومن ثم المساهمة في حل مشكلة البطالة، كونها تستخدم الأساليب الإنتاجية كثيفة العمل، مما يجعلها أداة مهمة لاستيعاب العرض

المتزايد للقوي العاملة، ولاسيما في الدول النامية، التي تتميز بالتوفر النسبي لليد العاملة علي حساب رأس المال لذلك فهي تساهم في تحريك سوق العمل وضمان توازنه.[1]

كما تظهر البيانات المتوفرة من منظمة التعاون و التنمية (OCDE) لسنة 2000 ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) لسنة 2002 أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعد العمود الفقري للاقتصاد في كل من الدول النامية و المتقدمة، وتشكل في المتوسط أكثر من 90% من عدد المؤسسات وما بين 80% و 50% من العمالة الموظفة.[2]

ب–مكافحة الفقر و الترقية الاجتماعية والقضاء علي الآفات الاجتماعية: منذ منتصف الثمانينات ظهرت أهمية المقاولاتية كوسيلة لمكافحة الفقر و إدماج الفئات المقصاة اجتماعيا و اقتصاديا بداية في الدول النامية بالتزامن مع مخططات التعديل الهيكلي، ثم في الدول المتقدمة نتيجة ارتفاع معدلات البطالة مدفوعة بالنجاح النسبي للتجارب في الدول النامية ولاسيما تجربة بنك الفقراء في بنغلاديش، فهي تمثل الطريقة الوحيدة الدائمة للخروج من الفقر، وعوضا عن ذلك تحسين الرفاهية ومستوي المعيشة في الأجل الطويل في بناء الأصول، سواء المادية أو المالية أو الاجتماعية و البشرية.[3]

ومن جانب آخر تساهم المقاولة المصغرة في الترقية الاجتماعية "الفعلية" للفئات المهمشة، فقد أشار تقرير للبنك حول المقاولة في الاقتصاديات الصاعدة لأمريكا اللاتينية واسيا الشرقية B.I.D، إلى أن ما يقارب نصف المؤسسات الحركية (موظفوها بين 15 و 300 موظف خلال السنوات العشرة الأولي لنشاطها) في شرق آسيا، تم إنشاؤها من طرف أفراد ينتمون إلي الطبقات الاجتماعية الفقيرة و المتوسطة، في حين قدرت النسبة بحوالي الربع في أمريكا اللاتينية.[4]

المبحث الثالث مقاربات، نظريات ومشاكل المقاولاتية

المطلب الأول: مقاربات المقاولاتية

تطورت البحوث في مجال المقاولة من خلال ثلاثة تيارات فكرية رئيسية، والتي رغم اختلافها في تناول هذا المجال إلا أنها تكمل بعضها البعض. فقد إهتم التيار الأول بالإجابة عن التساؤل الآتي: "ماذا يفعل المقاول؟"، في حين حاول التيار الثاني الإجابة عن التساؤل:" من هو المقاول؟". أما التساؤل عن "كيف؟" فكان محل إهتمام التيار الثالث.

[1] محمد علي الجودي، (2015)،" نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعلم المقاولاتي: دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص46.

[2] خديجة برقيقة، أمينة صديقي، مرجع سابق، ص11

[3] محمد علي الجودي، مرجع سابق، ص47.

[4] خديجة برقيقة، أمينة صديقي، مرجع سابق، ص11

1-3-1-1 المقاربة الوظيفية للاقتصاديين:

إهتمت المقاربة الوظيفية للاقتصاديين بآثار المقاولة وبدور المقاول في تنمية النظام الاقتصادي. ففي هذا السياق يقول كل من J Stevenson و Carlos Jarillo (1990): "إهتم الباحثون بنتائج أعمال المقاول، و ليس المقاول أو حتى نشاطاته في حد ذاتها":

يعتبر R.Cantillon، J.B.Say و J.A.Sumpeter من الرواد الذين اهتموا بناشطات المقاول و سعوا إلى تسليط الضوء على الدور الذي يلعبه هذا الأخير في دفع عجلة التنمية الإقتصادية. غير أن من كان له الفضل في إدخال هذا المفهوم إلى النظرية الإقتصادية هو R.Cantillon الإيرلندي الأصل، الذي عرف المقاول، مكانته الإجتماعية و وظيفته في كتابه" Essai sur la nature du commerce en général" الذي ألفه ما بين سنة 1716 و 1734 و لم ينشر إلا عام 1755.

و في كتابه هذا قسم R.Cantillon المجتمع إلى ثلاث فئات: الملاك الذين يعيشون في إستقرار مالي، العمال، و المقاولين.

أشار J.A.Sumpeter (1954) إلى أن R.Cantillon هو أول من قدم تصورا واضحا لمجموعة وظائف المقاول. فالمقاول حسب R.Cantillon هو الشخص الذي يشتري المواد الأولية بأسعار مؤكدة لتحويلها و بيعها بأسعار غير مؤكدة، فهو بذلك معرض للأخطار المرتبطة بقيود السوق و تقلبات الأسعار.[1]

أما بالنسبة لـJ.B.Say فالمقاول مسير للعملية الإنتاجية. وفي تقسيمه للعمل، فرق Say بين العالم الذي يدرس قوانين الطبيعة، والمقاول الذي يستفيد من معارف العالم لخلق منتجات نافعة، والعامل الذي يعمل تحت إمرتهم. فالمقاول حسب Say هو الحجر الزاوية في العملية الإقتصادية ما أنه وسيط بين مختلف مستويات المنتجين، وبين المنتجين والمستهلكين وهذا المقاول يمكن أن يكون مزارعا، صناعيا أو تاجرا، وقد ركز على المقاول الصناعي.

Say هو الآخر شارك Cantillon الرأي في أن المقاول معرض للخطر، فمن المحتمل أن يخسر ثروته و سمعته في حالة الإفلاس. كما أن المؤسسات المسيرة بطريقة جيدة ليست محمية من الفشل. إذا فحسب Say التسيير والتنظيم وتحمل الخطر هي السمات لأكثر تمييزا لنشاط المقاول.

J.A.Sumpeter أب المقاولة. رغم هناك من سبقه من الباحثين في ربط المقاولة بالإبتكار، إلا أنه أول من قام بذلك بشكل واضح. وكانت كتاباته كانطلاقة للمقاولة خصوصا كتابه" نظرية التطور الاقتصادي" الذي نادى فيه أهمية المقاول في التنمية الإقتصادية. فالمقاول و من خلال ما يقدمه من ابتكارات يكسر الروتين و الجمود الذي يسود النظام، و هو ما عبر عنه Sumpeter بمصطلح "التدمير الخلاق"[2]

[1] أمينة قايدي، (2017)،"تطور التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الإقتصادية تجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى إسطمبولي، معسكر، الجزائر، ص7

[2] أمينة قايدي، مرجع سابق، ص8.

وقد حدد Sumpeter خمس أشكال للإبتكار، هي[1]

-تقديم سلعة جديدة: إما سلعة غير معروفة للمستهلك أو سلعة ذات نوعية جديدة

- إدخال طرق جديدة في الإنتاج.

- فتح سوق جديد: إما سوق لم يتم دخوله مسبقا، أو سوق لم يوجد من قبل.

- الإستيلاء على مصدر جديد للإمدادت بالمواد الأولية أو السلع النصف مصنعة.

- القيام بتنظيمات جديدة في أي صناعة.

بالإبتكار يدخل المقاول حالة اللاتوازن في الدورة الإقتصادية ويمكن أن يتحصل على الربح، لكن هذا يبقى مؤقتا. كل إبتكار ينتهي لا محالة عن طريق التقليد وعندما يعمم، وهكذا نصل إلى حالة توازن جديدة، مما يؤدي إلى إختفاء مصدر الربح. فالربح هو مكافأة المقاول، وهو محرك الإبتكار. فبدون تطور لا يوجد ربح، وبدون ربح لا يوجد تطور.

كما يوجد باحثين آخرين قدموا مساهمات لا يمكن إغفالها مثل: Hayek , Knight,Kirzner ...الخ. إذا إهتم Kirzner بتحديد العمليات التي تقود الإقتصاد إلى حالة التوازن، واعتبر المقاول شخصا متيقظا للفرص، حيث يقوم باستغلال الفرص الموجودة في حالة اللاتوازن والفرص الغير مستغلة والغير مدركة من طرف الآخرين. وفي ظل تغير أذواق المستهلكين وتطور التقنيات، يحاول المقاول إشباع الرغبات وتلبية الطلبات المحرومة باستعمال السلع والخدمات المتاحة في السوق، ويتحصل مقابل ذلك على ربح. وهكذا وبنشاطه، يقود المقاول الاقتصاد إلى حالة التوازن.

أما Knight (1921) فهو يرى أن المقاول يتحمل الخطر بسبب حالة عدم اليقين التي ينشط فيها، والربح الذي يتحصل عليه من نشاطه هو بمثابة مكافأة له. وفي نظره إنشاء مؤسسة يعني قبول تحمل مخاطر مالية، مخاطر مهنية (عدم توفر الأمن الوظيفي)، مخاطر عائلية (قضاء وقت أقل مع العائلة)، ومخاطر نفسية في حالة فشل المشروع.

و في كتابه المشهور" Risque, Incertain et profit " الذي نشره سنة 1921، فرق Knight بين الخطر و عدم التأكد فالخطر يمكن قياسه في حين لا يمكن قياس عدم التأكد. بينما يرى Hayek (1937،1959) أن دور المقاول يكمن في إعلام السوق بالجديد.[2]

صنف(1993)Baumol الاستخدامات المختلفة لمفهوم المقاول الى صنفين:

-المقاول المنظم: هو الذي ينشئ، من ثم ينظم ويدير المؤسسة. ويمثل هذا الصنف مقاولsay ومقاول.cantillon.

[1] نفس المرجع

[2] نفس المرجع السابق، ص9.

-المقاول المبتكر: هو الشخص الذي يحول الاختراعات الافكار الى كيانات قابلة للحياة اقتصاديا وهو يمثل مقاول شومبيتر.

1-3-1-2-المقاربة الفردية:

ركزت هذه المقاربة على الجانب النفسي الاجتماعي للمقاول، اذ حاولت تفسير سلوكه والتنبؤ به من خلال سماته النفسية وخصائصه الشخصية.

ويعتبرMax Weber من بين الاوائل الذين اهتموا بذلك، اذ استند في تفسيره على "نظام القيم"، غير انا من اعطى الانطلاقة لعلوم السلوك الخاصة بالمقاولين هو من دون شكMcClelland. D.

وقد برزت هذه المقاربة في سنوات الستينات (1961) اثر بروز كتاب "المجتمع المنجز "لمؤلفه McClelland. D، الذي تساءل عن السبب وراء تقدم وازدهار المجتمعات. فمن خلال الدراسة التي اجراها McClelland. D ،خلص الى ان ما يفسر تطور المجتمعات هو اساس الحاجة للسلطة والحاجة الى الانجاز التي ربطها بالمقاول فالمقاول في نظره يتميز بحاجة انجاز عالية. هذا واشارMcClelland الى انا الانسان هو نتاج اجتماعي، حيث تتأثر شخصيته بالبيئة الثقافية التي يعيش فيها عن طريق التنشئة الاجتماعية اي عن طريق المعايشة في الأسرة او المجتمعات المدرسة .[1]

وعموما الفكرة التي يستند عليها McClellandهي ن الافراد يقلدون سلوكيات نماذجهم وهي ما عبر عنه بفكرة ان الاشخاص يعيدون انتاج نماذجهم الخاصة. وهكذا كلما زاد عدد المقاولين كلما زاد اختيار الافراد للمقاولة كمسار مهني.

فبالإضافة الى الحاجة للإنجاز هناك موضع التحكم الداخلي ل (1966) Rotter.

بالنسبة له المقاولون الناجحون هم ذوي مستوى تحكم داخلي مرتفع.

وجهت العديد من الانتقادات لنظرية McClellandمن بينها انها بسيطة كونها ترتكز في تفسير السلوكيات على عاملين في حين لا يمكن تفسير ظاهرة معقدة كظاهرة المقاولة بالرجوع الى عامل واحد او اثنين. وفي نفس المعنى يشير Brockaux(1982) الى انه "من الصعب انشاء مؤسسة او نجاح مقاول من خلال الحاجة للإنجاز فقط"

حاول الباحثون ضمن هذا التيار ولسنوات تمييز المقاولين عن غير المقاولين لكن وكما هو معروف فأحيانا تكون الاختلافات بين المقاولين أنفسهم أكبر مما هي عليه في حالة مقارنة المقاولين بغير المقاولين. إذا وكما يبدو فانه لا يوجد "مقاول مثالي".

1-3-1-3-مقاربة السيرورة:

ظهرت هذه المقاربة مع بداية سنوات التسعينات كنتيجة الانتقادات التي وجهت للمقاربة السابقة. ففي 1988 نشر مقال ل William Gartner بعنوان Who is an entrereneur ? is the wrong Question يشير فيه الى ان تفسير

[1] نفس المرجع السابق، ص10.

ظاهرة المقاولة بالرجوع الى سمات وخصائص شخصية لن يساعد على فهمها. وعليه يجي ان يركز البحث في مجال المقاولة على ماذا يفعل المقاول وليس على من هو المقاول، اي التوجه الى الاهتمام بسلوكيات المقاولين.

وبالنسبة ل Gartner (1988)، خلق منظمة هو حدث ظرفي نتيجة عدة تأثيرات، والمقاول يتوسط هذه السيرورة المعقدة. وقد قام باقتراح نموذجا ذو أربع ابعاد لتفسير ظاهرة انشاء مؤسسة جديدة، وهذه الابعاد هي: الفرد، المحيط، السيرورة والمنظمة. وعرف كل من William D.Bygraveو(1990) Charles W.Hofer السيرورة على انا "تشمل جميع الوظائف الانشطة، والافعال المرتبطة بادراك الفرص وخلق منظمات لاستغلالها".

فهذه المقاربة لم تركز على المقاول، واما ركزت على الافعال والقرارات التي يجب ان يتبناه إذا اراد تحقيق مشروعه في الواقع، وعلى المراحل التي تقود لإنشاء منظمة جديدة. كما اهتمت بتحديد المهارات والكفاءات التي يجب ان يمتلكها الفرد اذا اراد يوما انشاء مؤسسته الخاصة.[1]

المطلب الثاني: نظريات المقاولاتية

لا توجد نظرية منسقة وشاملة للمقاولاتية. بل هناك توسعا في طرح العديد من العديد من النظريات فيما يخص المقاولاتية ككل او لجزئية من جزئياتها. في خضم ذلك، سيتم فيما يلي عرض النظريات التالية للمقاولاتية التي طرحها مختلف المفكرين الاجتماعيين البارزين، والتي تعتبر كركيزة في الادب المقاولاتي.

1-3-2-1-نظرية الابتكار لشومبيتر (Innovation Thyeory of Schumpeter):

يعتبر جوزيف الويس شومبيتر أحد أعظم الاقتصاديين في النصف الاول من القرن العشرين حيث شارك آنذاك في اهم النقاشات الاقتصادية. في اوائل الثمانينيات من القرن الماضي اعتبرت اقتصاديات شومبيتر واسعة للغاية بعد فترة تعرضت فيها الاساليب الاقتصادية التقليدية لانتقادات متزايدة. وسبق وتم ايضاح مدى مساهمته في مجال المقاولاتية، من خلال نظرية التنمية الاقتصادية: تحقيق الارباح وراس المال والائتمان ومعدل الفائدة والدورة الاقتصادية، وهو أحد الكتب الرئيسية التي كتبها شومبيتر، اذ قدم في هذا الكتاب أحد التعريفات الاولى للابتكار. يميز هذا العمل الظاهرة الاساسية للتنمية الاقتصادية، المرتبطة بالابتكار والمقاولاتية وجعل الشركة اساسا لدراستها. [2]

حسب هذه النظرية، تعتبر المقاولاتية كمحفز يعطل التدفق الدائري الثابت للاقتصاد فتبدا عملية التنمية وتحافظ عليها، مع في "مجموعات جديدة" من عوامل النتاج، بإيجاز هو الابتكار (يرفع المقاول الاقتصاد الى مستوى جديد من التطور). قدم شومبيتر فهوم الابتكار كعامل رئيسي في المقاولاتية بالإضافة الى تحمل المخاطر والعامل التنظيمي للإنتاج. يعرف لاشومبيتر

[1] نفس المرجع السابق، ص12.

[2] هاجر سلاطني، مرجع سابق،ص30.

المقاولاتية على انها نشاط ابداعي، حيث يمنح المبتكر الذي يجلب منتجات او خدمات جديدة الى الاقتصاد مكانة المقاول. كما يعتبر الابتكار كأداة للمقاول، وينظر الى المقاول عانه محرك النمو كونه يرى الفرصة لتقديم منتجات جديدة، او اسواق جديدة، او صادر جديدة للإمداد، او اشكال جديدة من التنظيم الصناعي او لتطوير ما تم اكتشافه حديثا. يشمل فهوم الابتكار وتطوره الطبيعي خمس وظائف:

-ادخال منتج جديد لم يكن المستهلون على دراية به بعد او ادخال جودة جديدة لمنتج موجود.

-إدخال طريقة انتاج جديدة لم يتم اختبارها بعد من خلال الخبرة في فرع التصنيع المعني، والتي لا تحتاج بأي حال من الأحوال إلى تأسيسها على إكتشاف جديد علميا ويمكن أن توجد أيضا بطريقة جديدة للتعامل مع سلعة ما تجاريا.

-فتح سوق جديد هو سوق لم يدخل إليه فرع الشركة المصنعة للبلد المعني من قبل، سواء كان هذا السوق موجودا أم لا.

الاستلاء على مصدر جديد لتوريد المواد الخام.

-تنفيذ التنظيم الجديد لأي صناعة.

يعتبر شومبتير أول منظر رئيسي يضع العامل البشري في قلب عملية التنمية الإقتصادية. إنه صريح للغاية بشأن الوظيفة الإقتصادية للمقاول، فهو المحرك الرئيسي في التنمية الإقتصادية؛ وظيفته الإبتكار أو تنفيذ مجموعات جديدة. يميز شومبتير بين المبتكر والمخترع: مخترع يكتشف طرقا ومواد جديدة، أما المبتكر فهو الشخص الذي يستخدم أو يطبق الاختراعات والإكتشافات من أجل تكوين مجموعات جديدة. يهتم المخترع بعمله الفني للاختراع بينما يقوم المقاول بتحويل العمل الفني إلى أداء اقتصادي. يعد المبتكر أكثر من مجرد مخترع لأنه لا ينشأ كما يفعل المخترع فحسب، بل يذهب إلى أبعد من ذلك بكثير في استغلال الإختراع تجاريا. يوضح الشكل الموالي النظرية بشكل مبسط:[1]

[1] نفس المرجع السابق ص31.

الشكل رقم (1-1): نموذج إبتكار لشومبيتر

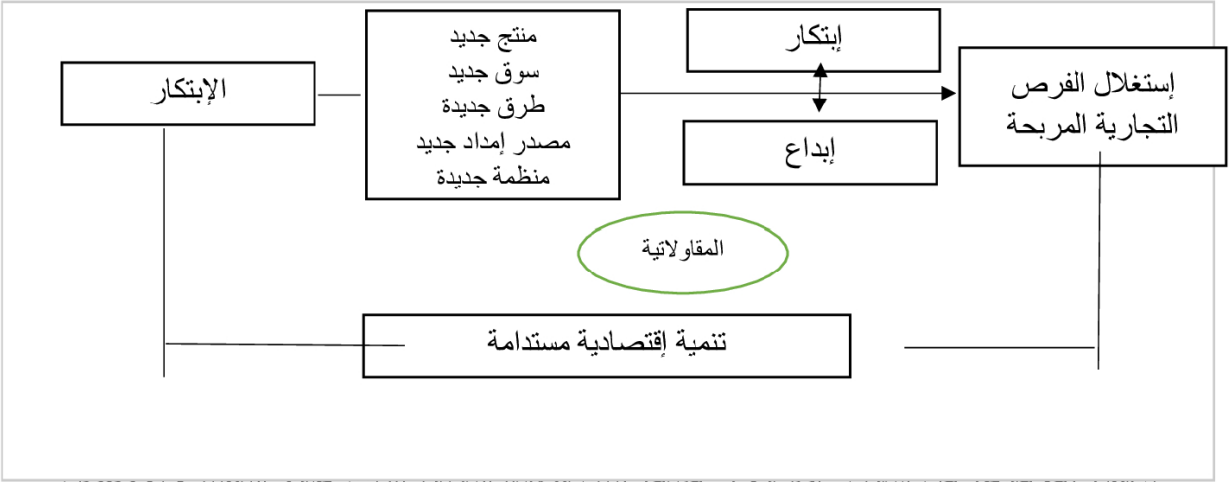

المصدر: هاجر سلاطني، (2021)،"المقاولاتية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة: دراسة قياسية لمجموعة من الدول" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر03، الجزائر، ص32.

من ناحية النقد، تبدو هذه النظرية أحادية الجانب لأنها تركز بشكل كبير على الوظائف المبتكرة. يتم تجاهل المخاطرة وتنظيم جوانب المقاولاتية. لا يتعين على المقاول أن يبتكر فحسب، بل يتعين عليه أيضا تجميع الموارد واستخدامها على النحو الأمثل. أثناء التأكيد على الوظيفة المبتكرة المقاول، تجاهل شومبيتر وظيفة المخاطرة، والتي لا تقل أهمية. عندما يطور المقاول مجموعة جديدة من عوامل الإنتاج، فهناك مخاطر كافية. على الرغم من هذا النقص، تدعم النظرية روح المغامرة للمقاول للابتكار، باعتباره الأساس الذي يمنح الموارد قدرة جديدة على تكوين الثروة. ترتبط آراء شومبيتر بشكل خاص
بالبلدان النامية التي تحتاج الإبتكارات إلى التشجيع، حيث يتطلب تحويل الإقتصاد الزراعي إلى إقتصاد صناعي قدرا كبيرا من المبادرة والتغييرات من جانب جال الأعمال والمديرين.

1-3-2-2 نظرية السلوك المخطط. Ajzen 1991:

تنص هذه النظرية على أن توجهات الفرد هي التي تحدد سلوكه، وحسب هذه النظرية فإن التوجه هو نتيجة ثلاثة محددات:

- المواقف المرافقة للسلوك: وهي تتضمن التقييم الذي يقوم به الفرد للسلوك الراغب في القيام به وهي تعتمد على النتائج المحتملة التي ينتظرها الفرد من هذا السلوك.

- المعايير الذاتية: وهي تنتج من الضغط الإجتماعي الذي يتعرض له الفرد من عائلته وأبويه وكذلك أصدقائه، فيما يخص رأيهم في المشروع الذي يريد إنجازه. كما يمكن أن تؤثر السياسات الحكومية التي تشجع مثلا على إنشاء مؤسسات كثيفة التكنولوجيا على رفع توجهات الأفراد نحو هذا النوع من المؤسسات. بالإضافة لتأثير العوامل الثقافية مثل وجود نموذج مقاول في محيط الطالب بالإضافة إلى محفزات نفسية أخرى مثل الحاجة لتحقيق الذات والبحث عن الإستقلالية.
- إدراك الرقابة على السلوك: و تتضمن هذه المتغيرة الأخذ بعين الإعتبار درجة المعارف التي يملكها الفرد و مؤهلاته الخاصة، كذلك الموارد و الفرص الضرورية و اللازمة لتحقيق السلوك المرغوب.[1]

الشكل رقم (1–2): نظرية السلوك المخطط. Ajzen 1991:

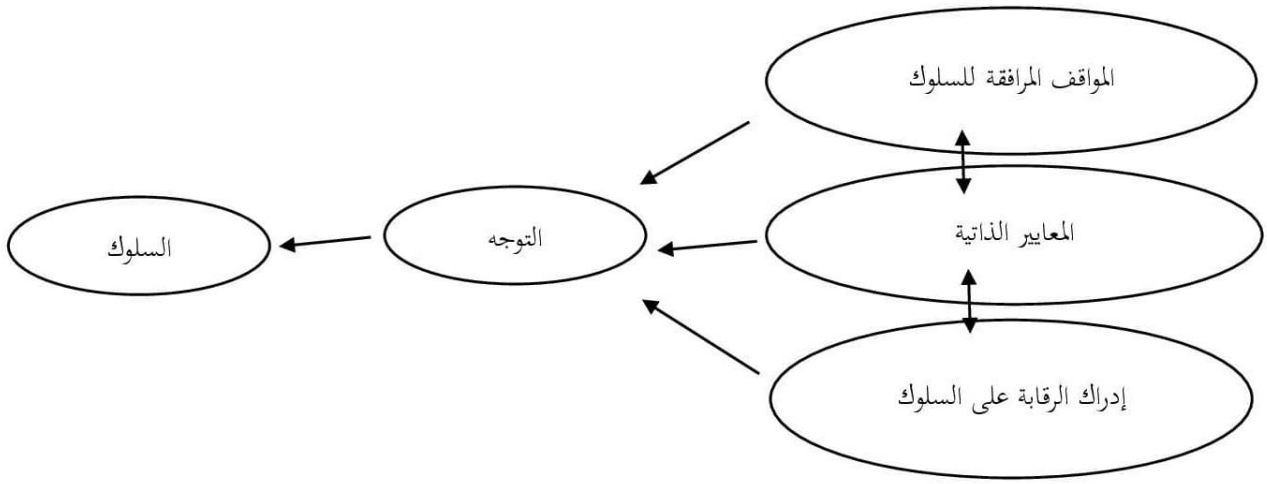

المصدر: رشيدة قواسمي، (2020)،"الأصيل النظري للمقاولاتية كمشروع والنظريات والنماذج المفسرة للتوجه المقاولاتي"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 04، العدد02، ص166

1–3–2–3–نموذج Davidsson (1995)

يهدف هذا الاخير الى تقديم نموذج حول اصول فكرة الرغبة المقاولاتية. حيث اشار الى ان قرار انشاء مؤسسة جديدة راجع قبل كل شيء الى نوع من التخطيط، تهدف هذه الدراسة الى تطوير نموذج نفسي اقتصادي (psychoéconomique) خاص بالدافع نحو المقاولاتية.

[1] رشيدة قواسمي، (2020)،"الأصيل النظري للمقاولاتية كمشروع والنظريات والنماذج المفسرة للتوجه المقاولاتي"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية المجلد 04، العدد02، ص166

فحسب هذا النموذج تعد الادارة العامل الاساسي المحفز لهذا الانشاء، ويعتمد هذا النموذج على ستة متغيرات يحددها المقاول. على حس العمر الجنس والتعليم التجارب السابقة وتغيراته الجذرية. حيث يشير ان هذه المجموعة "فرد ‘‘تؤثر على المواقف العامة والخاصة على حسب كل مجال ومن اجل عمل هذا النموذج اشار الى ان التغيير في الوجهة الوظيفية، القدرة التنافسية، المال، الانجاز والحكم الذاتي تعتبر مواقف عامة من ثم يتم تحديد الربحية والمعرفة العملية (الخبرات) ومساهمات الفرد في المجتمع وصلتها بمجال معين. كما تؤثر المواقف السابقة على معتقدات المقاول الذي يتأثر أيضا بالواقع الحالي. وفي الاخير فان هذا الوضع و المعتقدات ستؤثر بطبيعة الحال في رغبة الفرد.[1]

الشكل رقم (1–3): النموذج النفسي الإقتصادي لمحددات الرغبة المقاولاتية لـ Davidsson(1995):

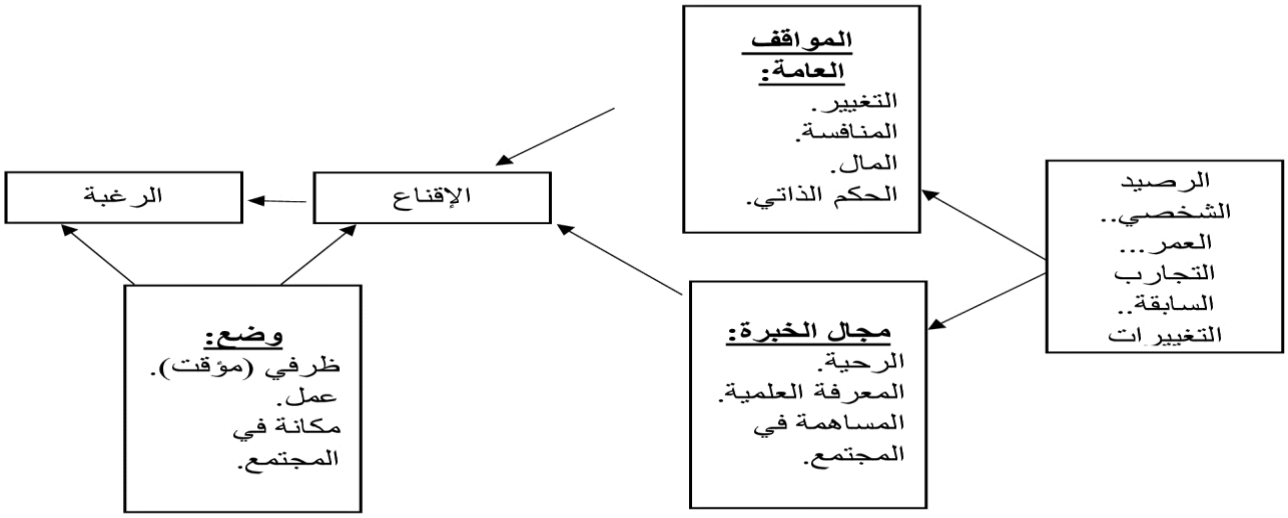

المصدر: رشيدة قواسمي، (2020)،"الأصيل النظري للمقاولاتية كمشروع والنظريات والنماذج المفسرة للتوجه المقاولاتي" مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية، المجلد 04، العدد02، 168

المطلب الثالث: مشاكل المقاولاتية

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بيئات مختلفة منها الداخلية والخارجية ولكل من هذه البيئات مشاكل ومعوقات تجعل المقاولاتية تحاول حل بعض هذه المشكلات والتعايش مع بعضها الآخر.

[1] نفس المرجع السابق، ص167.

1-3-3-1-مشاكل في البيئة الداخلية

تعاني المقاولاتية مشاكل كثيرة نابعة من داخل المؤسسة في حد ذاتها ونذكر فيما يلي البعض منها[1]:

أ. **مشكلة العمالة الفنية المدربة:** يتمثل في ضعف القدرات الإدارية والتنظيمية والتسويقية لدي أصحاب هذه المقاولات وعدم توافر المهارات البشرية المطلوبة ونقص التدريب، وعدم الحصول على الخدمات الاستشارية والخدمات المساعدة لها، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج وضعف إمكانية التسويق المحلي والخارجي، خاصة مع عدم توافر المعلومات الخاصة باحتياجات الأسواق وتفصيلات المستهلكين ومواصفات المنتجات.

ب. **مشكل انخفاض مستوي التكنولوجيا المستخدمة:** تعتمد المقاولاتية على آلات قديمة مضى على تشغيلها وقت طويل، وأغلبها في حاجة إلى إحلال وتجميد شامل، حيث لا يتوفر للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة نظام دوري للصيانة والإصلاح نتيجة عدم الوعي بضرورة أعمال الصيانة، وقصور الموارد التمويلية. ويؤدي استمرار تشغيل معدات قديمة مستهلكة إلى ارتفاع التكاليف وعدم الإنتاج وانخفاض الجودة، بسبب كثرة الأعطال وصعوبة تدبير قطع الغيار وعمل الإصلاحات المطلوبة، وبالتالي ضعف القدرة التنافسية للمؤسسة الصغيرة مقارنة بالمقاولات الكبيرة، التي تعتمد في إنتاجها على معدات حديثة متقدمة تخضع لنظام كامل للصيانة والتشغيل، أضف إلى ذلك أن بعض أصحاب المقاولات الصغيرة يترددون في استخدام الآلات الحديثة لعدم الخبرة بها.

ج. **مشاكل سوء الإدارة:** تبدو ظاهرة سوء الإدارة في إهمال التخطيط، بحيث يعد هذا الأخير أساس النجاح، فهو يبدأ منذ أن كان المشروع فكرة حتى يتم تنفيذه، وتخطيط الطاقة الإنتاجية المطلوبة والموارد اللازمة للمشروع (موارد، عمالة أموال، معدات...الخ) ووضع التنظيم الداخلي للتسهيلات الإنتاجية والتخطيط للتشغيل، ويستلزم كذاك وضع هيكل تنظيمي متوازن يلاءم ظروف العمل، وبعدها يأتي دور التوجيه والتحفيز على المهام المطلوبة وكيفية القيام بها، وفي الأخير يأتي دور الرقابة والمتابعة.

د. **النمو غير المسيطر عليه:** كل مؤسسة صغيرة ومتوسطة تسعي إلي تحقيق مستويات عالية من النمو، ولكن النمو يجب أن يكون مخططا ومسيطرا عليه، لأن التوسع يتطلب رؤوس أموال جديدة تأتي من الأرباح المحتجزة أو من الأموال الخاصة لصاحب المؤسسة ولا يحبذ هنا أموال الاقتراض، وحتى يكون التوسع مجديا يجب أن يصاحب بتغيرات جوهرية

[1] فاروق بادة، (2016)، واقع المقاولاتية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم التجارية والمالية، تخصص تسيير استراتيجي وأداء المؤسسة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، ص24، ص25.

في أسلوب العمل، حجم المخزون، إجراءات الرقابة المالية و العمالة، كذلك يتطلب تغيرات في الخبرة الإدارية، حيث أن زيادة حجم العمل وتعقيداته يتطلب إدارة ذات كفاءة عالية لحل المشكلات المواكبة لهذه التغيرات.

هـ. **مشاكل الخلافات بين الشركاء:** في أحيان كثيرة تكون المؤسسة ضحية للنزاعات الشخصية لأصحابها وعدم التفاهم على الكثير من الأمور، والاختلاف حول الكثير من القضايا التي تؤثر سلبا من قريب أو بعيد على المؤسسة، خاصة إذا أحاط صاحب المؤسسة ذاته بالنزعة المركزية التي تؤدي به إلى الانشغال بنفسه أكثر من العمل، عندها تبدأ مشاكل نقص السيولة وتأخير السداد وحقوق الموردين وتأخير التسليم وغيرها من المشاكل.

و. **قصور مصادر التمويل الداخلي:** يشكل التمويل أهم المعوقات الرئيسية التي تحول دون تنمية هذه المقاولات، ويكمن جوهر المشكلة في كون التمويل يتم عند تأسيس المؤسسة عن طريق المستثمرين أنفسهم من دخولهم الذاتية وقد يستكمل في غالب الأحيان عن طريق الأقارب والأصدقاء، فمثلا تمول نسبة 59-89% من المقاولاتية في الدول الإفريقية من الأموال الشخصية، وبالنسبة 80% في الاتحاد الأوروبي، والحقيقة أن هذا النوع من التمويل غالبا ما يكون غير كافي، وستظل مشكلة التمويل قائمة طالما أن المصادر الرسمية الممثلة في البنوك تعزف عن تمويل المقاولاتية لصغر حجم القروض المطلوبة.

ز. **عدم رغبة صاحب العمل في تفويض جزء من سلطته لمرؤوسيه:** في معظم الأحيان نجد أن صاحب العمل يتولى إدارة المؤسسة بمفرده، ليحقق بعض مزايا الجمع بين الملكية والإدارة، من بينها الحرص الأكيد لصاحب المؤسسة على نجاحها وازدهارها، غير أن الجمع بين ملكية المؤسسة وإدارتها في وقت واحد قد لا يتناسب مع المراحل المختلفة من عمر المؤسسة الصغيرة (التكوين، الانطلاق، التوسع).

1-3-3-2-مشاكل في البيئة الخارجية

تتعدد مشاكل البيئة الخارجية من تسويقية وسياسية والي غيرها.

أ. **المشاكل والصعوبات التسويقية:** وتتمثل أهم الصعوبات التسويقية التي تواجهها هده المقاولات فيما يلي[1]:

✓ انخفاض الإمكانيات المالية لهذه المقاولات مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية نتيجة لقلة قدرتها على توفير معلومات عن السوق المحلي والخارجي وأذواق المستهلكين.

[1] فاروق بادة، مرجع سابق، ص25، ص27.

- ✓ عدم توفر الحوافز الكافية للمنتجات المحلية مما يؤدي إلى منافسة المنتجات المستوردة لمثيلاتها من المنتجات المحلية، مما يؤدي إلي ضعف الموقف التنافسي للمؤسسات الوطنية العاملة في هذه الصناعات.
- ✓ اتجاه نسبة كبيرة من هده المقاولات إلى القيام بالبيع المباشر للمستهلك النهائي أو المستخدم الصناعي أو البيع لتجار التجزئة الصغار، مما يؤدي إلي زيادة الأعباء التسويقية وعدم قيامها بأداء هذه المهمة بكفاءة.

لذا فالمقاولاتية تعاني من مشكلة التسويق لتعرضها للمنافسة القوية من قبل المقاولات الكبيرة ومؤسسات التجارة الخارجية التي تستورد منتوجات مماثلة، نجد كذلك تفضيل الجهات الحكومية التعامل مع المقاولات الكبيرة لاعتبارات الجودة ولضمان انتظام التوريد وغير ذلك.

أ. **المشاكل السياسية**: تظهر هذه المشاكل التي تعاني منها المقاولاتية نتيجة التوجهات الحكومية، خاصة في الدول النامية ذات التوجه الرأسمالي حديثا أو الدول الاشتراكية، التي عانت ولا زالت تعاني من عواقب تطبيق النظام المثالي نظريا وغير قابل للتطبيق واقعيا، حيث هناك ضعف في برامج توجيه المقاولات أو مساعدتها ماليا أو فنيا.

ج. **مشاكل الخدمات والهياكل الأساسية** : من بين هذه المشاكل عدم انتظام التيار الكهربائي و انقطاعاته المستمرة مما يربك العمليات الإنتاجية، واضطرار المؤسسة إلي شراء وتشغيل معدات خاصة بها لتوليد الكهرباء لمواجهة هذه الانقطاعات، إلي جانب تحمل تكلفة توقف العمل بسبب عدم انتظام التيار الكهربائي، وارتفاع تكلفة الكهرباء عموما، زد علي ذلك مشاكل خاصة بشبكة المياه العذبة وشبكة الصرف الصحي، شبكة الطرق ووسائل النقل عموما وارتفاع تكاليفها، وانعكاسات ذلك علي عمليات الإنتاج، فتتعرض المؤسسة لخسائر مالية فضلا عن الخسائر الناتجة عن تلف الأجهزة والآلات والمنتجات النهائية.

د. **مشكلة التأمينات الاجتماعية** : حيث تشترط هيئة التأمينات الاجتماعية علي صاحب العمل التأمين علي كافة العاملين بالمؤسسة أيا كان عددهم، وقد يتقاعس أصحاب المقاولاتية عن ذلك بسبب قصور الوعي وعدم إدراك مفهوم التأمينات الاجتماعية أو عدم الرغبة في تحمل أقساط التأمين أو لعدم استقرار العمالة وسرعة دورانها، وقد يتأخر بعضهم في سداد ما عليهم من مستحقات للتأمينات الاجتماعية إذا لم تتوفر لديهم السيولة الكافية، مما يعرضهم إلي دفع غرامات وفوائد تأخير تضيف أعباء جديدة عليهم.

هـ. **مشاكل المواد الخام أو المواد الأولية المحلية والمستوردة**: تعاني المقاولاتية في هذا المجال من العديد من المشكلات والعقبات منها:

- ✓ ندرة أو ارتفاع أسعار المواد الخام الأولية، خاصة عندما لا يسمح لهذه المقاولات بالاستيراد المباشر والاعتماد بدلا من ذلك على التجار والوسطاء المحليين، مما يجعلها تحت رحمتهم سواء كانت هذه الندرة حقيقية أو مفتعلة.
- ✓ قد يدفع ارتفاع تكاليف المواد الخام وارتفاع مستويات التضخم بالمقاولات إلى استعمال مواد الخام اقل جودة، مما يؤثر بدوره علي جودة السلع والخدمات، وينعكس سابا علي أداء القطاع أو النشاط الذي تعمل فيه المؤسسة.

و. **المشاكل الضريبية:** يعتبر نظام الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه المقاولاتية في جميع أنحاء العالم، وتظهر هذه المشكلة من جانبين، سواء لأصحاب المقاولاتية من حيث ارتفاع الضرائب، ومن جانب آخر فهي كذلك مشكلة لنظام الضرائب في حد ذاته، نظرا لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المقاولات مما يضيق عمل جهاز الضرائب.

ز. **مشاكل العقار الصناعي:** غالبا ما يجد المستثمر الجديد صعوبة كبيرة في إيجاد المكان الدائم و المناسب لإقامة مؤسسة، بسبب ارتفاع أسعار العقار وانعدامه أو عدم لائمته، هذا بالإضافة إلي بعض الصعوبات الأخرى كطول مدة منح الأرض(العقار) المخصص للاستثمار، والرفض دون مبرر في الكثير من الأحيان لعدد من الطلبات ففي البلدان النامية لا تتولي الحكومة إقامة مناطق مهيأة خاصة لأغراض الصناعة مكتملة البيئة التحتية بالخدمات الأساسية لإقامة المؤسسات المعينة، ومن ثم فالعبء الأكبر في تدبير المكان الملائم يقع علي عاتق المستثمر نفسه، مما يتطلب منه تجميد جزء من رأس ماله.

ح. **صعوبات الحصول على الائتمان:** تواجه هذه المقاولات بعض الصعوبات التمويلية التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ نظرا لان الكيانات القانونية لهذه المقاولات تكون في الغالب مؤسسات فردية، فانه يصعب عليها زيادة رؤوس أموالها عن طريق طرح أسهم في الأسواق المالية، أو إصدار سندات للاقتراض.
- ✓ تواجه هذه المقاولات مشكلات تمويلية ترجع إلى تردد بعض المصارف التجارية منح القروض الائتمانية متوسطة أو طويلة الأجل لهذه المقاولات ما لم تقدم ضمانات.
- ✓ أن التمويل المتاح في بعض الأحيان لهذه المقاولات يعتبر غير مناسب لاحتياجاتها التمويلية، نظرا لانخفاض مدة الائتمان أو لعدم كفايته.

خلاصة

من خلال ما سبق طرحه حول هذا الموضوع يمكن القول إن المقاولاتية هي مجال كامل يعتبر فيه المقاول والفرصة هم الأساس، فهناك عدة إتجاهات حاولت تحليل هذه الظاهرة، فهي مجال بحث يحتوي على عدة مقاربات كل منها تعرفها بشكل مختلف. والتي في المجمل ما هي إلا مظهر من مظاهر إنشاء المؤسسات، هاته الأخيرة لا تنجح إلا بوجود المقاول والذي يتسم بخصائص وصفات تؤله لكي يكون بمثابة روح للمقاولاتية. ولقد تطور مفهوم ريادة الأعمال وتعريف رجل الأعمال بمرور الوقت مع تغير الهيكل الإقتصادي في العالم، وأصبح أكثر تعقيدا منذ بدايته في العصور الوسطى عندما تم استخدامه فيما يتعلق بمهن محددة، حيث تم توسيع مفهوم رجل الأعمال ليشمل خصائص مثل المخاطرة، والابتكار، وخلق الثروة

ولقد تم الاعتراف بمصطلح المقاولاتية كمحرك للتنمية الاقتصادية، حيث أصبحت الحجر الأساس لكل اقتصاد يهدف أو يسعى إلى زيادة في عجلة التنمية والتحرر من شبح البطالة لما توفره من مناصب شغل، لهذا أصبح لزاما على الدول خاصة النامية منها العمل على زيادة فعالية المقاولاتية، والرفع من نسبة إنشاء المؤسسات ودفع الأفراد نحوها، وذلك من خلال تنمية روح المقاولاتية وإرساء الثقافة المقاولاتية وكذا تذليل كافة الصعوبات التي تواجه المشاريع.

الفصل الثاني

الإطار النظري للتنويع الإقتصادي

تمهيد:

يشكل التنويع الاقتصادي إحدى أهم القضايا المصيرية، لاسيما في البلدان النامية وخاصة الريعية منها، التي تعاني من اختلالات وتشوهات كبيرة في هياكلها، والناجمة عن اعتمادها على مورد وحيد للدخل المتأتي من امتلاكها لموارد طبيعية كبيرة يقع في مقدمتها النفط، مما جعلها توصف بأحادية الاقتصاد أو الاقتصاديات ذات المحصول الواحد. وإذا تتجلي خطورة الاعتماد على هذا المورد في ارتباط أسعاره بالأسواق العالمية وما يحدث فيها من تقلبات متكررة، وأثر ذلك على النمو والاستقرار في البلدان النفطية، مما دفع بالعديد من المهتمين إلى توجيه تحذيرات بضرورة التوجه نحو التنويع الاقتصادي، غير أن ذلك يصطدم بالعديد من التحديات الداخلية والخارجية التي تحول دون نجاحه.

ولقد خصص الأدب الاقتصادي حيزا واسعا لمسألتي النمو و التنويع الاقتصادي، حيث عكفت الأعمال الأولي للرواد الكلاسيك علي تقديم العديد من التفسيرات النظرية المختلفة حول أهمية سعي البلدان نحوا النمو وتنويع أنشطتها الاقتصادية، كما وضعت الدراسات الحديثة نماذج قياسية لإبراز دور التنويع في النمو الاقتصادي و تحقيق التنمية المستدامة لاسيما في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية و النفطية منها خاصة و ذلك لعاملين رئيسيين، الأول يتعلق بمستوي التركيز العالي للصادرات ما يجعل تلك الاقتصاديات عرضة لتقلبات أسعار السلع الأساسية ومن ذلك النفط، والذي يمكن أن يؤدي إلي تراجع حاد و مفاجئ في الموارد المالية و/ أو خلق تأثير سلبي مضاعف علي بقية مؤشرات الاقتصاد الكلي، و الثاني يعود إلي أن القطاع النفطي ذو كثافة رأسمالية لا يوفر إلا فرص عمل ضئيلة، كما أن له روابط ضعيفة مع بقية قطاعات الاقتصاد، وكل ذلك يحدث آثارا سلبية عميقة علي هيكل الاقتصاد المحلي. وبناء على ذلك قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

- **المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التنويع الاقتصادي.**
- **المبحث الثاني: مستويات واستراتيجيات التنويع الاقتصادي.**
- **المبحث الثالث: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي ومتطلبات تفعيله.**

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التنويع الاقتصادي

يعتبر التنويع الاقتصادي واحدا من المداخل الرئيسية لمعالجة الاختلالات التي تشهدها البنية الهيكلية للاقتصاديات الأحادية وذلك من خلال ضمان الاستغلال الأمثل لكل موارد المجتمع المادية والبشرية والمالية من جهة، وتجنيب هذه الاقتصاديات مختلف الأزمات والهزات المفاجئة والخطيرة والتي تكون عادة ناتجة عن التقلبات الفجائية في أسعار هذه الموارد الأولية من جهة أخري، ولكن قبل الحديث عن هذا الدور للتنويع الاقتصادي، لابد من التطرق أولا إلى الجوانب النظرية المحيطة بهذا المفهوم.

المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي

لقد احتلت مسألة النمو و التنويع الاقتصادي مكانة مهمة في البحث و فكر الاقتصاديين، و ذلك منذ الكتابات الأولي لرواد الكلاسيكيين و حتى وقتنا الحاضر، وتوصلت الدراسات و النتائج التجريبية إلي أن كلا من التنويع و النمو الاقتصادي يعدان أمرين حاسمين من أجل تحقيق التنمية المستدامة في البلدان الغنية بالموارد (ومنها النفطية)، و ذلك لأن تركيز الصادرات يجعل هذه الاقتصاديات عرضة لتقلبات أسعار السلع الأساسية (النفط)، و الذي يمكن أن يؤدي إلي تراجع حاد و مفاجئ للموارد العامة و خلق تأثير سلبي مضاعف علي بقية مؤشرات الاقتصاد الكلي.

للتنويع تعاريف متعددة تختلف عن بعضها البعض باختلاف الرؤية التي من خلالها ينظر بها إلى هذه الظاهرة فالبعض يربط التنويع بالإنتاج وبمصادر الدخل، في حين يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية. كما يرتبط التنويع بالسياسات الهادفة إلى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي يتقلب سعرها وحجمها، أو تخضع إلى انخفاض مزمن. فالاعتماد على مصدر واحد أو مصادر محدودة، كما هو الحال في بعض الدول، خاصة العربية التي تعتمد على أحد الموارد الطبيعية كنفط والغاز، يجعل أي اقتصاد عرضة لمخاطر تلك المصادر.

ومن اجل تحديد مفهوم التنويع الاقتصادي تم التطرق لمجموعة من التعاريف منها:

- يعرف المعهد العربي للتخطيط التنويع الاقتصادي على أنه "سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية ورفع القيمة المضافة، وتحسين الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو القطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد. بمعني آخر، التنويع الاقتصادي يمكن ان يشار فيه إلي تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الخارجية".[1]

[1] نبيلة جعيجع، (2007)، "استراتيجية التنويع في المنتجات وأثرها على تنافسية المؤسسة الإنتاجية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص استراتيجية جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص29.

أما في شقه المالي، يقصد بالتنويع" كأحد السياسات لإدارة المخاطر و يعني توزيع الأموال المستثمرة في محفظة استثمارية علي أكثر من أداة استثمار وحيدة، كالأسهم و السندات و صناديق الاستثمار و حتى النقد و المعادن و السلع الأساسية".[1]

- ❖ ويقصد به أيضا تنويع مصادر الدخل عن طريق تبني أسلوب متوازن للتنمية الاقتصادية قائم علي التكامل المدروس بين القطاعات و الأنشطة المختلفة، في عملية إقحام تغيرات هيكلية في البنية الاجتماعية و الاقتصادية و العلاقات الاجتماعية التي ترافق النمو الكمي بهدف تحقيق الرفاهية.[2]
- ❖ ومن ناحية أخري ينظر إليه على انه": تلك العملية التي تشير إلى الاعتماد على مجموعة متزايدة من الأصناف التي تشارك في تكوين الناتج (المخرجات)، ويمكن أيضا أن يترجم في صورة تنويع أسواق الصادرات أو تنويع مصادر الدخل بعيدا عن الأنشطة الاقتصادية المحلية (أي الدخل من الاستثمار الخارجي)، أو تنويع مصادر الإيرادات العامة. كما أن التنويع الاقتصادي و بشكل خاص يعد تحدي مرتبط بوضع البلدان المصدرة للنفط ذات فوائض رأس مال، و لقياسه يتم استخدام معيار تنوع الأنشطة الاقتصادية أو الأسواق".[3]
- ❖ كما يعني التنويع الاقتصادي عملية استغلال كافة الموارد و طاقات الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق التراكم في القدرات الذاتية (المحلية)، قادرة علي توليد موارد متجددة لبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلية علي السوق الداخلي و في مراحل متتالية تنويع الصادرات، حيث يعد التنويع الاقتصادي من الاولويات التي تترجم الاهتمام بسد منابع التخلف و التبعية المفرطة و المستمرة للخارج.[4]
- ❖ وقد أشار(Johnes) إلى أنه " في حن يربط البعض التنويع بالإنتاج وبمصادر الدخل، يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية. حيث يرتبط التنويع بالإجراءات الهادفة إلى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي يتغير سعرها وحجمها، أو تخضع إلى انخفاض مزمن".

[1] فاتح غلاب، محمد السعيد سعيداني، بوبكر زريقات (2017)، "السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي (حالة ماليزيا اندونيسيا والمكسيك) مجلة اقتصاديات المال والأعمال المجلد01، العدد 01، ص82

[2] حميدة أكيل، (2016)،" دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتورا، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقره، بومرداس، الجزائر، ص57.

[3] نوري محمد عبيد كصب الجبوري، (2015)، "تجربة دول الخليج في التنويع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية"، المكتب الجامعي الحديث، لإسكندرية، مصر ص24

[4] صالح محرز، طارق راشي، (2019)،"التنويع الاقتصادي كبديل تنموي استراتيجي ضمن إطار التنمية المستدامة "، مجلة التكمين الاجتماعي، المجلد01، العدد04 ص8.

- في حين توسع (Le Yin Z HANG) في طرحه أن التنويع الاقتصادي يتحقق عندما يتم الانتقال إلي مرحلة تمتين القاعدة الصناعية و الزراعية و خلق قاعدة إنتاجية، الذي يتضمن بشكل عام تقليل الاعتماد علي المورد الوحيد و هذا يعني بناء اقتصاد محلي سليم يتجه نحو الاكتفاء نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع.[1]

وكخلاصة لما سبق من تعاريف، فان التنويع الاقتصادي يعتبر العملية التي لا تسمح للاقتصاد بأن يكون خاضعا ويشكل مفرط للقطاعات الاقتصادية المتخصصة في تصدير الموارد الطبيعية الخام، وتوسيع المجالات أنشطة الاقتصاد الباحثة عن القدرة التنافسية والواعدة بخلق القيمة المضافة، بما يؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة على المدى الطويل للبلد.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التنويع الاقتصادي وآليات تحقيقه

2-1-2-1-أهمية التنويع الاقتصادي

تكمن ضرورة التنويع الاقتصادي في تحقيق الاستقرار للموازنة العامة ومن ثم تحقيق الأهداف التي وضعت من اجلها، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى علي الأقل بنسبة مساهمة لكل قطاع تساوي نسبة مساهمة قطاع الوحيد في الموازنة العامة و الناتج المحلي الإجمالي و الصادرات، كذلك يؤدي إلي تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية و ذلك من خلال توفير ما يحتاجه التخطيط من مخبرات محلية و أجنبية و مؤسسات إدارية و بيئة اجتماعية ...الخ عن طريق توفير الأموال اللازمة لذلك بالإضافة[2]:

- رفع إنتاجية العمل ورأس المال البشري، وبالتالي معدلات النمو الاقتصادي لتحقيق تنمية مستدامة تعزز من مستويات المعيشة، وتولد الثروات وفرص العمل وتشجيع على تطوير المعارف والتكنولوجيا الجديدة.
- تأمين بيئة اقتصادية مستقرة لتشجع الاستثمار المحلي والأجنبي وتعزز المناخ الملائم لبيئة الأعمال.
- هيكلة الاقتصاد الوطني بشكل يجعله أكثر تنوعا، وأقل عرضة لمخاطر الاعتماد على مصدر واحد أو مصادر محدودة وتحقيق التنوع في مصادر الدخل الوطني والاعتماد على أكثر من مصدر للحد من الاعتماد على عائدات القطاع الأحادي.
- رفع مستوي مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدخل الوطني وتحسين كفاءة وفاعلية هذه القطاعات وترابطها وبخاصة قطاع الصناعات التحويلية.
- تقليص مخاطر تقلبات أسعار السلع المصدرة ورفع معدل التبادل التجاري من خلال تنويع الصادرات.

[1] زروق بن موفق، (2019)، "إستراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص24.

[2] زروق بن موقف، (2019)، مرجع سابق، ص32.

- ❖ الزيادة في خلق وظائف في القطاع الخاص للمواطنين من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- ❖ إرساء قواعد الاقتصاد غير النفطي الذي ستنشأ الحاجة إليه بمرور الوقت عندما تبدأ الإيرادات النفطية في التراجع.
- ❖ التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والمقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالبترول والمواد الزراعية ... الخ.
- ❖ تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة كمصدر للدخل وللنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار.
- ❖ تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوي معيشة الأفراد.

2-1-2-2-أهداف التنويع الاقتصادي

يمكن التمييز بين أهداف التنويع الاقتصادي حسب الأفق الزمني فعلي المدى القصير، قد يكون الهدف هو التوسع وتعزيز عائدات القطاع الرئيسي (البترول مثلا)، وبالتالي زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج المحلي الإجمالي والعائدات التصديرية. أما علي المدى الطويل، فالهدف المنشود هو استخدام العوائد المكتسبة علي القطاع الرئيسي في إحداث تنمية اقتصادية مرتكزة علي التنويع و التوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخري، أي أن القطاع الرئيسي كالنفط، قد يتم الاعتماد عليه ليصبح وسيلة لإحداث التنوع الاقتصادي .[1]

2-1-2-3- آليات تحقيق التنويع الاقتصادي

تختلف الآليات التي يتوقف عليها نجاح التنويع الاقتصادي من اقتصاد لآخر، وذلك تبعا للتوجهات الإيديولوجية (الفكرية) مستوي التقدم الاقتصادي و الاجتماعي، بالإضافة إلي طبيعة الظروف و التحولات الداخلية و الدولية لاسيما في جانبها الاقتصادي، ومن تلك :الآليات ما يلي[2]:

أ-إعادة الاعتبار للدولة التنموية: الدولة التنموية هي التي تستطيع إطلاق عملية تنموية متواصلة، بحيث لا تقتصر فقط على معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي، وإنما تحدث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي، وفي علاقتها بالاقتصاد الدولي، وانطلاقا من ذلك نؤكد الدور الهام والمحفز للدولة التنموية الذي يأخذ شكل الإرشاد الاستراتيجي في توجيه عمليات التنمية.

[1] زروق بن موفق، مرجع سابق، ص32.

[2] أسماء بللعما، (2018)،"دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه طور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية، أدرار، الجزائر، ص27-29.

ب–الشراكة الفعالة بين القطاع العام والخاص: تظهر أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص فتخفيف الأعباء التمويلية عن الحكومة، خاصة في مشاريع البنية التحتية والتقليل من مخاطر الاستثمار، وبالتالي تحقيق معدلات نمو مرتفعة من خلال تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني. انطلاقا من هاته الأهمية تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أهم الآليات التي تدفع بنجاح عملية التنويع الاقتصادي.

اتخذت الكثير من الدول الشراكة بين القطاعين العام والخاص كجزء الرئيس من جهودها لتحرير وتنويع اقتصادها، ووضعت خطط للخصخصة تتزامن مع إصلاحات مؤسسة وقانونية موازية، ومن الأمثلة على ذلك نجد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي حققت عائدات معتبرة من الخصخصة خلال التسعينات والألفيات.

الاستثمار الأجنبي المباشر: مع ازدياد الاعتماد المتبادل في بنية الاقتصاد العالمي، أصبح من الصعب عمليا أن تكون هناك صناعة وطنية كاملة بشكل خالص، مما استدعي ضرورة التوسع في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، باعتبارها تؤدي إلى إنشاء جهاز إنتاجي متكامل للدول المستقبلة لها، وتوسيع أسواق منتجاتها وتنويعها، وإعادة هيكلة اقتصاداتها بهدف تحسين أدائها.

فالتنويع في الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات وبالخصوص في القطاع الزراعي، الأجهزة الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال يتطلب اقتناص الفرص الاستثمارية الداخلية والخارجية بهدف تعظيم الأرباح وتقليل المخاطر، ذلك أن التركيز على قطاع المحروقات دون الاستفادة من فتح القطاعات الحيوية الأخرى ينعكس سلبا على قطاع المحروقات دون الاستفادة من فتح القطاعات الحيوية الأخرى ينعكس سلبا على مصادر الدخل الاقتصادي.

د–الصناعات الصغيرة والمتوسطة: تشكل الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مدخلا مهما من مداخل النمو الاقتصادي وآلية حقيقية من آليات التنويع الاقتصادي، حيث لعبت المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة ولازالت دورا حيويا في عملية التطور الصناعي للدول الصناعية المتقدمة، وكذلك الدول حديثة التصنيع، وأصبحت تمثل ركنا أساسيا من أركان اقتصاداتها. وتظهر أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد كالاتي:

- تسهم في الحد من البطالة بتوفير فرص عمل حقيقية منتجة، بشكل مستمر وبتكلفة منخفضة نسبيا مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.
- تحقق سياسة إحلال الواردات من خلال تصنيع السلع محليا بدلا من استرداها، وبالتالي معالجة الخلل في ميزان المدفوعات.

- تسهم في تدعيم علاقات التشابك القطاعي في الاقتصاد الوطني، ويكون ذلك من خلال دعم المؤسسات الكبيرة عبر توزيع منتجاتها أو امداداها بمستلزمات الإنتاج، أو من خلال التعاقد معها لتصنيع بعض المكونات، أو القيام ببعض مراحل العملية الإنتاجية اللازمة للمنتج النهائي.
- تسهم في زيادة الناتج المحلي، وفي تنمية العائد المالي للدولة من خلال اقتطاع الضرائب، كما تسهم في تعزيز وزيادة القدرة التصديرية للمنتج المحلي.

هـ–التوجه الفعال للاستغلال مصادر الطاقة المتجددة: يعتمد الاقتصاد الجديد على الطاقة الشمسية التي لا تنضب وعلى المصادر المتجددة التي تنتج عن التحولات الطبيعية لهذا المصدر الطاقوي، ومن بين هذه الطاقات نذكر الطاقة الكهرومائية طاقة الرياح، الطاقة الشمسية، الطاقة الحرارية الأرضية، طاقة الكتلة الحيوية.

المطلب الثالث: خصائص التنويع الاقتصادي

باعتبار أن التنويع الاقتصادي يتضمن أساسا الحد من الاعتماد الشديد علي قطاع وحيد كمصدر للدخل، ويعني ضمنا تنمية مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى و تطويرها، وتفعيل دورها في العملية التنموية، فان أهم العناصر الرئيسية للتنويع الاقتصادي تتمثل فيما يلي[1]:

أولا: التنويع الاقتصادي" تحرر من الاعتماد على سلعة واحدة رئيسية"

إن اعتماد الاقتصاد علي إنتاج و تصدير سلعة واحدة رئيسية كمصدر وحيد للدخل و تمويل التنمية، يشكل خطرا يهدد مصيره، سيما إذا كان هذا الاقتصاد يعتمد بشكل متزايد ومفرط علي إنتاج وتصدير المواد الخام الأولية، هذه الأخيرة غالبا ما تكون لها بدائل معوضه عنها، أو أجل نصوبها محدود، أو أن سعرها و عوائدها معرضة باستمرار للتقلبات و التذبذبات الحادة (كالنفط علي سبيل المثال)،وبالتالي فالتنويع الاقتصادي يتضمن معني التحرر من الاعتماد علي سلعة رئيسية واحدة، قد تكون عرضة لتدهور مستمر في شروط التبادل التجاري الدولي .

ثانيا: التنويع الاقتصادي "عملية تدريجية لتنويع مصادر الدخل"

يتضمن مفهوم التنويع الاقتصادي عمليا بناء قاعدة اقتصادية صلبة، مدعمة ذاتيا، متنوعة المقومات، متكاملة القطاعات ومتشابكة الوحدات، قادرة على توفير فرص عمل للمواطنين، وعلى إنتاج احتياجاتهم، تقود منطقيا إلى إيجاد مصادر دخل

[1] هادي صادق (2014)، "دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية: دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000-2012 مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف1 -الجزائر، ص12-15.

جديدة ومتجددة في مجال الناتج المحلي الإجمالي، تمويل الميزان التجاري، تمويل الميزانية العامة وتوليد الفائض الاقتصادي، بحيث يكفي في المستقبل لتحمل أعباء تمويل الاستثمارات المادية والبشرية اللازمة لاستمرار عملية التنمية.

ثالثا: التنويع الاقتصادي " عملية نسبية لتحول الاقتصاد الوطني"

يتكون الاقتصاد الوطني من قطاعات رئيسية، تربطها علاقات متداخلة ومتشابكة، وبالتالي يشكل ذلك منطلقا لإحداث تحولات بنيوية في هيكل الاقتصاد، و تحديد الأهمية النسبية للأنشطة الرئيسية بمختلف فروعها، بالإضافة إلي تشخيص القدرات الموردة للاقتصاد من خلال الأنماط الإنتاجية المتعددة، كما تحتل التغيرات الهيكلية حيزا كبيرا في السياسات الاقتصادية، وبرامج التنويع المنتهجة في المجتمع و الاقتصاد بصفة خاصة، و تتجلي أهمية ذلك في كون هذه التغيرات ترتبط بشكل واضح بالنمو الاقتصادي، الذي ينبغي تحقيقه في كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع، حيث تتطلب كل مراحل هذا التطور المحافظة علي توازنات معينة للأجزاء المكونة للاقتصاد، إذ أن تحديد التناسبات الضرورية بينها (هذه الأجزاء)، يمكن أن يؤدي إلي تحقيق وتيرة أعلي للنمو الاقتصادي علي مستوي الاقتصاد ككل وفروعه المكونة له، و الأهم من ذلك معرفة مدي توجه التحول البنياني لصالح التكافؤ (التوازن) القطاعي ومن ثم الإقليمي، و الوقوف علي واقع التوجه نحو التنويع و التكامل الاقتصادي.

رابعا: التنويع الاقتصادي "عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج والإنتاجية "

إن التنويع هو العملية التي تهدف إلى توازن البنية الهيكلية للاقتصاد، وذلك عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي والدخل الوطني، بحيث تسهم من خلاله القطاعات الاقتصادية بنسب مهمة ومتساوية في ذلك. وتنوع الهيكل الاقتصادي الذي يضمن زيادة الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، يضمن أيضا زيادة الإنتاج كما ونوعا، وصولا إلى مرحلة التراكم وتحقيق الاكتفاء الذاتي التام، هذا من ناحية ومن ناحية أخري، يؤدي التنويع الاقتصادي إلي زيادة إنتاجية العمل، لا الفرعية فقط بل الوطنية العامة(الاجتماعية) أيضا، ففي سياق التنويع يتعاظم تجهيز الاقتصاد الوطني بالأجهزة والآلات، وتنشأ مجموعة واسعة من الفروع والأنشطة المترابطة، وكل هذا يعني تحطيم بنية (هيكل) الاقتصاد الوطني الأحادي. كما يتضمن التنويع الاقتصادي تصحيح الهيكل الجغرافي للناتج والإنتاجية، أي تحقيق مبدأ التوازن الجهوي والإقليمي، بما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في كل المناطق، وخلق حالة من التكافؤ في النمو بين الأقاليم المختلفة لتوفير الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

خامسا: التنويع الاقتصادي "عملية مرادفة للتنمية الاقتصادية"

إن التنمية تتضمن حدوث تغيرات نوعية في جوانب عديدة، من ذلك تغيرات في تراكيب الإنتاج، هيكل مساهمات المدخلات المختلفة في العملية الإنتاجية، كيفية تخصيص الموارد المتاحة و توزيعها بين القطاعات الاقتصادية كافة، زيادة الرفاهية المادية للأفراد من خلال إحداث التغيرات المختلفة في الهيكل الاقتصادي، خصوصا في نقل تركيزه من إنتاج و تصدير الموارد الأولية

إلي تصنيعها عن طريق الصناعة التحويلية، والتي تعد رائدا أساسيا في دفع عجلة التنمية إلي الأمام وعليه فان التنمية الاقتصادية بهذا المعني، تهدف إلي خلق اقتصاد متنوع الهيكل، تساهم فيه جميع القطاعات و النشاطات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي و الدخل الوطني، بصفة متوازنة دون التركيز علي قطاع معين أو سلعة رئيسية واحدة كمصدر للدخل، وبالتالي فان نجاح التنمية و تحقيق التقدم الاقتصادي و الاجتماعي مرهون بمدي نجاح التنويع الاقتصادي الذي سوف يحدث في الهيكل الاقتصادي.

سادسا: التنويع الاقتصادي" توسيع المشاركة في جهود التنمية "

إن التنويع الاقتصادي هو تلك العملية التي تتيح مجالا واسعا لترسيخ أسس سليمة لإقامة نظام اقتصادي مختلط، يتصف بالتنوع، ويكون مستقرا وكفؤا، يتضمن مبادئ وأهدافا واضحة، تعمق التكامل والتماسك الاقتصادي والاجتماعي، ويلعب دورا محوريا وايجابيا في عملية التنمية، وهذا النظام لا يكون إلا من خلال إعطاء دور هام ومميز للقطاع الخاص، في المساهمة في تنفيذ المشروعات التنموية، سواء علي المستوي القطري أو الإقليمي، وذلك لاعتبارات عديدة أهمها مشاركته في التنمية إلي أقصي حد ممكن، وفي كل المجالات، خاصة في النشاطات التي تتناسب مع مؤهلات و قدرات هدا القطاع سيما المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفتح المجال لإبداعاته ودوره في تعبئة المدخرات الوطنية التي تصب في مصلحة المجتمع ككل، كما أن للإسناد دور هام للقطاع الخاص لا يعني إغفال دور القطاع العام الذي يقود التنمية ذاتها، ويتولى توجيهها ومتابعتها خاصة في المجالات التي تتطلب قدرات استثمارية ضخمة وبرامج مكثفة طويلة الأجل.

المبحث الثاني: مستويات واستراتيجيات التنويع الاقتصادي

بات من الضروري التخلص من التبعية للإيرادات النفطية التي تشهد صدمات متوالية بفعل انخفاض الأسعار مما أثر كثيرا على الوضعية الاقتصادية و حتى الاجتماعية للبلد، كما أن الاقتصاد الذي يرتكز على قطاع وحيد في إيراداته يعتبر حسب الاقتصاديين اقتصاد معوقا، بسبب تعرضه للهزات الخارجية في أي لحظة، مما يتطلب التوجه نحو التنويع الإقتصادي الذي يكفل تحسين أداء الاقتصاد و يعزز استقراره و توازنه، و الأهم يحقق الانتقال من اقتصاد منكشف كليا على أسعار النفط إلى اقتصاد موجه نحو النمو و متنوع وذلك من خلال استراتيجيات التنويع الاقتصادي المتبعة.

المطلب الأول: مستويات التنويع الإقتصادي

يوجد أنماط و أشكال مختلفة من التنويع، فقد يكون التنويع في جعل الهيكل الإنتاجي الصناعي (المحلي) لبلد ما أكثر تنوعا و ذو قاعدة اقتصادية عريضة و أقل اعتمادا على عدد قليل من الأنشطة، او على الصعيد التجاري(الصادرات)، أي أن التنويع قد يكون بتوسيع سلة صادرات البلد و/ أو عن طريق دخول أسواق جديدة للتصدير بوجه عام[1]، حيث يمكن أن نميز بين مستويين هامين هما:

2-2-1-1 تنويع الإنتاج

يكون متعلق بشكل خاص بتحقيق مكاسب الإنتاجية، وهو ينطبق بشكل خاص على الاقتصادات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، وبشكل خاص بهدف التهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج وبالتالي يمكن أن يساعد في الحد من الاعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية، وتفادي الظواهر غير المرغوب بها مثل "لعنة الموارد الطبيعية" أو ما يسمى بالمرض الهولندي. فالتنويع الإنتاجي يمكن أن يعمل على تسهيل التغير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات اعلى من التكنولوجيا و المهارات، و بالتالي التنمية بمعناه الأكثر شمولية[2].

ويحصل تنويع الإنتاج عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية والضرورية للقطاعات الإقتصادية في توليد الناتج والدخل القومي، وهذه القطاعات تشتمل على الزراعة، الصناعة (الاستخراجية التحويلية) والخدمات. و هنا يظهر بجلاء أن تنويع الإنتاج لابد أن يقوم بالإجمال على ميل إلى زيادة الوزن النسبي للصناعة في مجمل النشاط الإقتصادي باعتباره هو محور لتحولات الهيكلية في الاقتصاد، و ذلك بالنظر إلى دوره كقطاع قيادي يضمن توسعا و تشابكا متناميين لكافة النشاطات الأخرى، إلا أن تنويع القاعدة الإنتاجية تواجه تحديات تكمن في اتجاهين[3]:

أ. **جانب الطلب**: ويتمثل في إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي، والتي تهدف إلى تعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي، ويتمثل هذا الإطار بمجموعة السياسات الإقتصادية الكلية الرئيسية المستخدمة في إدارة الطلب الكلي، وهي: السياسة المالية، السياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف؛

ب. **جانب العرض**: يتمثل في تنمية تراكم رأس المال البشري، وإصلاح القطاع العام، وتشوهات سوق العمل، وبناء قاعدة صناعية تدعم الصادرات. في هذا الإطار يمكن كذلك التمييز بين النوعين:

❖ **التنويع الأفقي**: يقصد به توسيع إنتاج السلع الأساسية بمعنى زيادة عددها؛

[1] موسى باهي، كمال روابنية، (2016)، "التنويع الإقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة لبلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد 05، ص 136.

[2] نفس المرجع السابق.

[3] زروق بن موفق، مرجع سابق، ص 30

❖ **التنويع العمودي:** الذي يعني الانتقال إلى مرحلة المواد المصنعة ونصف المصنعة بما يؤدي إلى تحقيق ما يسمى باقتصاديات مليات المتصلة، وصناعة الحديد والصلب أكبر مثال على ذلك.

2-2-1-2 تنويع التجارة الخارجية (الأسواق)

من خلال دراسة التنويع السلعي للصادرات والواردات، يمكن معرفة من جهة مدى الاعتماد على تصدير سلعة واحدة عن طريق قياس نسبتها إلى إجمالي الصادرات، ودراسة طبيعة هذه السلعة (هل هي أولية أو مصنعة؟) فشدة الاعتماد هذه ستؤثر في إمكانية إستمرار عملية التنمية الإقتصادية، و منه فتنويع التجارة الخارجية يرتبط إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها وبتالي تنويع الأسواق في جانبين رئيسين[1]

أ. **تنويع هياكل الصادرات:** وهو الحل الأمثل ويقصد بعملية تنويع الصادرات قبل كل شيء توسيع أصنافها، وذلك لا بتزويد الأسواق الخارجية بالخدمات الأولية فحسب بل أيضا بمنتوجات معالجتها وتحويلها وتصنيعها ثم بالصناعات نصف الجاهزة من الإنتاج المحلي.

ب. **تنويع هيكل الاستيراد:** أي عدم التركيز على نوع محدد أو مجموعة معينة من السلع، لأن ذلك سيؤثر على مسار التنمية ويفقدها استقلاليتها، ولذلك فإن تنويع الواردات قد يعني حتى تقليل أصنافها على عكس الصادرات.

وعلى صعيد آخر، تتصف الدول المتقدمة الصناعة بالتنوع الشديد في اقتصاداتها، وهو ما يعكسه التشابك والترابط الكبير في القطاعات الإقتصادية وتكاملها على عدة مستويات، أما الدول لمتخلفة تتسم بالتخصص في إنتاج عدد قليل من المواد الأولية وهو ما يعكسه مؤشر الصادرات، حيث تتركز في عدد محدود من المواد وفي الغالب تشكل مادة أولية واحدة نسبة بالغة الارتفاع من قيمة الصادرات الكلية، وهو ما أدى إلى تسميتها باقتصاديات المحصول الواحد أو الاقتصاديات الريعية، فأصبحت التجارة الخارجية فيها قطاعا محركا، حيث أنها صارت بمثابة لاستثمار في الاقتصاديات المتقدمة الصناعية، وذلك باعتباره متغيرا مستقلا رئيسيا يعتمد عليه النشاط الإقتصادي في الأقطار المتخلفة، وهو ما يعني اندماج اقتصاديات المحصول الواحد في الأسواق الدولية المتقدمة وتبعيتها لهذه الأسواق. و بالنظر إلى درجة تنويع المنتجات و تنويع الأسواق معا يعطي صورة متكاملة على مدى المخاطر الجسيمة المحيطة بالهيكل لإنتاجي و التصديري لبلد ما، و في معظم الحالات فإن هيكل الإنتاج الأكثر تنوعا أفضل من ذلك الذي يعتمد على عدد قليل من السلع، و خاصة السلع الأولية، و نفس الشيء، فإن الاعتماد على عدد كبير من المنتجات المصدرة ووجهات التصدير بشكل عام هو أفضل من التركيز على القليل .[2]

[1] محمد كريم قروف، (2016)، قياس وتقييم مؤشر التنويع الإقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980-014)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات العدد02 ص664.

[2] موسى باهي، كمال روابنية، مرجع سابق، ص136

المطلب الثاني: أهم النظريات المفسرة للتنويع الإقتصادي

احتلت مسألة النمو والتنويع الإقتصادي مكانة هامة في البحث والفكر الاقتصاديين، وذلك منذ الكتابات الأولى للموارد الكلاسيكيين وحتى الوقت الحاضر، وبالرجوع إلى تاريخ الفكر الإقتصادي يمكن قراءة العديد من التفسيرات المختلفة حول إشكالية لماذا الاقتصادات تسعى إلى النمو وتنويع أنشطتها الإقتصادية على مر الزمن، ومن بين المنظرين الأوائل في هذا الإطار نجد كل من آدم سميث، كارل ماركس وجوزيف شومبيتر. فلقد أكد آدم سميث (1776) أن تقسيم العمل يعد قوة دافعة للتنمية الإقتصادية، و الجدير بالذكر أن تقسيم العمل لا يعد بالضرورة أن البلد A مثلا لا ينتج سوى المنتجات X و البلد B ينتج سوى المنتج Y ولكن على العكس، فزيادة مستويات التخصص، تعني أيضا التنويع، كما أن الأهم هو التركيز على الإنتاج في حد ذاته، وليس طبيعة المنتج المهيمن، و يمكن أن يوجد على جميع مستويات عملية الإنتاج الإقتصادي، كما أن التخصص يشكل إجمالي غالبا ما يعني تنويع الأنشطة و المخرجات على أعلى مستوى، و لقد أدى تقيم العمل إلى وجود كمية هائلة من المهن الجديدة و المهارات و توفير الوقت، و المزيد من الإنتاج و التقدم التقني[1]

أما جوزيف شومبيتر (1912) فلقد اعتبر التنمية الإقتصادية عملية تحويل هيكلي من خلال الابتكار الذي يؤدي إلى ظهور قطاعات جديدة وتقادم بعض القطاعات القديمة، وهي الظاهرة التي وصفها بأنها "التدمير الخلاق " Créative destruction" كما أظهر باسنتي(1983-1981)Pasinetti أكثر من ذلك بكثير، وفقا لأفكار كارل ماركس يقول" : إن التنمية الإقتصادية لمستدامة تتطلب تحولات داخلية ثابتة، حيث يؤدي النمو بكفاءة مطلقة إلى بطالة وقيود من جانب الطلب، لذلك يحتاج النظام الرأسمالي إلى الابتكار و التن باستمرار." كما حدد جان جاكويس (1969) Jane Jacobs مجموعة متنوعة من الأنشطة والأفكار والموارد كمصدر للإبداع وإعادة التركيب والابتكار والنمو.

ولقد سلطت الجغرافيا الإقتصادية الضوء على الدور الحاسم للتخصص الإستباقي والتكتل الجغرافي للأنشطة والشركات المرتبطة مع بعضها. وكمثال على ذلك التجمعات الصناعية الأكثر شهرة مثل وادي السليكون أو الطريق 128، فهي متجانسة كما قد يعتقد الكثير؛ ففي المستويات الدنيا من التقسيم القطاعي هنالك تعقيدات هائلة ومتنوعة من الأنشطة والعمليات ذات الصلة ببعضها البعض، وعلاوة على ذلك، التخصص الإقليمي لا يعني بالضرورة الحد من الأنشطة على المستوى الوطني أو العالمي، ولكن يمكن أن يعني زيادة أعداد أكبر في الأنشطة والتفاعلات المعقدة فيما بينها.

كما ركزت اقتصاديات التنمية تقليديا على كل من التغيير الهيكلي و التنويع الاقتصادي،- خاصة مدرسة أمريكيا اللاتينية البنيوية من خلال تأكيدها على دور كل من التغيير الهيكلي و التنويع الإقتصادي في تحقيق التنمية الإقتصادية على المدى الطويل .فالمقارنات الأولى بينت أولا، كيف يمكن للبلدان النامية التحول من الإنتاج الزراعي إلى أنشطة صناعية ذات قيمة

[1] موسى باهي، كمال روابنية، مرجع سابق، ص138

مضافة أعلى من أمثال روزنشتاين، رودان (1943)، نيركس(1953) Nurkse هيرشمان(1958)، وثانيا، كيف أن دمج وتكييف البلدان النامية في منظومة الإنتاج العالمي نتج عنه التبعية الهيكلية و التخلف بسبب أنواع معينة من التخصص الإنتاجي و التوزيعي، فبلدان(المحيط الخارجي) للاقتصاد العالمي تسهر على تلبية الطلب على المواد الأولية في بلدان المراكز ذات الحيوية و التنويع في التنمية. وحسب هذه المقارنة فإن طبيعية البيئة العالمية الديناميكية و المتطورة توفر تحديات و فرص جديدة أمام البلدان النامية، إذ يبقى التنويع حتما جزءا لا يتجزأ من عملية التغير الهيكلي في شبكة الإنتاج العالمية و تحديا خطيرا بالنسبة للعالم النامي[1]

ولقد بحثت دراسات عديدة مسألة تحديد طبيعة العلاقة بين الدخل والتنويع منذ فترة طويلة، غير أن، هذه العلاقة كانت غير خطية، أول الأعمال التي تم عرضها في عام 2003 من قبل Wacziarg Imbs الذين درسا مراحل التنويع من خلال تحليل اقتصادي قياسي، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة من الشكل U مقلوب بين تنويع المنتجات والناتج المحلي الإجمالي (GDP) للفرد الواحد. وكشفت النتائج أن البلدان ذات الدخل المنخفض لديها بنية إنتاج متخصصة جدا. ونقطة الانعطاف (التحول) بين التخصص والتنويع كانت عموما قريبة من مستوى الدخل 10.000ولار أمريكي للفرد الواحد في عام 1985.

شكل رقم (2–1): المنحنيات غير الخطية :الدخل مقابل مؤشر جيني) يسارا) والمنتجات الجديدة) يمينا)

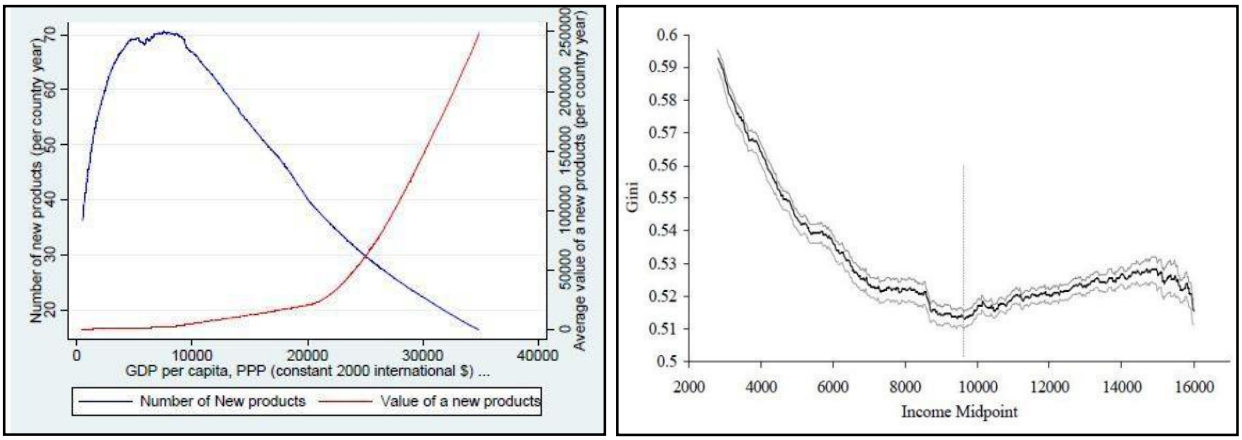

المصدر :موسى باهي، كمال روابنية، (2016)،" التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية :حالة البلدان العربية المصدرة للنفط"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، ص139.

[1] نفس لمرجع السابق، ص139

كما وجدت الدراسة أن البلدان في المراحل الأولى من التنمية تهدف إلى رفع مستوى المداخيل وعند وصولها إلى مرحلة (نفطة) معينة من الدخل (حددتها الدراسة بين 7000-10000 دولار أمريكي للفرد) تميل مرة أخرى إلى إعادة تركيز الإنتاج، غير أن ذلك يقصد به تركيز الإنتاج في حد ذاته، وليس طبيعة المنتج المهيمن. وتوصلت إلى أن معظم الدول النامية هي في المراحل الأولى.

كما أبرزت دراسة قام بها خبراء صندوق النقد الدولي، أن هناك علاقة إرتباط قوية بين "طفرات التنويع وتسارع النمو".3 وبشكل أكثر وضوحا طفرات التنويع ترتبط مع تسارع النمو اللاحق وبشكل قوي (والذي يحدد بالقياس إلى طفرات التنويع). وهذا ينطبق بشكل خاص على البلدان منخفضة الدخل غير الهشة (أنظر الشكل 2). فخلال هذا الإطار الزمني، شهدت بلدان المقارنة نمو أسرع ولا سيما تنويعا أعمق مما حققت البلدان منخفضة الدخل بعد عام التسعينات.

شكل رقم (2-2): العلاقة بين طفرات التنويع وتسارع النمو

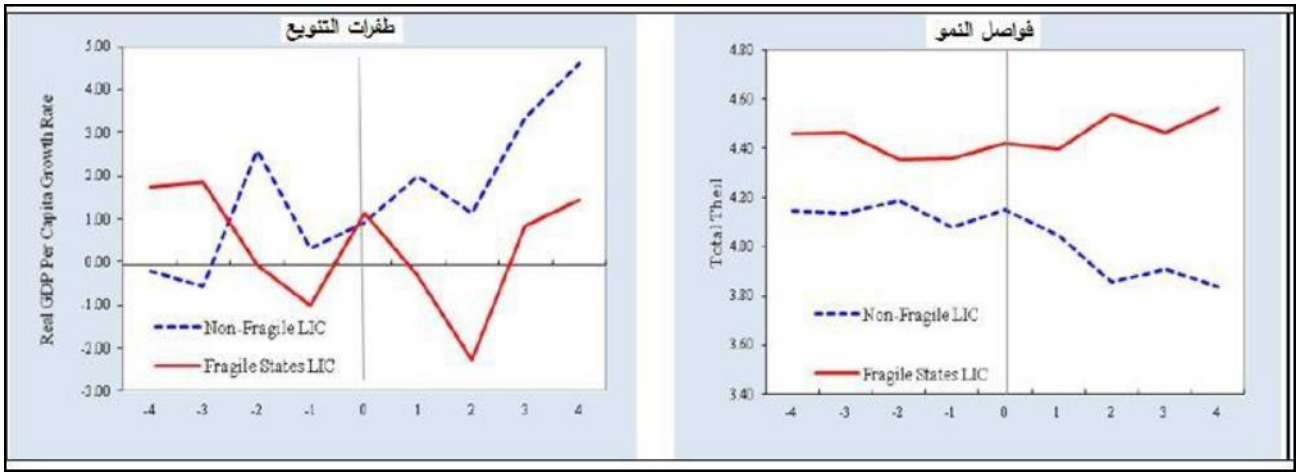

المصدر :موسى باهي، كمال روابنية، (2016)،" التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية :حالة البلدان العربية المصدرة للنفط"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، ص140.

إن ارتفاع مستويات الدخل ترتبط بقوة بتحسين الصادرات ذات الجودة العالية. يمكن أن توفر الصادرات قناة هامة للاستفادة من وفرات الحجم و تكون طريقا إلى التكنولوجيات الجديدة و الآثار غير المباشرة للمعرفة، و يقول لوكاس (1993) أن إدخال باستمرار منتجات جديدة بدلا من التعلم فقط مع مجموعة من السلع هو مطلوب لتحقيق مكاسب الإنتاجية و الارتقاء في سلم الجودة.[1]

[1] نفس المرجع السابق، ص140.

كما أكد أغيون وهوايت Aghion&Howitt (1992) على أهمية الابتكار والارتقاء في سلم الجودة، بهدف تحقيق تراكم رأس المال البشري وزيادة الإنتاجية، والارتقاء في سلم الجودة على نطاق واسع. وتشير الأدلة إلى أن رفع مستوى جودة الصادرات يرتبط ارتباطا قويا مع نصيب الفرد من الدخل الكلي. وقد وجدت بعض الدراسات أيضا أن تطور الصادرات يعد مؤشرا رئيسيا للنمو اللاحق، وذلك حتى بعد السيطرة على الظروف الأولية، المؤسسات، التنمية المالية، وعوامل النمو الأخرى. الشكل (2-3)

شكل رقم (2-3): تنويع التجارة والنمو :البلدان الأقل نموا مقابل البلدان المقارنة المعياري

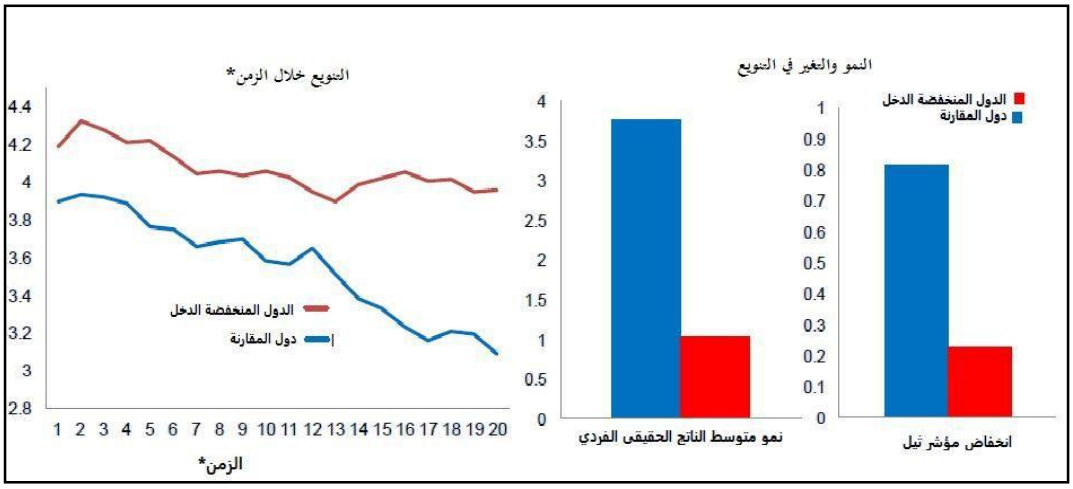

المصدر :موسى باهي، كمال روابنية، (2016)،" التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية :حالة البلدان العربية المصدرة للنفط"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، ص140.

ملاحظة": بالنسبة لبلدان الدخل المنخفض، الوقت= 0 في عام 1990. وبالنسبة للبلدان القياس، الوقت= 0 في السنة الأولى عند تصحيح الدخل- تعادل القوة الشرائية 1200 دولار (على وجه التحديد، 1963 في المغرب،1964 في تايلند، 1970 في سريلانكا وباكستان، و1973 بالنسبة لأندونيسيا).

وكخلاصة، فقد أظهرت نتائج الطرح النظري والتجريبي أن السنوات الأخيرة عرفت تجدد وعودة النقاش بشأن التنويع حيث أثبتت أغلبها أهمية "التنويع" في التنمية والنمو الإقتصادي. وقدمت الحجج حول مدى مساهمة التنويع في زيادة إنتاجية العوامل استقرار عائدات التصدير وتعزز الاستثمار الحقيقي المنتج.

المطلب الثالث: استراتيجيات التنويع الاقتصادي

هذه الاستراتيجية عكس استراتيجية التخصص، حيث تعتمد المؤسسة على تقديم تشكلة من المنتجات، فتتبع المؤسسة الإقتصادية إستراتيجية التنويع عن طريق إضافة أسواق أو منتجات أو خدمات أو مراحل إنتاج جديدة وذلك لما تتيحه من وضعيات مريحة للمؤسسة على المستوى التنافسي والمالي والتسويقي. والتنويع من وجهة نظر Berry: "دخول المؤسسة إلى لأسواق جديدة بمنتجات جديدة"، في حين يعرف آخرون من أمثال Pitts و Rumeltالتنويع على أنه":

عدد مجالات الأنشطة أو الأعمال المستقلة، التي يمكن إدارتها بشكل منفصل على بقية مجالات النشاط، و هذا يعبر عنه بتنويع مجال النشاط الإستراتيجي، أي دخول المؤسسة في مجالات نشاط جديدة أو منتج لسوق جديد [1]

مما تقدم نلخص إلى أن إستراتيجية التنويع تعني أن تقوم المؤسسة الإقتصادية بالتوسع من خلال [2]:

- ❖ تقديم منتجات و /أو خدمات جديدة؛
- ❖ كسب حصص سوقية جديدة؛
- ❖ إضافة بعض العمليات الإنتاجية إلى عملياتها الحالية.

إن الهدف الرئيسي من تبني إستراتيجية التنويع من طرف المؤسسة الإقتصادية هو دخولها مجالات الأعمال التي تختلف عن طبيعة تشكيلة المنتجات التي تقوم بها حاليا، إذ يمكن التطرق إلى أنواع إستراتيجيات التنويع تحت ثلاث مجموعات رئيسية وهي:

2-2-3-1 التنويع المترابط والتنويع غير المترابط

يعني التنويع المترابط أن تشمل المنظمة من لمجالات الجديدة للأعمال، بشرط أن ترتبط هذه الأعمال إرتباطا إستراتيجيا بالمجال الحالي الذي تعمل فيه. ومن مزايا إتباع هذه الإستراتيجية من نقل وتقاسم وتعظيم الاستفادة من نتائج البحوث والتطوير ومعلومات الصناعة، وقادة العملاء وغير ذلك بين تشكيلات المنظمة. وفي حين، يعني التنويع غير المترابط دخول المنظمة ببعض المجالات الجديدة للأعمال التي لا ترتبط بالمجال الحالي الذي تعمل فيه، وهذا سيمكنها من المشاركة في جوانب الإدارة والتمويل.

تعد استراتيجية التنويع غير المترابط ي الأسهل إدارة والأقل كلفة من الاستراتيجيات الأخرى، وذلك لاحتياجها لأقل قدر من الكلمة الإدارية والمكتبية، وأهم ما هو مطلوب من الهيكل التنظيمي ونظم الرقابة عند استخدام هذه الاستراتيجية وهو أن يسمحا لمدراء المنظمة بتقييم أداء التقسيمات بطريقة سهلة ودقيقة. وعلى ذلك فإنه يمكن تقييم أداء المنظمات التي تتبع هذه الإستراتيجية، وتقسيماتها المختلفة عن طريق الرقابة على نتائج أدائها مثل، العائد على رأس لمال المستثمر كما ويسمح تنظيم

[1] عبد الله غالم، عمر تيمجعدين، (2014) " أثر إستراتيجية التنويع على أداء المؤسسة الإقتصادية"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، الملد 07، العدد 02 ص68.

[2] نفس المرجع السابق.

التقسيمات المتعددة غير المترابطة المنظمة بإدارة أنشطتها المتعددة كمحفظة استثمار يمكن التصرف فيها بالبيع والشراء، وفقا لتغيير ظروف النشاط.

أن الأسباب الرئيسية وراء تبني هذا الخيار الاستراتيجي في انتقاء فرص التوسع في المجال الذي تعمل منه ن رغبة المنظمة بزيادة فرص النمو خاصة عندما تكون فرص النمو في مجالات الأعمال الجديدة أكبر من فرص النمو في مجال العمل الحالي. وتخفيض المخاطرة عن طريق تنويع محفظة الاستثمار. ومن جانب آخر، فإن من أهم مساوئ، تطبيق هذا الخيار الاستراتيجي، هو أنه قد يؤدي إلى تعقد العملية الإدارية والمنافسة بين الوحدات المختلفة في الحصول على الموارد، فضلا عن عدم ضمان وجود الخبرات الإدارية الكافية.

يعتبر التنويع غير المترابط توجها ماليا بشكل أساسي لتكوين قيمة للمساهمين، بينما يعد التنويع المترابط توجا استراتيجيا يمثل قيمة مضافة بحد ذاته، فهو يعد توجها استراتيجيا لبناء قيمة المساهمين، لأنه يعتمد على إستغلال الروابط الموجودة ين سلاسل القيمة للأعمال المختلفة، و لتخفيض الكلف و نقل المهارات و الخبرات التكنولوجية عبر الأعمال، وإكتساب المنافع الأخرى التي تعتمد على تحقيق التوافق الإستراتيجي، و بما أن الهدف الرئيسي للتنويع، هو تحويل نقاط التوافق الاستراتيجي عبر الأعمال إلى معيار إضافي للميزة التنافسية، لذا تمثل هذه الميزة التنافسية التي تحققها المنظمة من خلال التنويع في الأعمال بمثابة القوة المحركة لبناء قيمة أكبر للمساهمين[1]

2-2-3-2 التنويع الداخلي والتنويع الخارجي

يعتمد هذا الخيار الإستراتيجي على دخول المنظمات في بعض مجالات الأعمال الجديدة التي غالبا ما تكون مترابطة مع مجال العمل الحالي في التنويع لداخلي، وذلك عن طريق ألمية هذه المجالات بنفسها، و يكون ذلك أما بتقديم نفس المنتج إلى أسواق جديدة، أو تقديم منتجات جديدة إلى السوق نفسه، في حين يعني خيار التنويع الخارجي دخول المنظمات في بعض مجالات الأعمال الجديدة التي غالبا ما تكون مترابطة مع مجال العمل الحالي و ذلك عن طريق الشراء أو الاستحواذ أو الاندماج و إن من أهم أسباب تقني المنظمات الاستراتيجية التنويع الخارجي هي الآتي[2]:

- ❖ زيادة القيمة السوقية لأسهمها في سوق الأوراق المالية.
- ❖ الحصول على بعض الموارد المباشرة مثل التجهيزات الإنتاجية أو منافد التوزيع
- ❖ إستخدام الأموال المتاحة إستخداما أفضل مما لو تم إنفاقها في مجالات التنويع الداخلي.
- ❖ مواجهة بعض المشاكل الضريبية

[1] سعد علي حمود العنزي، مها عبد الكريم حمود الراوي، (2013)،" فسفة تكوين قيمة منظمة الأعمال بإتباع إستراتيجيات التنويع"، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، ص33.

[2] نفس المرجع السابق، ص34

2-2-3-3 التنويع الرأسي والتنويع الأفقي

يتضمن الخيار الاستراتيجي للتنويع والمتمثل بالتنويع الأفقي أو التكامل الأفقي قيام المنظمات بالدخول إلى بعض المجالات الجديدة- التي قد تكون مترابطة أو غير مترابطة- بشرط أن تكون في نفس مستويات العمليات الحالية التي تقوم بها المنظمة. وفي حين يتمثل التنويع الرأسي بشكليه الأمامي والخلفي، وذلك بدخول المنظمات في أعمال جديدة مترابطة أو غير مترابطة وبمستويات من العمليات تختلف عن العمليات الحالية لها.

ففي التكامل الرأسي الخلفي (التكامل مع المجهزين) ستتمكن المنظمة من زيادة درجة الإعتماد على مصادر التوريد وبالتالي السيطرة بصورة أكبر على جودة المواد الأولية التي تحصل عليها.

يضمن التكامل الرأسي الأمامي منافذ التوزيع لمنتجات المنظمة، وتقديم خدمات أفضل للمستهلك، أصلا عن كونه أداة رقابة على منافذ وطرق بيع المنتجات وخدمات ما بعد البيع.

وتعد استراتيجية التكامل الرأسي مكلفة في إدارتها بالمقارنة باستراتيجية التنويع غير المترابط، ومرة أخرى، فإن تنظيم التقسيمات المتعددة يخفض تكاليف البيروقراطية التي يتطلبها التنسيق بين التقسيمات ويقدم هذا النوع من التنظيم القدر الضروري من المركزية المطلوب للمنظمة التي تتبع إستراتيجية التكامل الرأسي لتحقيق مزايا السيطرة على توزيع مواردها بين تقسيماتها المختلفة.

و يتحمل المديرون في المركز الرئيسي مسؤولية توزيع موارد المنظمة و السيطرة على التقسيمات مما يؤدي إلى حل المشكلة الخاصة بتحديد أسعار تحويل الموارد و المهارات بين التقسيمات.[1]

من المهم ذكره هنا، إنه عند اتخاذ قرار التنويع في الأعمال تصبح مهمة مدراء المنظمات إدارة مجموعة الأعمال المتنوعة تلك بهدف تحسين الأداء. و هنالك أربع مداخل إستراتيجية لتحسين الأداء و هي[2]:

- ❖ توسيع قاعدة أعمال المنظمة من خلال التنويع في أعمال جديدة إضافية.
- ❖ تقليس قاعدة الأعمال إلى قاعدة أضيق من خلال التخلص من بعض الأعمال الحالية.
- ❖ إعادة هيكلة محفظة أعمال المنظمة.
- ❖ التنويع في الأعمال متعددة الجنسيات عبر العالم.

[1] نفس المرجع السابق.

[2] نفس المرجع السابق.

المبحث الثالث: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي ومتطلبات تفعيله

من أجل تقييم مدى نجاح التنويع الاقتصادي في أي دولة من الدول، لابد من دراسة بعض المؤشرات الكمية التي نستطيع من خلالها قياس درجة التنويع في القطاعات الاقتصادية، وغالبا ما تتحدد تلك المعايير من خلال الاستعانة بتحليل البيانات المتوفرة التي تعكس صورة واضحة عن الهيكل الاقتصادي.

المطلب الأول: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

يمكن تقسيم المؤشرات ومقاييس التنويع الاقتصادي إلى مجموعتين مختلفين، وذلك وفقا للأداء الاقتصادي، وكذا حسب درجة التركز الاقتصادي على النحو التالي:

2-3-1-1-أهم المتغيرات الدالة على التنويع الاقتصادي

هذه المعايير والمتغيرات تعبر عن أداء الاقتصاد الكلي ويمكن الاستناد إليها لتقييم نجاح أو فشل سياسات التنوع الاقتصادي وتقييمها في بلد ما، ومن المتغيرات التي تطبق عليها مؤشرات التنويع الاقتصادي نذكر منها ما يلي:[1]

أ. معدل ودرجة التغير الهيكلي: كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهامات القطاعات الوحيدة أو الريعية (النفط مثلا) مقابل القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى النمو أو تقلص إسهام القطاعات مع الزمن، ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج لإجمالي حسب القطاع، حيثما يتيح توافر البيانات بذلك،

ب. درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط: ومن المسلم به أن التنويع الاقتصادي يفترض أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن.

ج. تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة مجموع إيرادات الحكومة: وذلك لأن أحد أهداف التنويع في بلدان العالم التي تصدر البترول هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الأيام، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.

د. نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية: بصورة عامة يدل الارتفاع المطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي، على أن التغيرات قصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته.

هـ. التوزيع القطاعي للقوى العاملة: أي تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وان يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.

[1] هادي سابق، مرجع سابق، ص09، ص10.

و. نسبة مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحل الإجمالي: وهو مؤشر هام في الدول النفطية، وهو مؤشر يقيس إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.

ز. توزع ملكية الأصول بين القطاعين العام والخاص: حيث يمكن الاستناد إلى هذا المؤشر لتقييم درجة نجاح برنامج الخوصصة، ولاختيار وتعزيز صلاحية مؤشرات أخرى تظهر تغيرات إسهام القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي.

حيث أن المؤشرات السابقة تدل على مدى التنويع الاقتصادي في الدولة، إلا أنها لا تعطينا درجة التنويع الاقتصادي بدقة وذلك لتشتت واختلاف المؤشرات المستعملة في معرفة مدى التنويع، ولإجراء عمليات المقارنة فيما يخص مدى التنويع الاقتصادي سواء في الدول المختلفة أو نفس الدولة خلال فترات مختلفة فهناك مقاييس رئيسية يمكن من خلالها معرفة درجة التنويع الاقتصادي.

2-3-1-2-مؤشرات التنويع والتركز المتعلقة بالتجارة الخارجية:

يقاس التنويع الاقتصادي المتعلق بالتجارة الخارجية بمؤشرات إحصائية عديدة تتفاوت في كفاءتها وملاءمتها لأغراض القياس يعتمد بعض هذه المؤشرات على قياس ظاهرة التشتت كمعامل الاختلاف، أو على قياس خاصية التركز كمؤشر جيني أو على مفهوم التنوع كمعامل هير فندال –هيرشمان والذي يختصر بالشكل (HHI) ويعد الأكثر شيوعا، وتعطي هذه المؤشرات مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنويع الاقتصادي. وعموما تذكر بعض من مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي التالية:

أ. مؤشر مستوى التنوع الاقتصادي (مؤشر الانكتاد UNUCTAD) يتم قياسه وفقا لرقم قياسي مركب هو (مؤشر التنوع الاقتصادي) ويستند إلى حصة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، وحصة الأيدي العاملة في قطاع الصناعة. ونصيب الفرد من الاستهلاك التجاري للطاقة وقد وضعت هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة في محاولتها لتحديد الدول الأقل نموا، معيار لنوع الاقتصاد، يتكون من أربعة عناصر هي:[1]

- ❖ مقدار إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي
- ❖ نسبة إسهام العمل في الصناعة
- ❖ مقدار الاستهلاك الفردي من الكهرباء
- ❖ مقدار التركز في الصادرات
- ❖ وتتمثل الصيغة الرياضية له كما يلي:

[1] زروق بن موقف، مرجع سابق، ص27.

❖ **حيث:**

$$sj = \frac{\sum_i (hij - hi)}{2}$$

❖ hij : حصة السلعة أ من جملة صادرات أو واردات البلدJ

❖ hi : حصة السلعة أ من جملة صادرات أو واردات العالم الخارجي

ويقيس هذا المؤشر نسب السلعة i من إجمالي الصادرات

ب–معامل هير فندال–هيرشمان(herfindal-hirshman): ويعتمد على قياس تركيب المتغير وبنيته ومدى تنوعه ويستخدم لقياس التنويع في ظاهرة ما، وإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها، ويطبق هذا المعامل بصورة واسعة لقياس التنويع الاقتصادي. وقد صمم هذا المعامل أصلا لقياس مقدار التركز في الصناعة أو في قطاع معين. وقد استخدم بتوسع من قبل المحاكم الأمريكية خلال الثمانينات (1982) لقياس مدى الاحتكار في صناعة معينة أو قطاع معين.

كما قامت منظمة الأمم المتحدة لتجارة والتنمية (UNCTAD) باستخدام هذا المؤشر لمعرفة مدى التنوع في القطاع التصدير.

ويعرف معامل هيرفندال– هيرشمان بالصيغة التالية: $$\mathbf{HH1}=\frac{\sqrt{\sum p-0(\frac{xi}{x})^2-\sqrt{\frac{1}{n}}}}{1-\sqrt{\frac{1}{n}}}$$

حيث:

N: عدد النشاطات (عدد مكونات الناتج) أي عدد القطاعات المكونة للهيكل المدروس

xi: الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i(قيمة المتغير في النشاط).

X: القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات (الناتج المحلي الإجمالي لجميع النشاطات)

وتتراوح قيمة معامل هير فندال–هيرشمان ما بين الصفر والواحد أي ($10 \geq H.H.1 \leq$) فإذا كان:

-HHI=0(تنوع كامل): يعني تنوعا كاملا أي أن القطاعات تساهم بنفس النسبة، أي أنه كلما اقتربت قيمة المؤشر من الصفر كلما دلى ذلك على وجود تنوع كبير في الصادرات.

- HHI =1(تركز كبير): يدل على أن الناتج متمركز في قطاع واحد، أي أنه كلما اقتربت قيمة المؤشر من الواحد كلما دل ذلك على تركز صادرات البلد في عدد محدود من سلعة واحدة فقط ولا تسهم باقي النشاطات بأي حصة من الناتج المحلي الإجمالي. وهو ما يحقق نظرية العلة الهولندية أي أن التنوع معدوم، وتعد القيم المرتفعة لمعامل هير فندال–هير شمان دليلا على

ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات ومن ثم حصرها في عدد قليل منها.[1]

ج–معامل التركز: ويستند إلى حساب مدى تركز الظاهرة المدروسة أو عدم توزيعها بشكل عادل أو متساوي بدل تركزها. ويعد مؤشر جيني (Gini coefficient) –نسبة للعالم الإيطالي كورادو جيني 1912 من أفضل مقاييس التركز ابسطها يهتم بقياس عدالة توزيع الدخل القومي والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (2–4) تقدير مؤشر جيني للتنويع الاقتصادي

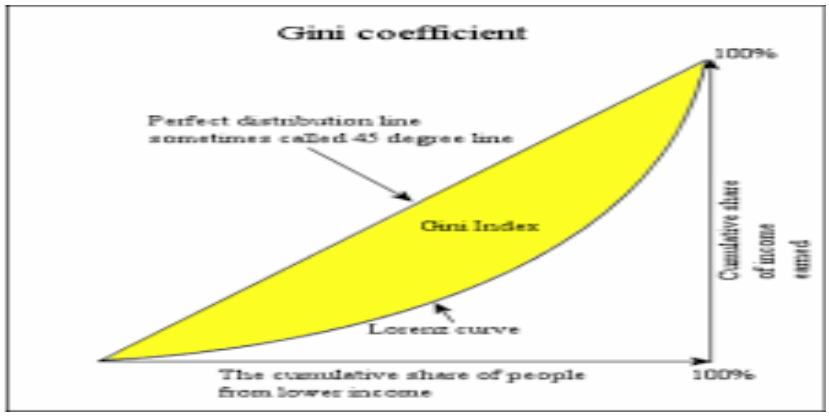

المصدر: فضيلة مزوري، محمد قويدري، (2020)، "تقييم وتحليل مؤشر تنويع الصادرات للاقتصاد الجزائري باستخدام مؤشر هرشمان هرفندل: دراسة تحليلية للفترة (1990–2018) " مجلة معهد العلوم الاقتصادية المجلد23 العدد02، ص307.

يعتمد فكر مؤشر جيني على منحنى لورانز بحساب المساحة المحصورة بين منحنى لورانز وقطر المثلث (AB). ومساحة المثلث قائم الزاوية (ABC)، وتتراوح قيمة مؤشر جيني بين الصفر (الذي يمثل المساواة التامة في توزيع الظاهرة) والواحد الصحيح (الذي يمثل عدم مساواة تامة). أي انه كلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة كلما كانت عدالة توزيع الدخل أفضل.

[1] زروق بن موقف، مرجع سابق، ص28.

المطلب الثاني: محددات ومعوقات التنويع الاقتصادي

2-3-2-1-محددات التنويع الاقتصادي

يلعب التنويع دورا هاما في نمو وتطور الاقتصاد، لكنه يبقى مرتبطا ورهينا بمجموعة من المتغيرات والتي تلعب دورا مهما في نسبة نجاحه أو فشله، في هذا الإطار يسرد تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالأمم المتحدة حول التنويع لسنة 2006 خمس فئات من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنويع وهي:[1]

- **العوامل المادية:** كالاستثمار ورأس المال البشري.
- **متغيرات الاقتصاد الكلي:** سعر الصرف والتضخم والتوازيات الخارجية.
- **المتغيرات المؤسسية:** الحوكمة، والبيئة الاستثمارية والوضع الأمني.
- **السياسات الحكومية:** المالية والتجارية والصناعية (من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية)
- **الوصول إلى الأسواق:** درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال (القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية) والحصول على التمويل.

وهكذا، فان غياب القطاع الخاص والقوة العاملة الماهرة والمتطورة وبيئة مؤسسية وقانونية مشجعة وعدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي، كارتفاع معدلات التضخم، لا يساعد على إنشاء وتطوير صناعات جديدة أو خلق مناخ ملائم لعملية تنويع الأعمال كما أن نجاح التنويع الاقتصادي يتطلب توافر الخدمات المساندة والأساسية مثل التعليم والتدريب والخدمات الصحية بما يساهم في رفع معدات الإنتاج والإنتاجية، كما يتطلب أيضا توفر بنية تحتية متطورة من خدمات المواصلات والاتصالات والمنافع العامة وغيرها.

2-3-2-2- معوقات التنويع الاقتصادي

إن العراقيل والمعوقات التي تحد من سرعة انجاز ونجاح التنويع الاقتصادي في الدول ذات الاقتصاديات الأحادية كالدول النفطية تعتبر بشكل مباشر معوقات تقف في طريق تحقيق التنمية المستدامة في هذه الدول، والتي يقع على عاتقها بذل المزيد من الجهود لتجاوزها، ولعل أهم هذه العراقيل تتمثل فيما يلي:[2]

- الافتقار إلى قاعدة تكنولوجيا محلية والي اطر فنية وإدارية من السكان المحليين، وهذا يستلزم الاعتماد على دراية فنية أجنبية وموظفين أجانب بتكاليف عالية تكبدتها المشاريع الصناعية في بعض الحالات.

[1] محمد أمين لزعر، (2014)، سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية عربية، "المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص138

[2] تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (2001)،"التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط: حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأمم المتحدة، نيويورك، ص19، ص20.

- ندرة الموارد الزراعية وموارد المياه الطبيعية، ففقر التربة وقسوة الأحوال المناخية، وارتفاع تكاليف إزالة ملوحة المياه ضيقت بشدة نطاق التنمية الزراعية في بعض الدول النفطية، وهو ما حد من نجاح فرص تعزيز دور القطاع الزراعي في بناء التنويع الاقتصادي.
- بعض الدول النفطية تعاني من فقر عام في الموارد البشرية المحلية من جهة (كدول الخليج العربي مثلا) والإفراط في الاعتماد على العمالة الأجنبية من جهة أخرى، خاصة في ظل الارتفاع الكبير لتكاليفها.
- حالة تخلف أسواق رأس المال في كثير من هذه الدول، مما حد من دورها وإمكانياتها في تمويل المشاريع التنويع ضمن القطاعين العام والخاص.
- القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي، والافتقار إلى المناخ الملائم، والضمانات القانونية لهذا الاستثمار.
- عدم الاستقرار السياسي في بعض الدول النفطية خلال العقدين الماضيين أو على مدى فترة أطول، وهذا كان بحد ذاته من العوامل الرئيسية التي أخرت عملية التنويع الاقتصادي، كما نجم عن التهديدات الحقيقية أو المفترضة لأمن المنطقة إعداد ميزانيات كبرى للدفاع كان يمكن تخصيصها لمشاريع التنمية الاقتصادية.
- تعاني العديد من الدول أحادية الاقتصاد، عدم توافق كبير بين نوعية مخرجات التعليم والتكوين، واحتياجات الاقتصاد الوطني من العمالة.
- محدودية التنسيق بين مختلف البلدان بالرغم من المثل العليا المعرب عنها في الاتفاقيات الاقتصادية؛ وقد أدى ذلك إلى منافسة في المشاريع التنويع، لا سيما المشاريع المتصلة بالتصنيع وتطوير الخدمات (الخدمات المصرفية والمالية والمناطق الحرة وغيرها)، مما حد من حجم الأسواق المحتملة لهذه المشاريع ومن مكسبها بمجملها.

إن تنوع أسباب قصور عمليات التنويع في العديد من الاقتصاديات التي تعتمد على قطاع وحيد في إحداث التنمية الوطنية الشاملة، يستدعي حتما العمل على تجاوز هذه المعوقات، من خلال إستراتيجية شاملة، تحقق التنويع الحقيقي الذي يكفل توسيع مجالات توظيف المدخرات التي تحصل عليها هذه الدول، والمتأتية من عملية تصدير الموارد الطبيعية في صورتها الأولية لإقامة اقتصاد حقيقي وليس صناعات استهلاكية وتجارة واستيراد فقط، والمسؤولية الأولى تقع على عاتق الإدارة التنموية في هذه الدول.

المطلب الثالث: متطلبات تفعيل سياسة التنويع الاقتصادي

من خلال تحليلها السابق للمؤشرات الكمية للتنويع الاقتصادي يتبين أن الدول العربية النفطية قد حققت نجاحا في بعض المؤشرات، في حين أخفقت في مؤشرات أخرى، وبذلك فانه ما يزال هناك كثير مما يلزم القيام به إذا ما أرادت هذه الدول تفعيل

سياسة التنويع الاقتصادي ،وفك ارتباطها المفرط بقطاع النفط، ولن يتأتى ذلك إلا بتحقيق جملة من العناصر والشروط الضرورية لتحقيق ذلك والتي يمكن حصرها فيما يلي:[1]

- **تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر**: تعد الاستثمارات الأجنبية مؤشرا مهما وعنصرا داعما لجهود التنويع الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وهذا ما أثبتته شواهد التنمية الاقتصادية؛ ودفعت هذه التجارب الناجحة بالعديد من دول العالم، ومنها الدول العربية النفطية، لتكثيف جهودها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الهادف إلى خلق التنويع الاقتصادي والى التصدير لتعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية. وفي هذا الصدد فتحت الدول العربية النفطية، ولا سيما الخليجية منها، أبوابها للتجارة الدولية والتدفقات الرأسمالية الدولية، وتنظر بنشاط في زيادة الروابط مع الأسواق الصاعدة (لاسيما في آسيا) التي تشكل مصدرا رئيسيا للنمو العالمي مستقبلا.
- **الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي و تعزيز الاستدامة المالية**: رغم ما تحققه الدول العربية النفطية من تطور ملحوظ في مجال تنويع اقتصاداتها من خلال إطلاق برامج كبيرة على التحتية و التعليم و الصحة، إلا هذه العملية تواجه تحدها رئيسا يتمثل في الحاجة إلى ضمان استقرار الاقتصاد الكلي، و ضمان إتباع سياسة مالية مستدامة، وذلك باعتبار أن الإيرادات الحكومية في هذه الدول تعتمد اعتماد كبيرا على عائدات النفط، وهي بذلك عرضة لتأثير تقلبات أسعار النفط العالمية على المدى القصير، و الخفض الحتمي لإنتاج النفط على المدى الطويل، ولذلك يظل دعم الأسس المالية واحدا من التحديات الرئيسية التي تواجهها هده الدول، و التي يمكن تحقيقها من خلال خفض الإعانات و توجيهها بصورة أفضل إلى مستحقيها و تحسين الإدارة الضريبية، وخفض الإنفاق الجاري، وإعادة توجيه الإنفاق نحو تكوين رأس المال البشري و المادي على حد سواء.
- **تحقيق دعائم المنافسة للمؤسسات**: ويتمثل ذلك في تحسين البيئة الداخلية للمؤسسة، وكذلك البيئة المحيطة بها والتي تتعامل معها للقيام بنشاطها الاقتصادي، وسوف يتطلب الأمر معرفة مستوى وأداء هذه البيئة
- الداخلية والخارجية، وكذلك تحديد المعوقات الأساسية التي تفرضها هذه البيئة، ومن ثم قياس مستواها، وتقديم الحلول لتخفيف حدتها.

ومن بين العوامل الأساسية المحددة لجودة البيئة الداخلية للمؤسسة هو كيفية استخدامها لعناصر الإنتاج المتوفرة، وذلك لكي تقوم بالعملية الإنتاجية وفق عناصر الكفاءة الاقتصادية، أما في مجال البيئة الخارجية المؤثرة مباشرة على القطاع الصناعي، فان جودة البيئة الاقتصادية الكلية تأتي في المقام الأول لأنها تؤثر على عناصر التكلفة، وكذلك ثقة المستهلك والمستثمر في الاقتصاد

[1] إبراهيم بلقلة، (2018)،"واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط ومتطلبات تفعيله"، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد20، العدد18، ص67-69.

كما أن البنية التحتية الأساسية والتقنية تحدد جزءا مهما من مستوى التكاليف التي تتحملها الصناعة عبر الخدمات التي تقدمها هذه القطاعات، وتعتبر المؤسسات الحكومية من العوامل المحددة للتكاليف الإضافية التي يتحملها المنتجون والمستثمرون.

- **تحسين بيئة الأعمال** :توضح معظم خطط التنمية في الدول العربية اللفظية الحاجة إلى تقوية بيئة الأعمال بشكل أكبر من أجل دعم النمو و تنويع اقتصاداتها ، وفقا لهذا الصدد فان العديد من الدراسات الاستقصائية التي تصنف القدرة التنافسية العالمية و بيئة الأعمال تشير إلى جهود الدول العربية النفطية نحو تسيير الأنظمة و تحسين بيئة الأعمال، فوفقا لمؤشر التنافسية العالمية تحتل قطر و السعودية مرتبة تساوي متوسط البلدان المتقدمة ،وأن المملكة العربية السعودية تسجل أداء مرتفعا في مؤشرات "ممارسة الأعمال"، في حين يأتي أداء الدول العربية النفطية الأخرى في مرتبة أقل من متوسط الأداء في البلدان المتقدمة. ورغم ذلك فان الدول العربية النفطية بحاجة إلى استثمارات أداء مرتفعا في إضافية في البنية التحتية، حيث ينبغي أن يستهدف الاستثمار في الطرق والكهرباء الاختناقات التي تمثل عائقا أمام التنمية الاقتصادية وتفعيل التنويع الاقتصادي.
- **تفعيل دور القطاع الخاص من خلال سياسة الخصخصة:** تشكل سياسة الخصخصة في إطار اقتصاديات الدول العربية النفطية عناصر مهمة في سياسات التنويع الاقتصادي، حيث توسع دور القطاع الخاص وتراكم رأس المال الخاص، وتساعد على تغير توجه الاقتصاديات المعنية من الاعتماد على القطاع العام كمحرك أولي للنمو إلى نمو يقوده القطاع الخاص.

ومنذ سنين والخصخصة تشكل سياسة معلنة في خطط البلدان العربية النفطية، يعود تنفيذها الفعلي إلى أواسط التسعينات، على أن هذه العملية كانت إجمالا ولا تزال عملية تدريجية وفي حالا عديدة عملية مترددة. ويعزى هذا الاهتمام بسياسة الخصخصة إلى عوامل واعتبارات متعددة من أهمها ما يلي:

- تشير الدراسات أن القطاع العام يعاني انخفاضا في نسبة العائد على الاستثمار، بل كثيرا ما يكون عائدا سالبا.
- تمثل كثير من المؤسسات القطاع العام عبئا على الاقتصاد ومصدرا لامتصاص الثروة الوطنية.

- **تفعيل دور الحكومة:** يعد الحكم الراشد عاملا مهما ومسبقا من أجل بناء بيئة ملائمة للتنويع الاقتصادي هذا يتطلب تخطيط ووضع سياسات من شأنها متابعة القطاعات الاقتصادية غير النقطية، وضمان تطورها في ظل بيئة تسمح لها بالمساهمة بفعالية في الاقتصاد الوطني. وفي أي دولة، يعد الجهاز التنفيذي عنصرا فاعلا في عملية تنويع الاقتصاد المحلي من خلال التسيير العقلاني للموارد الطبيعية، كما تؤذي الحكومات دورا بالغ الأهمية، لا سيما في وضع إطار تنظيمي يوفر مناخ أعمال جيد يدعم تطور الأنشطة الاقتصادية.

ومن بين الإجراءات والسياسات الحكومية التي تساهم في تنويع الاقتصاد والمنضوية تحت إطار مفهوم الحوكمة نذكر على سبيل المثال تلك المرتبطة بتخفيف الإجراءات الإدارية التي تخص التجارة الخارجية بما يسهل على المنتجين المحليين تصدير ما ينتجونه، كما يعد التدخل الحكومي ذا أهمية بالغة، لا سيما عند اغتنامه للفرص التي من شأنها أن تتيح تنوعا اقتصاديا إضافيا، فمثلا كان للأزمة المالية الأخيرة تأثير كبير، خصوصا على تلك البلدان التي تعتمد في صادراتها على منتج واحد أو عدد قليل من المنتجات، و كان هذا حال دولة بوتسوانا عندما انخفض سعر الألماس في الأسواق العالمية، لكن حكومة هذا البلد تدخلت بسرعة من خلال طلب مساعدة قدرها 1.5 مليار دولار من البنك الإفريقي للتنمية، حيث أن جزءا من هذا التدخل خصص لوضع إستراتيجية لتنويع اقتصاد البلد .

خلاصة

بعد التطرق لمختلف الجوانب الملمة بالتنويع الاقتصادي في هذا الفصل، إن التنويع الاقتصادي عملية طويلة الأمد تستمر علي مدي سنوات وتعتمد علي وضع مناهج وسياسات متوازنة للتنمية، وفق إصلاحات واستثمارات هامة ومتنوعة في الأشخاص والمؤسسات والبنية التحتية والتجارة الخارجية، تهدف للتخلص من أحادية الاقتصاد ومساوئها والتحرر من التبعية لمورد واحد وأسعاره في الأسواق الخارجية، لذا نري أن جل التركيز ينبغي أن يوجه إلي إشكالية الفوائض وسبيل إدارتها، وإشكالية الموارد وتوظيفها، وذلك أنهما يعتبران العائق الحقيقي الذي يحول دون إمكانية إحلال بدائل حقيقية بوصفها مصادر للدخل في المستقبل.

فالتحدي الأكبر بالنسبة للاقتصاديات النفطية، يتمثل في مدي الحكمة في استخدام الثروة النفطية، دون تبديد الإيرادات فالنفط قابل للنفاد ومن المحتمل أن تنصب الإيرادات النفطية في مرحلة ما، ولهذا فانه من الضروري تركيز الجهود حول تنويع الاقتصاد، من خلال وضع خطط وبرامج مكثفة لاستغلال المزايا المتاحة لتنوع الهيكل الاقتصادي وتحقيق تنمية مستمرة، وتقليص حجم المخاطر المترتبة عن الاعتماد علي مورد اقتصادي وحيد، وهذا ما نجحت فيه بعض الدول التي انتهجت استراتيجيات التنويع الاقتصادي.

الفصل الثالث

دور المقاولاتية في التنويع الاقتصادي في الجزائر

تمهيد

إن الحديث عن الخروج من التبعية النفطية بمختلف جوانبها يعد موضوعا من مواضيع الساعة، حيث شكل الانخفاض المتوالي لأسعار المحروقات في الآونة الأخيرة عقبة كبيرة أمام الانتعاش الاقتصادي الوطني والتنمية الاقتصادية، لذلك أضحى من الضروري على الجزائر التفكير جديا في بدائل تهدف إلى ترقية التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وإيجاد سبل جديدة، فقد شهدت الجزائر منذ الاستقلال مجموعة من التحولات الاقتصادية، التي نتج عنها التخلي عن نظام الاقتصاد الاشتراكي والتوجه إلى تطبيق سياسة اقتصاد السوق، إضافة إلى ذلك فإن العولمة الاقتصادية والتحولات الاقتصادية الدولية والإقليمية وتداعياتها على الأوضاع المحلية، استدعت ضرورة الاهتمام بتطوير المنظومة المؤسسية الصغيرة والمتوسطة للتقليل من الانعكاسات السلبية للشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مستقبلا.

وفي سبيل تحقيق ذلك كان التوجه إلى تبني استراتيجية متوسطة المدى، ترتكز على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال البرامج المسطرة والهياكل الجديدة التي تهدف إلى دعم وتشجيع هذا النوع من المؤسسات، التي تعتبر وسيلة لترقية المنتوج الوطني والتقليل من حدة مشكلة البطالة، مما يعود بالنفع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول: واقع المقاولاتية في الجزائر**
- **المبحث الثاني: هيئات وهياكل وآليات دعم المقاولاتية في الجزائر**
- **المبحث الثالث: مساهمة المقاولاتية في تنويع الاقتصاد الوطني**

المبحث الأول: واقع المقاولاتية في الجزائر

شهدت الجزائر منذ الاستقلال مجموعة من التحولات الاقتصادية التي تنتج عنها التخلي عن النظام الاشتراكي، والتوجه إلى تطبيق سياسة اقتصاد السوق، إضافة إلى ذلك فان العولمة والتحولات الاقتصادية الإقليمية والدولية، وتداعياتها على الأوضاع المحلية، استدعت ضرورة الاهتمام بتطوير المنظومة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة للتقليل من الانعكاسات السلبية للشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ولانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مستقبلا.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومراحل تطور المقاولاتية في الجزائر:

نتطرق في هذا الجزء إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ومراحل تطورها مع الإشارة إلى الفاعلين الرئيسيين في كل مرحلة.

3-1-1-1-تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

لقد كانت للجزائر عدة محاولات في تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولكنها تعاريف غير رسمية، فأول محاولة كانت التقرير الخاص ببرنامج التنمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (1977-1974)، الذي وضعته وزارة الصناعة والطاقة معطية التعريف الآتي: نسمي مؤسسة صغيرة ومتوسطة كل وحدة إنتاجية:1

- مستقلة قانونيا.
- تشغل اقل من 500 شخص.
- تحقق رقم الأعمال سنوي اقل من 15 مليون دينار جزائري، ويتطلب الإنشاء استثمارات بها اقل من 10 مليون دينار جزائري.

أما المحاولة الثانية، قامت بها المؤسسة الوطنية لتنمية الصناعات الخفية بمناسبة الملتقي حول الصناعات الصغيرة والمتوسطة سنة 1983، حيث ركز الملتقي في تعريفه على معياري اليد العاملة ورقم الأعمال، فعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنها المنشاة التي:

- تشغل اقل من 200 عامل
- تحقق رقم أعمال يقل عن 10 ملايين دينار جزائري.

ثم كانت المحاولة الثالثة، بمناسبة الملتقي الوطني حول تنمية المناطق الجبلية سنة 1988، حيث ارتكز هدا التعريف على المعايير النوعية، وادي يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها:

1محمد قوجيل، (2016)،" دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر": دراسة ميدانية "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

"كل وحدة إنتاج ذات حجم صغير أو متوسط، والتي تأخذ إما شكل مؤسسة خاصة أو عمومية". إلا أن هده التعريفات تبقي ناقصة، لكونها لم تعرف بوضوح الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأخرى، ولإدراكها بأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع قاطرة التنمية وضعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعريفا مفصلا رسميا من خلال القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصادر في 12 ديسمبر 2001، حيث أعطي المشرع تعريفا يضع للفراغ القانوني الحاصل، والجدل القائم حول هدا الموضوع، وهنا ينبغي التذكير بان الجزائر قد تبنت ميثاق بولوني " La charte de Bologne" في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في جوان 2000، وهو ميثاق يكرس التعريف الذي حدده الاتحاد الأوروبي سنة1996، والدي كان موضوع توصية لكل البلدان الأعضاء.

وبالنسبة لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فان المرجعية الأساسية هي القانون رقم 18-01 المؤرخ في 2001/12/12 حيث يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بغض النظر عن وضعها القانوني حسب ثلاثة معايير مهمة:[1]

- تشغل من 01 إلى 250 عامل.
- تحقق رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 2 مليار دينار جزائري أو تحقق مجموع ميزانيات لا يتجاوز 500 مليون دينار جزائري.
- كما تستوفي معايير الاستقلالية المالية.

حيث جاء في القانون التوجيهي السابق تعريف هده المصطلحات كما يلي:

- الأشخاص المستخدمون: عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية، بمعني عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي، يعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي، السنة التي يعتمد عليها هي تلك المتعلقة بآخر نشاط حسابي مقفل.
- الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدته اثني عشر (12) شهرا.
- المؤسسة غير المستقلة: كل مؤسسة تملك رأسمال بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخري لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المؤسسة المتوسطة هي مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخص، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة (100) وخمسمائة (500) مليون دينار.
- المؤسسة الصغيرة هي مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخص، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (200) مليون دينار، أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوي مائة (100) مليون دينار.

1القانون رقم18/01 المؤرخ في2001/12/12، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد77.

– المؤسسة المصغرة هي مؤسسة تشغل من عامل (01) إلى تسعة (09) عمال، وتحقق رقم أعمال اقل من (20) مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة (10) ملايين دينار".

هدا التعريف يستبعد الحرفيين الدين تحكمهم قوانين تنظيمية أخري، والمهن الحرة في مجال الصحة، والهندسة المعمارية، والقانون والزراعة. هده الفئة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشمل تلك المهن تحت اسم الأشخاص الماديين، وعادة لا قيود عليها للدخول في السجل التجاري.

3-1-2-مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري:

مر التاريخ المقاولاتي في الجزائر بعدة مراحل صاحبت التغيرات التي مر بها البلد مند الفترة الاستعمارية ثم التغيير في النظام السياسي، إلا انه يمكن التمييز بين حقبتين أساسيتين:

قبل الاستقلال كانت حوالي 98% من منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مملوكة للمستوطنين الفرنسيين، وكانت تلك التي تعود للجزائريين محدودة علي المستوي الاقتصادي من حيث مساهمتها في العمالة والقيمة المضافة...، وبعد الاستقلال كان الرهان الحقيقي للبلد هو بعث نشاط اقتصادي وطني في إطار الاستقلال التام، ودلك علي مراحل أهمها:[1]

أ.مرحلة ما بين 1962-1979 الدولة هي المقاول الرئيسي في البلاد: بعد الاستقلال مباشرة ونتيجة للهجرة الجماعية للفرنسيين أصبحت معظم تلك المؤسسات متوقفة عن الحركية الاقتصادية، الأمر الذي جعل الدولة تصدر قانون التسيير الذاتي، ثم التسيير الاشتراكي للمؤسسات منذ 1971(الأمر رقم20/62 الصادر في 1962/08/21 المتعلق بتسيير وحماية الأملاك الشاغرة، والمرسوم رقم 32/62/الصادر بتاريخ 1962/11/22 المتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الصناعية الشاغرة...) كشكل من أشكال لإعادة تشغيلها وتسييرها، وأصبحت تابعة للدولة.

منذ بداية سنة 1965، أخدت الشركات العمومية مكانا بارزا من حيث الإنتاج والقيمة المضافة واستمر دلك لغاية نهاية سنوات90، وخلال الفترة الممتدة بين 1965-1970،

أنشأت الدولة حوالي عشرين شركة وطنية في قطاع الصناعة من اجل بناء قاعدة لسياسة التصنيع المكثف التي سوف تشهدها البلاد خلال العقد 1970.

هذه الشركات الجديدة كرست سياسة التسيير الذاتي المنتهجة منذ عام 1963. وخلال هذه الفترة وحتى منتصف العقد 70 ظهرت شركات أخري بنفس الشكل القانوني في قطاعات أخري من النشاط الاقتصادي: الزراعة، والتجارة، والنقل والإسكان والأشغال العامة...

1 محمد قوجيل، مرجع سابق، ص133، ص134.

عشية عمليات إعادة هيكلة المؤسسات العمومية في عام1982، وصل عدد الشركات إلى 150 شركة، مع 1000 وحدة إنتاج للسلع والخدمات، فقد شكلت الخلية الأساسية لهذا النظام الاقتصادي الذي تعتبر فيه الدولة المقاول الرئيسي. ففي هدا النظام، تعتبر الدولة المالكة للموارد المالية في المقام الأول من خلال استغلال النفط والغاز في عملية تخصيص الموارد في سياق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية: الخماسية، الرباعية، كل ثلاث سنوات، وحتى علي سنتين اثنتين، وبالتالي فرضت الدولة نفسها كمقاول وفاعل رئيسي في الاقتصاد، مالكة لهذه الشركات ومسؤولة عن إنشاءها وتسييرها أيضا، ولضمان سيطرتها علي إدارة شركاتها، وضعت الدولة العديد من الأجهزة والتي تعمل علي: الموافقة علي أي استثمار، تصريحات الاستيراد، توطين الحسابات في بنك واحد، التحديد الإداري للأسعار، والحالة العامة للعامل، وتعيين المسيرين عن طريق القانون والرقابة العامة من قبل الوزارة المشرفة علي قطاع النشاط. كما تبدو أيضا نتائج إدارة الدولة لهذه الشركات من خلال العديد من العمليات المتكررة لإعادة الهيكلة المالية التي تدعمها وزارة المالية خلال تلك الفترة، واستعادة التوازن المالي لهذه الشركات من العجز المزمن. وفي ظل تبني الخيار الاشتراكي، وإعطاء الدور الأساسي للقطاع العام، واعتماد سياسة الصناعات المصنعة وما يرتبط بها من مؤسسات كبري مرافقة في القطاعات الاقتصادية، فقد شهدت هذه المرحلة ضعفا كبيرا لمنظومة المؤسسات الصغيرة نتيجة تطبيق السياسة الاشتراكية.

ب.مرحلة ما بين 1980-1993:

منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي بدأت سياسات اقتصادية جديدة تحاول إحداث إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني للتخفيف من حدة الأزمات المتنامية، وقد كان المخططان الأول (1984/1980) والثاني (1989/1985) يجسدان مرحلة الإصلاحات في ظل استمرار الاختيار الاشتراكي، وإعادة الاعتبار نسبيا للقطاع الخاص، والتراجع عن سياسة الصناعات المصنعة الكبرى علي حساب الصناعات الخفيفة والمتوسطة، فصدرت العديد من القوانين التي أثرت علي منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء القوانين المتعلقة بالاستثمار (قانون المؤرخ في 1982/08/21)، أو القوانين المتعلقة بإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية (المرسوم 242/80 المؤرخ في 4اكتوبر 1980)، والإجراءات المتعلقة باستقلالية المؤسسات (المرسوم 192/88 المؤرخ في 4اكتوبر 1988)، ونتيجة لزيادة حاجة الجزائر إلي المساعدات الائتمان من المؤسسات الائتمانية من المؤسسات النقدية و المالية الدولية. وتطور علاقتها معها قامت اعتبارا من سنة 1989 بتطبيق بعض الإصلاحات والقوانين، كان الهدف منها التوجه نحو انفتاح اقتصادي وتهيئة الإطار العام لخوصصة المؤسسات العامة وتحفيز القطاع الخاص والتقليص من التسيير الإداري للاقتصاد الوطني.

شهدت هذه الفترة تطور منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الأنشطة، وتأثرت بعضها سلبيا خاصة تلك التي تمارس أنشطة إنتاجية بعد صدور قانون النقد والقرض1990 وتحرير التجارة الخارجية وتحرير الأسعار خاصة أسعار الصرف وما رافقها

من انخفاض لقيمة العملة الوطنية وزيادة خسائر الصرف للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وتم صدور قانون الاستثمار في المرسوم التشريعي بتاريخ 1993/10/05 الذي يهدف إلي ترقية الاستثمار وإتاحة المزيد من الحرية والمساواة بين المتعاملين الوطنيين الخواص والأجانب والتقليص من آجال دراسة الملفات وإجراءات انجاز العقود وتسريع التحويلات وتعزيز الضمانات...الخ. واستمرت هذه الإجراءات المماثلة بعد 1993 حيث أصبحت لها تأثيرات هامة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

في سنة 1991 أنشأت الجزائر وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة اعتبارا من سنة 1993 من اجل ترقية هده المؤسسات، وقد كانت مكلفة بما يلي:

- تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها.
- تقديم الحوافز والدعم اللازم لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المساهمة في إيجاد الحلول لهذا القطاع.
- إعادة النشرات الإحصائية اللازمة، وتقديم المعلومات الأساسية للمستثمرين في القطاع.
- تبني سياسة ترقية للقطاع، وتجسيد برنامج التأهيل الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

مرت هذه الوزارة بعدة تطورات، فقد أضيف إليها بعد ذلك قطاع الصناعات التقليدية، وبعد التعديل الحكومي في 29 ماي 2010، أصبحت تسمي وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، وهي بهذه المهام تساهم بفعالية في توجيه وتأطير ومراقبة وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أنشأت تحت إدارتها العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية القطاع، ومنها المشاتل والمحاضن ومراكز التسهيل، وكذلك المجلس الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تجدر الإشارة في هدا الإطار أن هذه الوزارة تم إنهاء مهامه بصفة نهائية في ماي 2014، أين تم إدماجها مع وزارة الصناعة المسماة اليوم" وزارة الصناعة والمناجم".

ج.مرحلة ما بين 1994-2003:

عرفت هذه المرحلة تحولات جذرية للانتقال من اقتصاد إداري إلى اقتصاد منفتح، يلعب فيه القطاع الخاص المحلي والأجنبي دورا محوريا، وقد تم ذلك تحت مراقبة صندوق النقد الدولي من خلال التزام الجزائر بتنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي (01 افريل1994-31ماي1995) وتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي متوسط المدى ما بين 31مارس1995 إلى 01افريل1998، وعقدت مجموعة من الإنفاقات مع البنك الدولي من أهمها: برنامج التعديل الهيكلي لسنة 1998 لمدة (02) سنتين وأتاحت هذه العلاقة مع المؤسسات الدولية تخفيف أزمة المديونية الخارجية بعد اتفاق إعادة جدولة الديون الجزائرية وإعادة هيكلة بعضها الآخر.

وأدت هذه العلاقة من جهة أخري إلي تطبيق منظومة من السياسات النقدية والمالية والتجارية والاقتصادية التي أدت إلي خوصصة الكثير من المؤسسات العامة، وساهمت في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الأنشطة والمجالات المرتبطة باقتصاديات الانفتاح، وهو الأمر الذي جعل الدولة تتخذ العديد من الإجراءات لاحتواء الآثار السلبية وتفعيل الجوانب الايجابية التي تساعد في تطوير المؤسسة الاقتصادية سواء تعلق الأمر ببرنامج التأهيل أو المنظومة القانونية لتطوير الاستثمار وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الأمر رقم 03/01 الصادر في 20اوت 2001، القانون التوجيهي رقم18/01 الصادر في 2001/12/12)، المراسيم الصادرة سنة 2003 المتعلقة بالمشاتل والمحاضن ومراكز التسهيل وغيرها، المراسيم الصادرة في ديسمبر 2003 المتعلقة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وأشكال الدعم والاستفادة من الآلية الجديدة بغية توفير مناخ اقتصادي ملائم لترقية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثاني: تشخيص قطاع المقاولاتية في الجزائر

لقد عرف الاقتصاد الجزائري حركية ملحوظة في السنوات الأخيرة من خلال القيام بعدة إصلاحات اقتصادية ساهمت في تحسين المناخ الاستثماري، كما عرفت عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا ملحوظا، وذلك نتيجة زيادة الاهتمام بهذا القطاع الفتي من خلال إنشاء وزارة مكلفة به، مع انضمام الجزائر إلى المشروع الأورو متوسطي وكدا توقيع ميثاق بولونيا العالم يحول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان2000.

3-1-2-1- تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

شهد هذا النوع من المؤسسات في الجزائر تطورا بالغ الأهمية منذ سنة 2000، ويرجع ذلك إلى إجراءات الدعم المختلفة من تسهيلا لحصول على التمويل و الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية للمؤسسات الناشئة، من خلال تطبيقها لمجموعة برامج إصلاحية تنموية متتالية المخطط الثلاثي 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، وبرنامج توطيد النمو 2010-2014، حيث تشير الإحصائيات أن أكثر من نصف المقاولات الصغيرة والمتوسطة تم إنشاؤها ما بين 2001-2007 وذلك بصدور الأمر رقم 18/01 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى صدور الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار.[1] والجدول التالي يوضح تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال الفترة (2010-2022) :

[1] علي رحال، آمال بعيط، (2016)، " واقع المقاولاتية في الجزائر: دراسة تحليلية "، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 11، ص168.

الجدول رقم (3-1): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)

السنة	م.ص.م الخاصة	م.ص.م العمومية	المجموع
2010	618515	557	619072
2011	511856	572	512428
2012	532702	561	533263
2013	747387	547	747934
2014	820194	544	820738
2015	896279	532	896811
2016	1022231	390	1022621
2017	1074236	267	1074503
2018	1141602	261	1141863
2019	1193096	243	1193339
2020	1230844	229	1231073
2021	1286140	225	1286365
2022	1359580	223	1359803

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

-Bulletins d'informations statistiques de la PME (2011-2023), Ministère de l'industrie et des mines, disponible sur le site : http://www.mipmepi.gov.dz, consulter le : 30/04/2023.
- Bulletins d'informations statistiques de la PME, N°42, Edition Avril 2023, Ministère de l'Industrie et de la Production Pharmaceutique, disponible sur le site : https://www.industrie.gov.dz, consulter le : 30/04/2023.

يتضح من خلال الجدول أن هناك تطورا مستمرا وتزايدا في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال الفترة (2010-2022)، حيث ارتفعت من 619072 مؤسسة سنة 2010 إلى 1359803 مؤسسة سنة 2022، أي تباين بسبة 119%، وتعزى هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى الزيادة المستمرة في عدد الشركات الخاصة من 618515 مؤسسة في سنة 2010 إلى 1359580 مؤسسة خاصة في سنة 2022، حيث تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة أكثر من 99% من إجمالي المؤسسات خلال هذه الفترة، ويعود ذلك لسياسات الدولة وبرامجها التنموية الداعمة لإنشاء المؤسسات

الخاصة وتشجيعها على مواصلة النشاط، إضافة إلى إدماج لأول مرة الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاطهم في المهن الحرة في تعداد المؤسسات الخاصة.

بالمقابل من ذلك تشهد مؤسسات القطاع العام انخفاضا مستمرا خلال هذه الفترة، فبعد أن كانت 557 مؤسسة سنة 2010 أصبحت 223 مؤسسة عامة سنة 2022، فابتداء من سنة 2016 تراجع عدد المؤسسات العمومية بشكل كبير جدا، حيث اختفت 142 مؤسسة خلال هذه السنة، ويمكن تبرير هذا الانخفاض المستمر إلى عمليات خوصصة أغلب مؤسسات القطاع العام، وكذلك لتعثر البعض الآخر وإفلاسها.

إن التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر بداية من سنوات العشرية الأخيرة من القرن الماضي أفرز تغيرات هامة خاصة في هيكل الاقتصاد الوطني، فعلى ضوء التجارب غير الناجحة السابقة في التنظيم وتسيير المؤسسات، أعطت الدولة مجالا واسعا لدعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي تزامن مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي جرى الاتفاق بشأنه مع صندوق النقد الدولي سنة 1994، ونتيجة لذلك أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر.

يفسر هذا التطور في عدد المؤسسات الصغيرة الناشئة سنويا بالجهود الجبارة التي بذلتها الدولة لترقية القطاع، وهذا منذ القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة2001، و ما تبعه من سياسات و برامج وهيئات كلها تهدف إلى النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بهدف تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية ولمواجهة إقامة منطقة حرة للتجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، وقد نفذت السلطات الجزائرية مجموعة متنوعة من البرامج، البعض منها أنجز والبعض الآخر بدأ للتو نذكر منها برنامج النمو الاقتصادي الذي دخل حيز التنفيذ، والذي يندرج ضمن مخطط تنمية ولايات الجنوب العشرة، وكذا برامج و مشاريع متنوعة أخرى ذات بعد وطني، من شأنها تحفيز ديناميكية العرض والطلب وإنشاء مخزون ملموس من الفرص الاقتصادية لآلاف المتعاملين الاقتصاديين و المستثمرين.[1]

3-1-2-2- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط في الجزائر: تنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدة قطاعات اقتصادية (الفلاحة، الهيدرو كربونات والطاقة والتعدين والخدمات ذات الصلة، البناء والأشغال العمومية، الصناعات التحويلية، الخدمات، الأنشطة الحرفية)، والجدول التالي يوضح تطور تعداد هذه المؤسسات بين سنتي 2021 و2022 حسب هذه القطاعات.

[1] محمد قوجيل، مرجع سابق، ص138.

الجدول رقم (3-2): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط بين سنتي (2021 و2022)

قطاع النشاط	2021	النسبة (%)	2022	النسبة (%)	التطور (%)
الفلاحة	8010	0.62	8404	0.62	4.92
الهيدرو كربونات والطاقة والتعدين والخدمات ذات الصلة	3243	0.25	3371	0.25	3.95
البناء والأشغال العمومية	199331	15.50	204452	15.04	2.57
الصناعات التحويلية	109991	8.55	115992	8.53	5.46
الخدمات	662185	51.48	703499	51.74	6.24
الأنشطة الحرفية	303605	23.60	324085	23.83	6.75
المجموع	**1286365**	**100**	**1359803**	**100**	**5.71**

Source : Bulletins d'informations statistiques de la PME, N°42, Edition Avril 2023, Ministère de l'Industrie et de la Production Pharmaceutique,p13, disponible sur le shttps://www.industrie.gov.dz, consulter le : 30/04/2023.

يبيّن الجدول رقم (2-3) تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موزعة على مختلف مجموعات فروع النشاط، حيث تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة والناشطة في نشاط الخدمات المرتبة الأول مقارنة ببقية النشاطات، حيث وصل عدد المؤسسات الخاصة بهذا النشاط خلال سنة 2022 إلى 703499 مؤسسة مع معدل تطور يقدر بـ 6.23% مقارنة بسنة 2021، ثم يليه قطاع الأنشطة الحرفية في المرتبة الثانية بـ 324085 مؤسسة بنسبة زيادة قدرها 6.74% مقارنة بسنة 2021، وفي المركز الثالث نجد مؤسسات صغيرة ومتوسطة في قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 204452 مؤسسة بمعدل تطور يقدر بـ 2.56%.

الشكل رقم (3-1): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط في الجزائر سنة2022

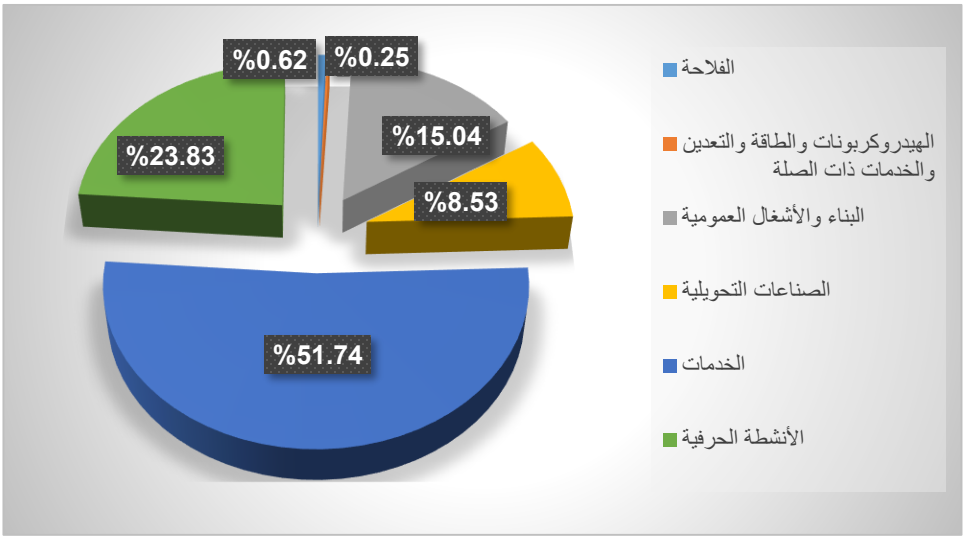

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق ومخرجات برنامج Excel.

من خلال الشكل نلاحظ أن 8.53% فقط من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في الصناعات التحولية، في حين نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في مجال الفلاحة والهيدروكربونات والطاقة والتعدين والخدمات ذات الصلة فهي بنسب ضعيفة جدا لا تتجاوز 1%، وعليه يمكن القول إن المنتجات الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي خدماتية وحرفية مما يجعل المساهمة في التنويع الاقتصادي محدودة وتحتاج إلى المزيد من الجهود.

المطلب الثالث: عراقيل تطور المقاولاتية في الجزائر

رغم تطور مجهودات الدولة لترقية ودعم المقاولة الا ان هذه الظاهرة لم تحقق المرجو منها بعد نظرا لعدة عراقيل مازال يعرفها المحيط المقاولاتي لغياب سياسة شاملة بعيدة الامد خذ بعين الاعتبار كل مرحلة من مراحل المسار المقاولاتي. نذكر اهم هذه العراقيل في النقاط التالية:[1]

-**طبيعة النسيج الاقتصادي الوطني**: تتميز الجزائر على غرار الدول النامية بمعدلات بطالة مرتفعة وانتشار الاقتصاد غير الرسمي الذي أدى الى ضعف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع المقاولاتية بصفة عامة، حيث ان اغلب هذه المؤسسات هي مؤسسات مصغرة تتميز بالتخلف التكنولوجي وضعف النشطات الابداعية، الضعف المالي وكذا ضعف التسيير الاستراتيجي للمؤسسة.

[1] أمينة مزيان، ايمان خديجة عماروش، (2018)،"دعم وتشجيع المقاولاتية كأبرز الية للقضاء على البطالة في الجزائر"، AL-RIYADA For Business Economics

-**الثقافة، التعليم والتكوين:** في الجزائر، تعتبر الثقافة المقاولاتية ثقافة جديدة عكس الدول المتقدمة حيث روح المقاولاتية مغروسة لدى الافراد اين يعتبر المقاول كنموذج في المجتمع، الفشل كتجربة، الاتجاه نحو المقاولاتية اختيار جذاب. من جهة اخرى، نظام التربية والتعليم لم يوفر تكوينا حو المقاولاتية او اي نوع من نشاطات التوعية الا حديثا رغم كون مؤسسات التعليم والتكوين هي المكان الانسب لضمان امدادات مستمرة من الافراد الذين يملكون افكار جديدة، تكنولوجيات ومعارف جديدة مما سيؤدي الى خلق فرص اعمال جديدة قادرة على إطلاق مشاريع ابتكارية ناجحة وهذا ما يدعم بقوة فكرة ضرورة دمج براج تعليم المقاولاتية في كل التخصصات على جميع المستويات.

-**الابداع والابتكار:** غالبا ما ترتبط نظرية التنمية الاقتصادية بين انشاء المشاريع الابتكارية وتطور البحوث العلمية. ولكن على الرغم انه يبدو ان الجزائر تولي اهمية كبيرة للبحث العلمي، الا ان التسويق الناجح للبحوث والتطوير يبقى محدودا للأسباب التالية: ضعف مشاركة القطاع الخاص، ضعف البنية التحتية لتثمين البحوث العلمية وتسويقها خاصة في مجال رأسمال المخاطرة والندرة التسويقية للبحوث العلمية حيث تقريبا لا يوجد الا الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية (Anvredet)التي في الواقع لا تؤدي دورا كاملا في تعزيز الابتكار والابداع.

ضف الى ذلك، ضعف توفر المعلومات والمنشورات العلمية، محدودية عدد الفرق البحثية، وهذا ما يفسر قلة الاصالة والابداع في المشاريع المقاولاتية التي اغلبها هي نشاطات تقليدية اين يحاكي المقاول النشاطات الموجودة سابقا دون البحث عن التمييز عن المنافسين حيث يفضل النشاط في القطاعات السهلة (العقارات والنقل بين المدن، تجارة المواد الغذائية الخ) على حساب النشاطات التي تتطلب اجال اطول لتحقيق المردودية (الزراعة، والحرف، والانتاج، وما الى ذلك) مما يؤدي دائما الى تشبع السوق بمثل ذلك هذا النوع من النشاطات.

– **ضعف مؤهلات المقاول:** خاصة فيما يتعلق بالرؤية الاستراتيجية، نمط التسيير، التنظيم وشبكة علاقات الاعمال ما يؤدي في العديد من المرات الى فشل المقاول. فكما تبينه دراسات GEM، تملك الجزائر معدلا منخفضا من الافراد الذين يملكون المهارات والمعرفة الازمة لإنشاء مؤسسة. من جهة اخرى، هيمنة النشاطات المصغرة والحرفية لا يسمح بتطوير هذه المهارات بالإضافة الى نقص التكوين كما أشرنا اليه سابقا مما يجعل اغلب المقاولين لا يملكون الكفاءة التي تسمح بإيجاد المشاريع الابداعية، القيام بدراسة سوق ناجحة، انجاز مخطط اعمال فعال يسمح بتشخيص توقعات، متطلبات واحتياجات السوق دراسة المنافسة، اختيار الموردين والموزعين، الدراسة التقنية الناجعة للمشروع.... الخ. مما يؤدي دوما الى مشاكل مالية وتقنية تعرقل تقدم المقاول في مساره.

– **الصعوبات المالية:** يعتبر التمويل العائق الرئيسي لممارسة الاعمال خاصة فيما يتعلق بالحصول غلى التمويل البنكي (البنوك مازالت تعتبر الحلقة الاضعف في تنمية المشاريع المقاولاتية) الذي يفسر عادة بمستويات المخاطرة العالية وعدم ربحية العملية

(كون المبالغ صغيرة نسبيا) فحسب تقريرdoing business للبنك العالمي فان الجزائر تحتل المركز 130من بين 189 بلدا فيما يخص الحصول على القروض حيث ان 80% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم انشاؤها بأموال المساهمين ما يفسر كون 97% منها هي مؤسسات عائلية. من جهة اخرى، لا يوجد ادوات بديلة لتمويل المشارع المقاولاتية كالأسواق المالية رأسمال المخاطرة، ملاك الاعمال(Business Angel) ...الخ.

– سياسة الدعم وتأثيراتها:

- اغلب برامج سياسات دعم المقاولاتية تستهدف فئة البطالين مع اهمال الفئات الاخرى. حيث تقدم المقاولاتية كبديل لخلق منصب الشغل مع التركيز على الجانب المالي فقط لدعمهم واهمال الاحتياجات الأخرى للمقاول خاصة فيما يتعلق بتطوير مهاراته واكتساب السمات الشخصية التي تساعده على ممارسة وظيفته الجديدة كمقاول.
- عدم وجود هيئة لتنسيق الاصلاحات، لمراقبة وتقييم الاجراءات المتخذة بالإضافة الى اللجوء دائما الى قانون المالية التكميلي كإطار قانوني لاتخاذ هذه الاجراءات وغالبا لا يكون مناسبا.
- مازالت ترتكز على المقاربات السياسية والاجتماعية لحل مشكل البطالة اساسا حيث لا تستجيب لمتطلبات كل مقاول واحتياجاته لعدم وجود دراسات جدوى فعلية للمشاريع (التي تقتصر حاليا على وثيقة واحدة تعتمد فقط على الفواتير الاولية التي يقدمها المقاول).
- اعتماد المقاربة السياسية والاجتماعية على حساب النهج الاقتصادي عند تصميم برامج الدعم. هذه المقاربة ولدت سلوكا سلبيا لدى المقاولين المستهدفين الذين في الغالب هم بعيدون عن كونهم اعوان محركين للاقتصاد الوطني فاغلب هؤلاء يتطلعون الى الاستفادة من الدعم دون الاهتمام بإلزامية تسديد القروض وبالتالي يعملون دون مخاطرة، دون مسؤولية، دون تقديم جهود للتميز عن منافسهم مما يجعل اغلب نشاطهم في مجال الخدمات والحرف.
- الدور المحدود للمرافقين على مستوى اغلب هيئات الدعم حيث يقتصر عملهم على استكمال الاجراءات الادارية لاستقبال المشاريع بعيدا عن الدراسة الحقيقية للمشروع، تقدير احتياجات المقاول من تمويل، تكوين ...،تقييم فكرة المشروع، انجاز مخطط الاعمال، متابعة المشروع...الخ.[1]

–مشكل العقار الصناعي: يصعب الحصول على المناطق الصناعية بسبب التنوع العقلاني والتوازن الجهوي بالإضافة الى تعقيد الاجراءات الادارية وتعدد المتدخلين فيها؛

–ثقل وطول الاجراءات الادارية: مازالت تعاني الجزائر من البيروقراطية بسبب تعدد الاجراءات الادارية وإن احترام آجال تطبيقها؛ حيث يظهر تقرير Doing Business لسنة 2014 انشاء مؤسسة في الجزائر صعب حيث يحتاج الى معدل 25

[1] نفس المرجع السابق، ص48.

يوما بينما المعدل في دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا MENA هو 19.8يوم وفي دول منطقة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE هو 5ايام فقط حيث يسجل المغرب 11 يوما، 6.5 يوما في فرنسا، 6 ايام في ايطاليا و5ايام في كل من تونس وكندا. هذه العملية تستلزم 14 اجراء في الجزائر مقابل 10 في تونس بينما في فرنسا والمغرب 5 اجراءات واجراء واحد فقط في كندا. من جهة اخرى، اقل تكلفة يستلزمها تسجيل مؤسسة جديدة بالنسبة لمعدل الناتج الوطني الخام لكل فرد (PNB/h) فهو يرتفع الى نسبة 12.4% في الجزائر مقابل 9.5% في المغرب، 4.7% في تونس وتقريبا منعدمة في كل من فرنسا وكندا (0.9% و0.4 % على التوالي). في الخير، فيما يتعلق بتكلفة المساهمة الفردية لراس المال المؤسسة (l'apport minimum du capital de l'entreprise)، فان اقل نسبة في الجزائر هي 28.6% بالنسبة الى الناتج الوطني الخام لكل فرد (PNB/h) مقابل 9.8% في ايطاليا بينما تنعدم في العديد من الدول كتونس، المغرب، فرنسا، كندا. الخ.

بهدف الحد من هده العراقيل والعمل على ترقية المحيط الاقتصادي لدعم المقاولاتية، تهدف البرامج الاقتصادية الحالية للعمل على تذليل العقبات التي يواجهها خاصة البطالين الراغبون في تجسيد مشاريعهم بغية استحداث منصب شغل لهم وتحسين مستوى معيشتهم بالقضاء على البطالة. في هذا السياق يمكن ان نقدم مجموعة من الاقتراحات التي يمكن ان تشكل آفاقا جديدة لتطوير المقاولاتية في بلادنا وبالتالي المساهمة في القضاء على البطالة.

المبحث الثاني: هيئات وهياكل واليات دعم المقاولاتية في الجزائر

يعد النشاط المقاولاتي من التوجهات الجديدة للدول النامية والسائرة في طريق النمو، وكثيرا ما يتجسد النشاط المقاولاتي من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعد في الوقت الراهن أحد الاستراتيجيات المتبناة من قبل الدول لخلق الثروة على المستوي المحلي والوطني، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، بالجزائر كغيرها من الدول سعت في هذا الاتجاه بدعم هذا النوع من المؤسسات من خلال سن التشريعات والقوانين واتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير، وإنشائها العديد من الهيئات والهياكل والآليات التي تدعم نشاطها.

المطلب الأول: هيئات دعم ومرافقة المقاولاتية

سمح النجاح الذي حققته حاضنات الأعمال في مجال دعم إنشاء المؤسسات الناشئة، سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية بتشجيع الجزائر على الأخذ بهذا الشكل من أجل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ابتداء من سنة 2003.

وفي هذا الإطار اعتمدت الجزائر هيئتان هما مشاتل المؤسسات ومراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر. والملاحظ أن هاتان الهيئتان تقدمان تقريبا نفس الخدمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، ويظهر دلك من خلال اعتماد الهيئتان لبطاقة السجل واحدة، وهي استمارة تسمح لتقنيي الهيئتين من التعرف على المشاريع وتوجيهها الوجهة المناسبة. ويمكن تفسير هدا الأمر برغبة المسؤولين الجزائريين الساهرين على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إيجاد أكبر عدد من الوحدات التي

يمكن تفسير هدا الأمر برغبة المسؤولين الجزائريين الساهرين على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إيجاد أكبر عدد من الوحدات التي يمكنها أن تخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ولقد جاءت تجربة الجزائر في مجال إنشاء مشاتل المؤسسات ومراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متأخرة بغض الشيء وهو أمر يمكن رده إلى انشغال الجزائر بقضايا سياسية وبقضايا الانتقال إلى اقتصاد السوق، إضافة إلى الاهتمام أكثر بالمؤسسات القائمة، من خلال ما يعرف بتأهيل المؤسسات، هده زيادة علي عدم توفر الإطارات القادرة على تسيير حاضنات الأعمال.

وقصد النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بادرت وزارة الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية بوضع الإطار القانوني والتشريعي والتنظيمي الذي يسمح بإنشاء مشاتل المؤسسات ومراكز تسهيل المؤسسات.

وتم في هدا الإطار إصدار المرسوم التنفيذي رقم 03. 78 المؤرخ في 25 فيبراير2003 والمتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات. كما تم إصدار المرسوم التنفيذي الثاني رقم03. 79 والمؤرخ في 25 فبراير 2003 والمتضمن القانون الأساسي لمراكز التسهيل.

3-2-1-1- مشاتل المؤسسات

أ.**تعريف مشاتل المؤسسات:** هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تهدف إلي مساعدة ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

ولقد ميز المشرع الجزائري بين ثلاث أشكال من المشاتل ودلك تبعا لنوع القطاع التي تنتمي إليه المشاريع.[2]

- **المحضنة:** وهي هيكل دعم يتكفل بالمشاريع الخدمية. وتجدر الملاحظة هنا إلى أن تعريف المشرع الجزائري للمشتلة والمحضنة يختلف عما هو سائد علي المستوي الدولي. فمن جهة نجد أن المحضنة من منظور المشرع الجزائري هي هيئة بداخل المشتلة، وهو شيء غير موجود في البلدان الأخرى، وهي من ناحية ثانية تختص في استقبال المشاريع الخدمية فقط على عكس ما هو قائم في باقي مناطق العالم.
- **ورشة الربط:** هي عبارة عن هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمهن الحرفية.

[1] عبد الرحمان مغاري، رشيد بوكساني، (2013)، "دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حالة مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر"، الملتقي الوطني حول: "إستراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يوم 19 ديسمبر 2013، ص13 ص14.

[2] أسماء زينات، (2022)،"حاضنات الأعمال كآلية حديثة لدعم ومرافقة المؤسسات الناشئة: دراسة حالة مشاتل المؤسسات في الجزائر"، مجلة دراسات اقتصادية المجلد16، العدد02، ص215.

❖ **نزل المؤسسات:** هي عبارة عن هيكل دعم يتكفل بالمشاريع المندرجة في ميدان البحث. هدا المفهوم أقرب إلى مفهوم حاضنات الأعمال التقنية.

هدا التمييز بين أشكال مكونات مشاتل المؤسسات قد يعود لرغبة المشرع الجزائري في خلق تخصص داخل المشاتل بغرض تسهيل عمل هده الهيئات وتسهيل وصول حاملي المشاريع إليها.

ب. أهداف ومهام مشاتل المؤسسات: يهدف وجود مشاتل المؤسسات بالجزائر إلي توفير إطار إضافي لدعم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسمح ببروزها واستمرارها في ممارسة نشاطها، ودلك من خلال اضطلاع هده الهيئات بجملة من الأهداف يمكن تلخيصها في النقاط التالية:[1]

– استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات الناشئة لفترة زمنية محددة.

–تأجير محلات للمؤسسات. مساحة هده المحلات تتحدد تبعا لطبيعة المشتلة وحاجة المؤسسة لمزاولة نشاطها.

– دراسة مخططات المشاريع الناشئة العاملة داخل المشتلة، وتقديم الاستشارات القانونية والمحاسبية والمالية للمشاريع الناشئة.

– دراسة مختلف أشكال المساعدة والمتابعة التي تهم المؤسسات الناشئة، ومساعدتها علي تجاوز الصعوبات التي تواجهها.

– دراسة واقتراح الوسائل والأدوات الكفيلة بإنشاء وترقية المؤسسات الوليدة.

– توفير الأدوات والتجهيزات المكتبية والإعلامية التي تحتاجها المؤسسات العاملة داخل المشتلة، إلي جانب توفير التكنولوجيا الحديثة وكدا توفير خدمات الهاتف والفاكس وتوزيع وإرسال البريد وتصوير وطبع الوثائق.

– توفير الكهرباء، الغاز والماء.

3-2-1-2- مراكز التسهيل: ونذكر منها:[2]

أ. **تعريف مراكز التسهيل:** لقد تم إنشاء مراكز التسهيل بمقتضي المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فبراير سنة 2003، ودلك طبقا لأحكام المادة 13 من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي هيئات تتكفل بإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأيضا بإعلام وتوجيه ودعم ومرافقة حاملي المشاريع.

أما عن طبيعة القانونية لهده المراكز فهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تهدف مراكز التسهيل إلى تطوير ثقافة المقاول من خلال الجمع بين العديد من الجوانب الضرورية لدلك كالعمل على توفير شباك يسهر على تلبية احتياجات المقاولين، وتقديم مختلف التسهيلات الكفيلة بتقليص أجال إنشاء المؤسسات، وإقامة مكان

[1] عبد الرحمان مغاري، رشيد بوكساني، مرجع سابق، ص14، ص15.

[2] محمد علي الجودي، مرجع سابق، ص70.

يلتقي فيه عالم الأعمال والمؤسسات والإدارات المركزية أو المحلية، وكذلك الحث على تثمين البحث العلمي من خلال التقريب بين المقاولين ومراكز البحث وشركات الاستشارة ومؤسسات التكوين والأقطاب التكنولوجية والصناعية والمالية.[1]

ب. مهام مراكز التسهيل: وتتولى مراكز التسهيل المهام التالية

- دراسة الملفات التي يقدمها المقاولون والإشراف على متابعتها.
- تجسيد اهتمامات أصحاب المؤسسات في أهداف عملية ودلك بتوجيههم حسب مسارهم المهني.
- مساعدة المستثمرين على تخطي العراقيل التي تواجههم أثناء مرحلة تأسيس الإجراءات الإدارية.
- مرافقة المقاولين في ميداني التكوين والتسيير.
- تشجيع نشر المعلومة بمختلف وسائل الاتصال المتعلقة بفرص الاستثمار والدراسات القطاعية والاستراتيجية والدراسات الخاصة بالفروع.
- تقديم خدمات في مجال الاستشارة في وظائف التسيير والتسويق واستهداف الأسواق وتسيير الوارد البشرية وكل الأشكال الأخرى المحددة في سياسة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ج. الخدمات التي تقدمها مراكز تسهيل المؤسسات بالجزائر:

تتولى مراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر تقديم العديد من الخدمات التي تسمح بتطور المشاريع الناشئة. ويمكن تلخيص أهم هده الخدمات في النقاط التالية:

- توفير المعلومات الخاصة بفرص الاستثمار.
- تقديم المشورة في مجال التسيير، التسويق، تسيير الموارد البشرية...
- دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- مساعدة مسؤولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الحصول على التكنولوجيا الحديثة.
- المساعدة على الابتكار وتحويل التكنولوجيا من خلال تقديم الدعم اللازم لدلك.
- مساعدة المستثمرين على مواجهة الصعوبات التي تعترضهم عند تكوين الملف الإداري لمؤسساتهم.
- متابعة مسؤولي المؤسسات في مجال التكوين والتسيير
- مشاركة مسيري المشاريع الجديدة في إعداد مخطط الأعمال.

المطلب الثاني: أجهزة دعم ومرافقة المقاولاتية

3-2-2-1-الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ سابقا):

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ وتحديد قانونها الأساسي بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 296-96 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق لـ 08 سبتمبر 1996 ولها 53 فرعا على المستوى الوطني، وقد كانت في البداية موضوعة تحت إشراف رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف للتشغيل المتابعة العملية لنشاطها، ثم تحولت لتصبح تابعة لوزارة التشغيل والتضامن الوطني، وهي هيئة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.[1] تستهدف الشباب العاطلين عن العمل بين 19 و 35 عاما الذين يرغبون إنشاء مشاريعهم الصغيرة الخاصة، وهو جهاز مهم خاصة أن 70% من العاطلين عن العمل هم دون سن 30 عاما، بالنسبة لشرط السن لحاملي المشاريع يمكن تمديدها إلى 40 سنة إذا كان المشروع المقترح يولد ما لا يقل عن ثلاثة وظائف دائمة، من بين الوكالات الموجودة في جميع أنحاء الوطن الجزائري، تقدم ANSEJ مساعدات مالية من خلال القروض الممنوحة من البنوك المحلية المعتمدة، التي يتم فيها وضع ملفات الشباب حاملي المشاريع المؤهلة.[2] وإن كان الهدف من إنشائها اجتماعي في إطار سياسة التشغيل ومكافحة البطالة، فإنها أيضا توكل بالمهام التالية :[3]

- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛
- تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد، في حدود الأغلفة المالية المتوفرة التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها؛
- تبلغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية، بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها؛
- تشجع كل أشكال الأعمال والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لاسيما من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأولي؛
- تحدث بنكا للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا؛
- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع، كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطهم؛

[1] المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق لـ 08 سبتمبر 1996، الجريدة الرسمية، العدد 52، ص12.

[2] محمد قوجيل، مرجع سابق، ص154.

[3] المرسوم التنفيذي رقم 296/96، مرجع سابق، ص12، ص13.

- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة، ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات؛
- تقدم الاستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مجال التركيب المالي وتعبئة القروض؛
- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع، وتطبيق خطة التمويل، ومتابعة المشاريع واستغلالها؛
- تبرم اتفاقيات مع كل هيئة، أو مقاولة أو مؤسسة إدارية عمومية يتمثل هدفها في أن تطلب لحساب الوكالة إنجاز برامج التكوين والتشغيل و/أو برامج التشغيل الأولي للشباب لدى المستخدمين العموميين أو الخواص؛ ويمكن للوكالة من أجل الاضطلاع بمهمتها على أحسن وجه أن تقوم بما يلي:
- تطبق كل تدبير من شأنه أن يسمح بتعبئة الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- تكلف من يقوم بإنجاز بدراسات الجدوى بواسطة مكاتب الدراسات المتخصصة ولحساب الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية؛
- تكلف من يقوم بإنجاز قوائم نموذجية خاصة بالتجهيزات بواسطة هياكل متخصصة؛
- تستعين بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع ومعالجتها؛
- تنظم دورات تدريبية لتعليم الشباب ذوي المشاريع وتحديد معارفهم وتكوينهم في تقنيات التسيير على أساس برامج خاصة يتم إعدادها مع الهياكل التكوينية؛
- تشجع كل شكل آخر من الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية إحداث الأنشطة وتوسيعها، وتقدم الاستشارة ويد المساعدة في مسار التركيب المالي ورصد القروض؛

يستفيد حامل المشروع من التمويل والامتيازات الجبائية للوكالة وفق ثلاث أشكال :[1]

- **التمويل الذاتي (الخاص)**: يقوم المستثمر في هذه الحالة بتمويل مشروعه بالكامل ويتحمل كافة المصاريف الضرورية لذلك، ولكن يلجأ إلى ANSEJ للحصول على الامتيازات الجبائية التي أقرها القانون تشجيعا للاستثمار والتشغيل. وقد تم إلغاء هذه الصيغة من التمويل سنة 1996 بسبب الانحرافات المسجلة لدى الشباب المستثمر باعتبار هذا النوع من التمويل وسيلة للتهرب الضريبي؛

[1] محمد قوجيل، مرجع سابق، ص155.

- **التمويل الثنائي**: في هذه الحالة يكون رأس المال مساهمة مالية من قبل المؤسسين، والثاني قرض بدون فائدة من الوكالة (ANSEJ)؛
- **التمويل الثلاثي**: في هذه الحالة رأس المال يتكون من مساهمة المؤسسين والوكالة، والجزء الثالث قرض بنكي تتولى الوكالة تغطية جزء من الفائدة المفروضة عليه.

وبناء على المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 6 ربيع الثاني عام 1442 الموافق لـ 22 سبتمبر سنة 2020 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق لـ 8 سبتمبر سنة 1996 تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي وتغيير تسميتها من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ENSEJ) إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)، وهي هيئة ذات طابع خاص.[1]

تضطلع الوكالة بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية بالمهام التالية :[2]

- تطبق كل تدبير من شأنه أن يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- تعد البطاقية الوطنية للنشاطات التي يمكن استحداثها من طرف الشباب أصحاب المشاريع وتحيينها دوريا بالاشتراك مع مختلف القطاعات المعنية؛
- تشجع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناء على فرص الاستثمار المتاحة من مختلف القطاعات التي تلبي احتياجات السوق المحلي و/أو الدولي؛
- تسهر على عصرنه وتقيس عملية إنشاء المؤسسات المصغرة ومرافقتها ومتابعتها؛
- تعد وتطور أدوات الذكاء الاقتصادي وفق نهج استشرافي، بهدف تنمية اقتصادية متوازنة وفعالة؛
- تعمل على عصرنه ورقمنه آليات إدارة وتسيير الوكالة وجهاز استحداث المؤسسات المصغرة؛
- تشجع على تبادل الخبرات من خلال برامج الهيئات الدولية والشراكة مع الوكالات الأجنبية لدعم وترقية المقاولاتية والمؤسسة المصغرة؛
- تضمن تسيير مناطق نشاطات مصغرة متخصصة مجهزة لفائدة المؤسسات المصغرة.

أما عن صيغ التمويل الخاصة بهذه الوكالة فهي موضحة في الجدول التالي:

[1] المرسوم التنفيذي رقم 329/20 المؤرخ في 06 ربيع الثاني عام 1442 الموافق لـ 22 سبتمبر 2020، الجريدة الرسمية، العدد 70، ص8.

[2] نفس المرجع السابق، ص9.

الجدول رقم (3-3): صيغ التمويل الخاصة بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE

قيمة الاستثمار	القرض دون فائدة ANADE	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
صيغة التمويل الثنائي			
أقل من 5 ملايين دينار جزائري	%29	%71	%X
أكثر من 5 ملايين دينار وأقل من 10 ملايين دينار جزائري	%28	%72	%X
صيغة التمويل الثلاثي			
أقل من 5 ملايين دينار جزائري	%29	%1	%70
أكثر من 5 ملايين دينار وأقل من 10 ملايين دينار جزائري	%28	%2	%70
صيغة التمويل الذاتي			
يعتمد هذا النوع من التمويل على التمويل الشخصي لأصحاب المشاريع بنسبة 100% أين تصل قيمة الاستثمار إلى 10 ملايين دينار جزائري			

المصدر: سلمى صالحي، (2021)، " آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 05، العدد 01، ص290، ص291.

ويمكن توضيح تطور عدد ملفات الدعم المسجلة لدى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE لإنشاء مؤسسات مصغرة حسب نوع النشاط والجنس وكذا عدد مناصب العمل لكل نشاط إلى غاية 2021/12/31 من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (3–4): المشاريع الممولة من طرف ANADE حسب الجنس وقطاع النشاط إلى غاية 2021/12/31

قطاعات النشاط	المشاريع الممولة	النسبة	عدد مناصب العمل	الرجال	النساء	نسبة المشاريع النسوية
الفلاحة	59894	%15	141567	57113	2781	%5
الصناعات التقليدية	43663	%11	127638	36225	7438	%17
البناء والأشغال العمومية	36162	%9	104505	35296	866	%2
الري	570	%0	2079	543	27	%5
الصناعة	30348	%8	86216	25779	4569	%15
الصيانة	11395	%3	26105	11213	182	%2
الصيد	1136	%0.29	5563	1119	17	%1
الأعمال الحرة	13055	%3	29237	6958	6097	%47
الخدمات	110355	%28	256992	91852	18503	%17
النقل بالتبريد	13390	%3.4	24138	13001	389	%3
نقل البضائع	56824	%14.4	96754	56112	712	%1
نقل المسافرين	19020	%5	43731	18539	481	%3
المجموع	**395812**	**%100**	**944525**	**353750**	**42062**	**%11**

Source : Bulletins d'informations statistiques de la PME, N°40, Edition Mars 2022, Ministère de
l'Industrie, p30, p31. disponible sur le site : https://www.industrie.gov.dz, consulter le : 30/04/2023.

وفقا للجدول أعلاه، يعتبر قطاع الخدمات القطاع الأكثر جذبا لقادة المشاريع بدعم من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية منذ إطلاق هذا النظام (110355 مشروعا)، يليه القطاع لفلاحي بـ 59894 مشروعا، يليه قطاع نقل البضائع بتمويل 56824 مشروعا. وقد أتاح نظام ANADE دعم 353750 رائد أعمال مقابل 42062 رائدة أعمال، أي بمعدل إجمالي للإناث يبلغ 11%، غير أن رائدة الأعمال تحتل مكانة مهمة في الأعمال الحرة بنسبة 47%.

3-2-2-2- الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغرة ANGEM

يعتبر القرض المصغر بمثابة أداة لمحاربة الهشاشة حيث سمح لفئة الأشخاص المحرومين من تحسين ظروف معيشتهم، وهذا من خلال استحداث أنشطتهم الخاصة التي تمكنهم من الحصول على المداخيل. ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999 إلا انه لم يعرف في صيغته السابقة النجاح الذي كانت تتوخاه السلطات العمومية منه، بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل إنضاج المشاريع ومتابعة انجازها. وقد تبين ذلك خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع " تجربة القرض المصغر في الجزائر "، وبناء على التوصيات المقدمة خلال هذا التجمع، الذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المعدل. إن الوكالة ممثلة على المستوى المحلي من خلال 49 وكالة ولائية موزعة عبر كافة أرجاء الوطن منها وكالتين (02) بالجزائر العاصمة كما أن هذه الشبكة مدعمة بخلايا مرافقة متواجدة على مستوى الدوائر.[1]

وتتمثل مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فيما يلي :[2]

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها؛
- دعم، توجيه ومرافقة المستفيدين في تجسيد أنشطتهم، لاسيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم؛
- إبلاغ المستفيدين الذين أهلت مشاريعهم في الجهاز، بمختلف الإعانات الممنوحة؛
- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود المتعلقة بالوكالة ومساعدتهم لدى المؤسسات والهيئات المتعلقة بتجسيد مشاريعهم بما في ذلك الشركاء الماليون للبرنامج؛
- الحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص تمويل المشاريع، وتنفيذ مخطط التمويل ومتابعة تنفيذ واستغلال الديون المستحقة في الوقت المحدد؛

[1] الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، متوفر على الرابط: https://www.angem.dz/ar/article/presentation/، تاريخ التصفح: 2023/05/15.

[2] الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، متوفر على الرابط: https://www.angem.dz/ar/article/objectifs-et-missions/، تاريخ التصفح: 2023/05/15.

- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة فيما يخص تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل؛
- تنظيم المعارض (معرض – بيع) جهوية ووطنية لمنتجات لقرض المصغر؛
- التكوين المستمر للموظفين المسؤولين بتسيير الجهاز.

ويمنح الجهاز صيغتين من التمويل، بما فيها واحدة بمساهمة الخمس (05) بنوك العمومية الشريكة :[1]

❖ **الصيغة الأولى: قرض شراء المواد الأولية (وكالة – مقاول)**

هي قروض بدون فوائد تمنح مباشرة من طرف الوكالة تحت عنوان شراء مواد أولية لا تتجاوز 100000 دج. وهي تهدف إلى تمويل الأشخاص الذين لديهم معدات صغيرة وأدوات ولكن لا يملكون أموال لشراء المواد الأولية لإعادة أو إطلاق نشاطا. وقد تصل قيمتها إلى 250000 دج على مستوى ولايات الجنوب. بينما مدة تسديد هذه السلفية لا تتعدى 36 شهرا.

❖ **الصيغة الثانية: التمويل الثلاثي: (وكالة – بنك – مقاول)**

هي قروض ممنوحة من قبل البنك والوكالة بعنوان إنشاء نشاط. تكلفة المشروع قد تصل إلى 100000000 دج. التمويل يقدم كالتالي:

- ✓ قرض بنكي بنسبة 70%؛
- ✓ سلفة الوكالة بدون فوائد 29%؛
- ✓ 1% مساهمة شخصية.

وقد تصل مدة تسديده إلى ثماني (8) سنوات مع فترة تأجيل التسديد تقدر بثلاثة (3) سنوات بالنسبة للقرض البنكي.
للإشارة، فإن قيم التمويل قد ارتفعت من 30000 دج إلى 100000 دج بالنسبة للقروض الموجهة لشراء المواد الأولية (250000دج بالنسبة لولايات الجنوب والهضاب العليا)، ومن 400000 دج إلى 1000000 دج بالنسبة للقروض الموجهة الإنشاء النشاطات (صيغة التمويل الثلاثي)، وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 11-133 المعدل والمؤرخ في 22 مارس 2011.

إلى جانب القرض تسعى الوكالة إلى توفير المزيد من الخدمات في مجالات واسعة للمستفيدين. والهدف هو الدعم إلى أقصى حد ممكن ، و استمرارية الأعمال ، لهذا ، فالوكالة توفر لهم : الاستقبال في أحسن الظروف المتاحة لحاملي أفكار إنشاء المشاريع، مرافقة فردية للمقاولين في مراحل إنشاء النشاط، متابعة جواريه جدية لاستدامة الأنشطة التي تم إنشاؤها، دورات تكوينية لإنشاء و / أو تسيير المؤسسات الجد مصغرة و التربية المالية، اختبارات المصادقة على الخبرات المهنية بالشراكة مع

[1] الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، متوفر على الرابط: https://www.angem.dz/ar/article/le-dispositif-du-micro-credit/، تاريخ التصفح: 2023/05/15.

هيئات ومؤسسات المتخصصة والمخولة، معارض لعرض وبيع المنتجات المنجزة في إطار القرض المصغر ووضع موقع في الإنترنت لإشهار و بيع المنتجات و تبادل الخبرات.[1]

ومنذ إنشائها سنة 2004 مولت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لغاية ديسمبر 2022 ما يقارب 966302 مشروع في مختلف النشاطات وحسب الجنس، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

الجدول رقم (3-5): توزيع القروض الممنوحة من طرف ANGEM حسب قطاع النشاط لسنة 2022

قطاع النشاطات	عدد القروض الممنوحة	المبالغ الممنوحة (دج)	النسبة (%)
الفلاحة	130686	9324426360.57	13.52
الصناعات الصغيرة جدا	381421	20026848333.81	39.47
البناء والأشغال العمومية	86120	7948149128.80	8.91
الخدمات	191098	18169609984.78	19.78
الصناعات التقليدية	170180	10419420276.40	17.61
التجارة	5799	1463980480.94	0.60
الصيد	998	139609807.40	0.10
المجموع	**966302**	**67492044372.70**	**100**

Source : Bulletins d'informations statistiques de la PME, N°42, Edition Avril 2023, Ministère de l'Industrie et de la Production Pharmaceutique, p26. disponible sur le site : https://www.industrie.gov.dz, consulter le : 30/04/2023.

[1] نفس المرجع السابق.

الجدول رقم (3-6): توزيع القروض الممنوحة من طرف ANGEM حسب الجنس لسنة 2022

الجنس	عدد القروض الممنوحة	النسبة (%)
النساء	611449	63.28
الرجال	354853	36.72
المجموع	**966302**	**100**

Source : Bulletins d'informations statistiques de la PME, N°42, Edition Avril 2023, Ministère de l'Industrie et de la Production Pharmaceutique, p26. disponible sur le site : https://www.industrie.gov.dz, consulter le : 30/04/2023.

من الجدولين السابقين نلاحظ أن غالبية مشاريع الوكالة ترتكز في قطاع الصناعات الصغيرة جدا والخدمات بنسب تتراوح بين 39.47% و19.78% على التوالي، بينما تتوزع بقية المشاريع على قطاعات الصناعات التقليدية والفلاحة، في حين نسبة قليلة منها فقط في كل من قطاع البناء والأشغال العمومية، الأنشطة التجارية، ونشاط الصيد، وهي نتائج تتوافق مع طبيعة القروض الممنوحة في إطار الوكالة، كما يمكن اعتبار أن نسبة مشاركة النساء في مشاريع القرض المصغر مرتفعة 63.28% مقارنة بالهيئات الأخرى (الرجال).

المطلب الثالث: صناديق ضمان القروض

3-2-3-1- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR

أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة الصناعة والمناجم، و يتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، انطلق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004[2].

[1] المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002، الجريدة الرسمية، العدد 74، ص13.

[2] الموقع الإلكتروني للصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، متوفر على الرابط:https://www.fgar.dz/portal/ar/content/ النشأة القانونية تاريخ التصفح 2023/05/15.

ويهدف الصندوق إلى ضمان القروض الضرورية للاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تنجزها كما هو محدد في القانون 18/01 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق ل 12 ديسمبر سنة 2001.

يتولى الصندوق المهام التالية :[1]

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في المجالات التالية: (إنشاء المؤسسات، تجديد التجهيزات، توسيع المؤسسة، أخذ مساهمات)؛
- تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرفه، وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة؛
- التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها؛
- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق؛
- تلقي بصفة دورية معلومات عن التزامات البنوك والمؤسسات المالية التي تمت تغطيتها بضمانه، وفي هذا الإطار يمكنه أن يطلب أية وثيقة يراها ضرورية ويتخذ أي قرار يكون في مصلحة الصندوق؛
- ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق.

زيادة على المهام المذكورة في المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 02-373 يكلف الصندوق بما يلي :[2]

- ترقية الاتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك والمؤسسات المالية؛
- القيام بكل مشروع شراكة مع المؤسسات التي تنشط في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها؛
- ضمان متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق، وتسليم شهادات الضمان الخاصة بكل صيغ التمويل؛
- اتخاذ كل التدابير والتحريات المتعلقة بتقييم أنظمة الضمان الموضوعة؛
- إعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية؛
- القيام بكل عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها في إطار ضمان الاستثمارات.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002، المادة 05، الجريدة الرسمية، العدد 74، ص14.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002، المادة 06، الجريدة الرسمية، العدد 74، ص14.

ومنذ إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2004 إلى غاية 2022 بلغ مجموع اتفاقيات الضمان الخاصة بـ FGAR 3639 عرض ضمان، وهو ما يقابل مبلغ التزام قدره 103786.06 مليون دينار جزائري أي بمتوسط تغطية يبلغ 43.79% من المبلغ الإجمالي للاعتمادات، من إجمالي 298648.98مليون دينار جزائري طلبت من البنوك والمؤسسات المالية في إطار تحقيق المشاريع الاستثمارية ، والتي تبلغ قيمتها 469681 مليون دينار جزائري.[1]

والشكل التالي يوضح توزيع اتفاقيات الضمان حسب قطاع النشاط من سنة 2004 إلى غاية 31 ديسمبر 2022:

الشكل رقم (3-2): توزيع اتفاقيات الضمان FGAR حسب قطاع النشاط (2004-2022)

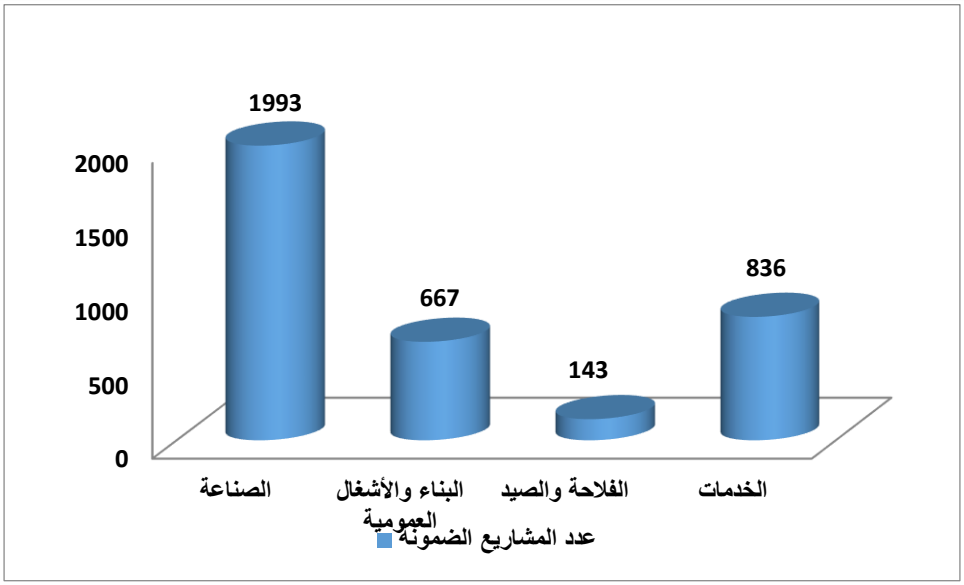

Source : Bulletins d'informations statistiques de la PME, N°42, Edition Avril 2023, Ministère de l'Industrie et de la Production Pharmaceutique, p18. disponible sur le site : https://www.industrie.gov.dz, consulter le : 30/04/2023.

من خلال الشكل نلاحظ أنه استفادت من ضمان FGAR بشكل أساسي الشركات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي بـ 1993 مشروعا مضمونا، أي ما نسبته 54.77% من مجموع اتفاقيات الضمان الممنوحة، يليه في المرتبة الثانية قطاع الخدمات بمجموع 836 مشروعا، أي ما يعادل 22.97% من مجموع اتفاقيات الضمان الممنوحة.

أما فيما يخص حصيلة صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط في سنة 2022 فهي موضحة في الجدول التالي:

[1] Bulletins d'informations statistiques de la PME, N°42, Edition Avril 2023, Ministère de l'Industrie et de la Production Pharmaceutique, p18. disponible sur le site : https://www.industrie.gov.dz, consulter le : 30/04/2023.

الجدول رقم (3–7): توزيع اتفاقيات الضمان FGAR حسب قطاع النشاط في سنة 2022

قطاعات النشاط	المشاريع الممولة	النسبة (%)	عدد مناصب العمل	النسبة (%)
الصناعة	199	61.23	5446	70
البناء والأشغال العمومية	22	6.77	252	3.24
الفلاحة والصيد	31	9.54	379	4.88
الخدمات	73	22.46	1702	21.88
المجموع	**325**	**100**	**7779**	**100**

Source : Bulletins d'informations statistiques de la PME, N°42, Edition Avril 2023, Ministère de l'Industrie et de la Production Pharmaceutique, p21. disponible sur le site : https://www.industrie.gov.dz, consulter le : 30/04/2023.

استفادت بالدرجة الأولى من ضمانات FGAR الصادرة خلال عام 2022 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في القطاع الصناعي بـ 199 مشروعا مضمونا، ما نسبته 61.23% من مجموع الضمانات الممنوحة، يليه في المركز الثاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الخدمات بـ 73 مشروعا مضمونا، أي ما يعادل 22.46% من مجموع الضمانات الممنوحة، ويحتل قطاع الزراعة وصيد الأسماك المرتبة الثالثة بـ 31 مشروعا مضمونا بسبب المشاركة القوية لـ BADR في دعم هذا النوع من المشاريع.

في حين يشهد قطاع البناء انخفاضا حادا بسبب الأزمة التي يشهدها القطاع، والتي تميزت بتراجع المشتريات العامة من جهة والأزمة الصحية لفيروس كورونا من جهة أخرى.

3–2–3–2– الصندوق الوطني لضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI–PME

صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI-Pme spa)هو شركة تم إنشاؤها بمبادرة من السلطات العمومية بموجب المرسوم الرئاسي 04 –134 الصادر في 19 أبريل 2004 الذي يحدد النظام الأساسي للصندوق لدعم إنشاء وتطوير Pme-Tpe من خلال تسهيل الحصول على الائتمان (الغرض الاجتماعي القانوني). يبلغ رأسمالها المصرح به 30 مليار دينار جزائري، ومكتتب به حتى 20 مليار دينار، ويسير 60% منه من طرف الخزينة العمومية و 40% من طرف البنوك (BNA، BEA، CPA، BDL، BADR، CNEP Bank).

بالإضافة إلى ذلك، يمنح لجميع البنوك وجميع مؤسسات الائتمان في الساحة إمكانية المشاركة في رأس المال الاجتماعي للصندوق (المادة 8 من المرسوم الرئاسي)، إن رسملتها العامة في الغالب واستيعاب ضمانها المالي لضمان الدولة بموجب قانون المالية لعام 2009 يعزز توقيعها كضامن ويجعلها مؤسسة من الدرجة الأولى. وفي عام 2011، افتتح (CGCI-Pme spa) مرحلة جديدة من تنويع عرضه بعد قرار السلطات العامة بتفويضه بإدارة صندوق الضمان المخصص لتغطية التمويل الزراعي، يستند هذا القرار إلى المادة 36 من قانون التمويل العقاري الصادر في 18 يوليو 2011، والتي تنص على إمكانية قيام الصندوق بدعم مخاطرة على الأموال التي تقدمها الدولة.[1]

وفي هذا السياق، يتمتع صندوق ضمان ائتمان الاستثمار للشركات الصغيرة والمتوسطة بصلاحية إدارة صناديق ضمان متخصصة، نيابة عن الدولة وعن أي منظمة مانحة أخرى، بهدف ضمان تمويل نشاط القطاعات المختلفة. تتم إدارة هذه الأموال في إطار اتفاقية موقعة بين الصندوق والداعم المالي.

الغرض من إنشاء الصندوق هو ضمان مخاطر التخلف عن سداد القروض الاستثمارية الممنوحة من طرف البنوك أو مؤسسات الائتمان من أجل تسهيل الوصول إلى التمويل للشركات التي تستوفي معايير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو المؤسسات الصغيرة جدا (Tpe-Pe, Pme)، والتي تهدف إلى تجسيد مشاريعها الاستثمارية إنتاج السلع والخدمات المتعلقة بإنشاء و/ أو توسيع و/ أو تجديد معدات الإنتاج الخاصة بهم، وبالتالي تحسين بيئة الاستثمار في الجزائر.

منذ عام 2012، تم تفويض الصندوق نيابة عن الدولة وعن أي منظمة مانحة أخرى، لإدارة صناديق ضمان متخصصة تهدف إلى ضمان تمويل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني. وفي عام 2018، قام الصندوق بتنويع عرض الضمان الخاص به من خلال تطوير منتج جديد (ضمان مفوض خاص بالمؤسسات الصغيرة جدا) يستهدف المؤسسات الصغيرة جدا التي تنتج السلع والخدمات، وهو رابط ذو أولوية في عملية التنمية المحلية. يستجيب هذا الجهاز الجديد للحاجة الاقتصادية لبدء عملية فعالة للشمول المالي والخدمات المصرفية لنسيج المؤسسات الجزائرية الصغيرة جدا.

ويوضح الجدول الموالي حصيلة نشاط صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطةCGCI-PME خلال سنة 2022:

[1] الموقع الإلكتروني للصندوق الوطني لضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI-PME، متوفر على الرابط: https://cgci.dz/ara/presentation-de-la-cgci-pme/، تاريخ التصفح: 2023/05/17.

الجدول رقم (3–8): الوضع العام لضمانات CGCI-PME حسب قطاع النشاط في سنة 2022

قطاع النشاط	عدد الضمانات الممنوحة	النسبة (%)
الصناعة	290	57.43
الخدمات	87	17.23
البناء والأشغال العمومية	52	10.30
الصحة	27	5.35
السياحة	18	3.56
النقل	24	4.75
الأعمال الحرة	07	1.39
المجموع	**505**	**100**

Source : Bulletins d'informations statistiques de la PME, N°42, Edition Avril 2023, Ministère de l'Industrie et de la Production Pharmaceutique, p23. disponible sur le site : https://www.industrie.gov.dz, consulter le : 30/04/2023.

من خلال الجدول نلاحظ أن التركيز على ثلاثة قطاعات رئيسية لم يتغير: الصناعة والخدمات والبناء والتي تمثل 85% من الملفات المضمونة (57.43% + 17.23% + 10.30%)، ويحتل كل من قطاع الصحة والنقل المرتبة الرابعة والخامسة مع ضمان 27 و24 ملفا على التوالي ويمثلان نسبة 10% من المحفظة.

المبحث الثالث: مساهمة المقاولاتية في تنويع الاقتصاد الوطني

عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة وهذا بسبب سياسات وآليات وبرامج الدعم الذي لجأت إليها الدولة تجاه إنشاء ومتابعة هذه المؤسسات و النهوض بها وتأهيلها للمنافسة في السوق العالمي، وتتزايد أهمية هذه المؤسسات في الحياة الاقتصادية المعاصرة بالنظر إلى الدور الذي تضطلع به سواء على مستوى المؤسسة، من خلال إشباع حاجة صاحبها من العمالة وتوظيف رأس المال، وعلى المستوى الكلي بالمساهمة في خلق مناصب الشغل ومحاربة البطالة، وزيادة الصادرات خارج المحروقات الذي يعتبر أهم معيار لتحديد درجة تطور بلد ما.

المطلب الأول: مساهمة المقاولاتية في توفير مناصب الشغل

تتميز المقاولاتية بأنها مشروعات كثيفة العمالة لصغر رأس المال المتاح ما يجعلها تعتمد على استخدام فنون إنتاجية كثيفة العمل، بالإضافة إلى نقص الخبرة الإدارية والتنظيمية والمهارة الفنية لدى مستخدميها مما يجعلها تتجنب زيادة الكثافة الرأسمالية وعادة ما يهتم المقاول بتوظيف الأقارب والأصدقاء دون اشتراط مؤهلات إدارية وعلمية معينة. تستوعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ما بين 60%-80% من مجموع الوظائف في سوق العمل في الدول المتقدمة (الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي)، 40% في المغرب ، 75% في مصر،[1] و 26.17% في الجزائر خلال سنة 2022.

يعد مشكل البطالة من أهم المشاكل الاجتماعية في الجزائر، حيث تسعى السلطات العمومية إلى إيجاد حلول مناسبة لها بجميع الطرق الممكنة، ومنذ تبني نظام اقتصاد السوق، تم اعتبار تشجيع المقاولاتية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد الحلول المهمة في مواجهة هذه المشكلة، في المقابل جاء هذا النظام ببرامج أخرى، كبرنامج الخوصصة سنة 1997 والذي نتج عنه تصفية 250 شركة تساهم بنسبة 30% من إجمالي عمالة الشركات العمومية، وبالتالي تحول الاقتصاد الجزائري من نموذج المؤسسات الكبيرة إلى نموذج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما ساهم في التأثير بشكل أو بآخر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد.[2] ويمكن توضيح مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب العمل من خلال الجدول الموالي :

[1] أمينة مزيان، إيمان خديجة عماروش، (2018)، " دعم وتشجيع المقاولاتية كأبرز آلية للقضاء على البطالة في الجزائر "، AL-RIYADA For Business Economics، المجلد 04، العدد 02، ص40.

[2] محمد قوجيل، مرجع سابق، ص148.

الجدول رقم (3–9): تطور عدد مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2002 – 2022)

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007
التشغيل الكلي	9327492	9544296	9764162	9985162	10196157	10401603
تشغيل م.ص.م	538055	550386	838504	1157856	1252707	1355399
النسبة (%)	5.76	5.76	8.58	11.59	12.28	13.03
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
التشغيل الكلي	10600179	10801299	11074291	11295172	11532688	12003273
تشغيل م.ص.م	1540209	1546584	1625686	1724197	1848117	2001892
النسبة (%)	14.53	14.31	14.67	15.26	16.02	16.67
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019
التشغيل الكلي	11584915	11878705	12178728	12464041	12589364	12716548
تشغيل م.ص.م	2157232	2371020	2540698	2655470	2724264	2885651
النسبة (%)	18.62	19.96	20.86	21.30	21.63	22.69
السنة	2020	2021	2022			
التشغيل الكلي	12231916	12260834	12638622			
تشغيل م.ص.م	2989516	3134968	3307821			
النسبة (%)	24.44	25.56	26.17			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

– رزق قطوش، (2022)، " مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب الشغل والتخفيف من حدة البطالة في الجزائر خلال الفترة (2002 – 2020)، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 06، العدد 01، ص138.

– إحصائيات البنك الدولي، متوفر على الرابط:

https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.TLF.TOTL.IN?locations=DZ, consulter le : 20/05/2023.

- Bulletins d'informations statistiques de la PME, N°42, Edition Avril 2023, Ministère de l'Industrie et de la Production Pharmaceutique, p14, disponible sur le site : https://www.industrie.gov.dz, consulter le : 30/04/2023.

تظهر البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن عدد العمال الناشطين في الجزائر زاد بنسبة 35.49% بين سنتي 2002 و2022 وشهدت الوظائف التي استحدثتها الشركات الصغيرة والمتوسطة من جانبها وفي نفس الفترة تطورا بنسبة 514% تقريبا. ويظهر هذا التطور بوضوح في حصة الوظائف التي استحدثتها الشركات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي العمالة، والتي ارتفعت من

5.76% في سنة 2002 إلى 26.17% في سنة 2022. وهذا يدل على التطور الإيجابي ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة إلى أخرى، مما ساهم في الارتفاع المستمر لعدد المناصب التي تخلقها، ويرجع ذلك لسياسة الدعم التي تنتهجها الدولة في سبيل ترقية عمل هذا النوع من المؤسسات. وهذا مؤشر يوحي بالدور الإيجابي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مكافحة ظاهرة البطالة، إلا أن هذه المعدلات تؤكد بأن هذا النوع من المؤسسات لا يزال بعيدا عن لعب دور رئيسي في الاقتصاد الجزائري، وأن الجزائر لا تزال بعيدة عن معدلات الدول الرائدة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وقد بلغ إجمالي القوى العاملة للشركات الصغيرة والمتوسطة في نهاية سنة 2022 حوالي 3307821 عاملا، منهم 19608 عامل فقط من الشركات الصغيرة والمتوسطة العامة أي ما نسبته 0.59% من إجمالي عدد العمال في الجزائر. وتجدر الإشارة إلى أن القوة العاملة الإجمالية للشركات الصغيرة والمتوسطة زادت بنسبة 5.46% بين سنتي 2021 و2022. والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (3-3): تطور عدد مناصب الشغل حسب نوع الشركة الصغيرة والمتوسطة بين سنتي 2021 و2022

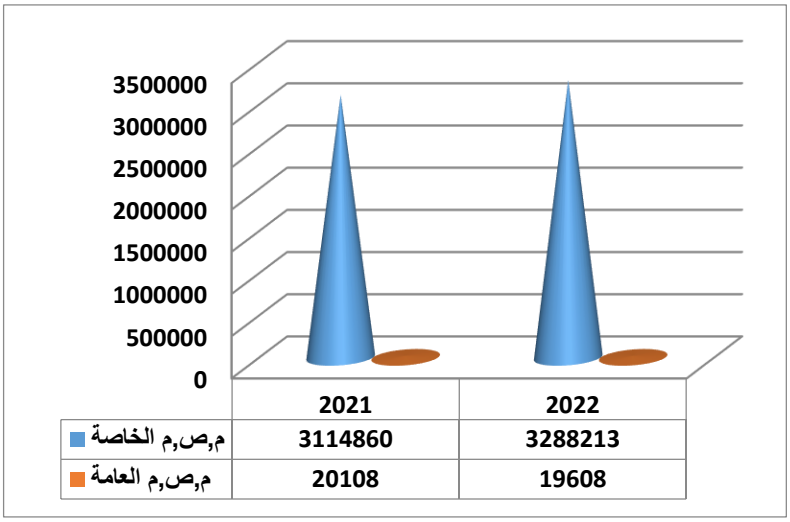

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات:

- Bulletins d'informations statistiques de la PME, N°42, Edition Avril 2023, Ministère de l'Industrie et de la Production Pharmaceutique, p14, disponible sur le site : https://www.industrie.gov.dz, consulter le : 30/04/2023.

نلاحظ من الشكل السابق أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة توفر أكبر عدد من مناصب الشغل، خلال سنتي 2021 و2022، أي ما نسبته 99.36% و99.41% على التوالي من إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وبالمقابل

اختفت 500 مؤسسة صغيرة ومتوسطة عمومية خلال سنة واحدة (2022-2021)، ويمكن تبرير هذا الانخفاض المستمر إلى عملية خوصصة أغلب مؤسسات القطاع العام، وكذلك لتعثر البعض الآخر وإفلاسها.

المطلب الثاني: مساهمة المقاولاتية في خلق القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات

تساهم المقاولاتية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، فبالإضافة لمساهمتها في الحد من البطالة فهي تساهم في استغلال الموارد والاستخدام الأمثل للكفاءات، وخلق التنوع والتكامل الاقتصادي وأيضا خلق القيمة المضافة. وتعد المساهمة في القيمة المضافة من مؤشرات قياس النمو الاقتصادي، وفيما يلي يوضح الجدول مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2017 - 2021):

الجدول رقم (3-10): تطور القيمة المضافة حسب القطاعات الرئيسية للنشاط (2017-2021) الوحدة: مليون دينار جزائري

الطابع القانوني	2017		2018		2019		2020		2021	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الفلاحة										
الخاصة	2264.33	99.23	2409.25	99.27	2510.49	99.27	2585.36	99.49	2665.84	99.16
العامة	17.50	0.71	17.65	0.73	18.56	0.73	13.14	0.51	22.48	0.84
المجموع	2281.83	100	2426.90	100	2529.05	100	2598.50	100	2688.32	100
البناء والأشغال العمومية										
الخاصة	1764.57	83.34	1879.01	83.36	1976.79	82.35	1879.65	82.26	2011.36	81.92
العامة	352.82	16.66	375.08	16.64	425.60	17.65	405.43	17.74	444.01	18.08
المجموع	2117.39	100	2254.09	100	2400.39	100	2285.08	100	2455.37	100
النقل والمواصلات										
الخاصة	1644.54	83.67	1810.60	84.61	1905.26	84.87	1743.72	85.31	1815.02	85.38
العامة	320.94	16.33	329.28	15.39	339.61	15.13	300.33	14.69	310.72	14.62
المجموع	1965.48	100	2139.88	100	2244.87	100	2044.05	100	2125.75	100
الخدمات المقدمة للمؤسسات										
الخاصة	162.37	65.50	171.51	65.12	184.93	65.76	192.29	65.74	212.85	66.33
العامة	85.54	34.50	91.86	34.88	96.31	34.24	100.19	34.26	108.06	33.67
المجموع	247.91	100	263.37	100	281.24	100	292.48	100	320.91	100
الفندقة والإطعام										
الخاصة	219.13	81.35	235.39	80.57	248.01	81.54	154.00	79.48	205.80	80.20
العامة	50.25	18.65	56.76	19.43	56.16	18.46	39.77	20.52	50.80	19.80

المجموع	269.38	100	292.15	100	304.17	100	193.77	100	256.60	100
الصناعات الغذائية										
الخاصة	357.17	87.52	377.94	87.20	389.02	87.48	408.91	87.83	246.41	87.21
العامة	50.94	12.48	55.46	12.80	55.68	12.52	56.67	12.17	62.54	12.79
المجموع	408.11	100	433.40	100	444.70	100	465.58	100	488.95	100
صناعة الجلود والأحذية										
الخاصة	2.50	88.03	2.62	85.33	2.76	84.40	2.83	89.84	3.38	91.62
العامة	0.34	11.97	0.45	14.67	0.51	15.60	0.32	10.16	0.31	8.38
المجموع	2.84	100	3.07	100	3.27	100	3.15	100	3.69	100
التجارة والتوزيع										
الخاصة	1995.50	93.96	2210.20	94.07	2301.77	94.11	1882.18	94.71	2469.73	94.23
العامة	128.36	6.04	139.39	5.93	144.04	5.89	105.03	5.29	151.21	5.77
المجموع	2125.86	100	2349.59	100	2445.81	100	1987.21	100	2620.94	100

Source : Bulletins d'informations statistiques de la PME, N°42, Edition Avril 2023, Ministère de l'Industrie et de la Production Pharmaceutique, p36, disponible sur le site : https://www.industrie.gov.dz, consulter le : 30/04/2023.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2017 - 2021) عرفت تطورا، حيث بلغت قيمتها 9416.8 مليون دينار جزائري في سنة 2017 لترتفع إلى 10960.53 مليون دينار جزائري في سنة 2021، ويعد القطاع الخاص الأكثر مساهمة في القيمة المضافة خلال هذه الفترة حيث تراوحت نسبة مساهمته ما بين 65.12% و99.49%، في حين يساهم القطاع العام بنسب أقل منه بكثير تتراوح ما بين 0.51% و34.88%. وتعد كل من قطاعات الفلاحة، البناء والأشغال العمومية، النقل والمواصلات، التجارة والتوزيع من أكثر القطاعات مساهمة في القيمة المضافة خلال الفترة (2017 - 2021)، إلا أن نسبة مساهمة قطاع صناعة الجلود والأحذية في القيمة المضافة تبقى ضعيفة.

كما أن الجزائر تحاول تكوين قاعدة اقتصادية مهمة يجب دعمها بشكل ملموس خاصة فيما يتعلق بتطوير الأسواق ومجالات التسويق، وغلق الأبواب تدريجيا على الاقتصاد الموازي الذي يمثل القوة المهمة التي تدمر الاقتصاديات الناشئة، فالجزائر بحاجة ماسة لتقوية المقاولاتية لكي تمتص الفراغات التي تركها القطاع العمومي وتقلل من حجم الواردات، وهذا بوضع قواعد حماية دقيقة للقطاعات الاقتصادية الناشئة بهدف الوصول إلى تغطية العجز الكبير في مجالات الزراعة والصناعات الخفيفة.[1]

[1] إيمان حيولة، وردة موساوي، مرجع سابق، ص28.

المطلب الثالث: مساهمة المقاولاتية في ترقية الصادرات خارج المحروقات

إن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استراتيجية تنمية الصادرات خارج المحروقات يعتبر تحدي كبير في ظل اعتماد الاقتصاد الوطني بشكل مفرط على صادرات المحروقات، مما يستوجب العمل على إيجاد البديل الأمثل لتفادي الوقوع في كارثة قد تؤدي إلى انهيار الاقتصاد الوطني. وقبل تحليل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات الإجمالية للجزائر، من المهم إلقاء نظرة على واقع الصادرات خارج المحروقات قصد إعطاء فكرة على حجم الارتباط الوثيق بين الاقتصاد الجزائري مع قطاع المحروقات.

الجدول رقم (3-11): تطور الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2017-2021)

	2017	2018	2019	2020	2021
الصادرات خارج المحروقات	1367	2218	2068	1909	4500
النسبة (%)	4	5.4	5.9	8.7	11.7
صادرات المحروقات	33202	38897	33244	20016	34058
النسبة (%)	96	94.6	94.1	91.3	88.3
إجمالي الصادرات	**34569**	**41115**	**35312**	**21925**	**38558**

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر، (2022)، " التطور الاقتصادي والنقدي "، ديسمبر 2022، ص119.

تبين معطيات الجدول أعلاه هيمنة قطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية على طول الفترة، إذ تراوحت بين 88.3% و96% مما يدل على اعتماد الاقتصاد الوطني بشكل مفرط على الأحادية في التصدير، وهذا راجع إلى ضعف تواجد المؤسسات الوطنية بالأسواق الدولية لضعف الإنتاج وعدم توافقه مع المقاييس العالمية، إضافة إلى القيود التجارية من بعض الدول على غرار دول الاتحاد الأوربي على المنتجات الوطنية. في حين سجلت الصادرات خارج المحروقات تطورا ملحوظا، حيث ارتفعت نسبة مساهمتها من 4% في سنة 2017 إلى 11.7% في سنة 2021 من إجمالي الصادرات، غير أنها تبقى هامشية مقارنة بصادرات المحروقات، وهذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول التي أدت إلى تناقص الطلب العالمي على الصادرات الكلية للجزائر عامة وصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة.

ويتضح جليا ضعف تنافسية الاقتصاد الوطني، حيث يصنف ضمن الاقتصاديات التي تعاني من ظاهرة التبعية المطلقة للثروات الريعية وتأثيرها السلبي على الميزان التجاري كمحصلة للاختلالات البنيوية وتدهور شروط التبادل في الأسواق الدولية، وهذا مؤشر كاف على عدم تحمل اقتصادنا الوطني للصدمات الخارجية، حيث يتأثر كثيرا بالتذبذبات الطارئة على أسعار المحروقات من ناحية، وبالتقلبات الجارية على أسعار صرف العملات الصعبة (الدولار والأورو) من جهة أخرى.

وبالنظر إلى التنوع السلعي للصادرات خارج قطاع المحروقات للمؤسسات الصغير والمتوسطة، ومع الأخذ في الحسبان توزيع عددها والتي يتركز جلها في قطاع الخدمات والأشغال العمومية مع ضعف كبير في قطاع الصناعة التحويلية والزراعة اللذان يشكلان تكلفة كبيرة في الواردات الجزائرية، تتولد قناعة بضآلة توجه هذا النوع من المؤسسات نحو التصدير نتيجة لتركيزها في قطاعات لا تتيح لها تقديم إنتاج قابل للتصدير في الأسواق الدولية، لذلك لابد على السلطات الوصية على ترقية تنافسية المنتوج الوطني لاختراق الأسواق الأجنبية، إلا أن ذلك مرهون بشرط استيفاء متطلبات التنافسية الدولية.[1]

ومنه نستنتج أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تنمية الصادرات ضئيلة، وما زالت لم ترقى إلى المستوى المنشود رغم الجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية لتشجيع هذا النوع من المؤسسات، قد ترجع أسبابها إلى المشاكل والعراقيل التي تعاني منها هذه المؤسسات والتي يمكن ذكر البعض منها :[2]

- ✓ **الصعوبات التسويقية والإدارية:** والتي تتمثل في انخفاض الإمكانيات المالية، وعدم وجود منافذ تسويقية منتظمة، وتفضل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة، وعدم توفر الحوافز الكافية للمنتجات المحلية، ونقص المعلومات والإحصائيات الخاصة بالمؤسسات المنافسة، وشروط ومواصفات السلع المنتجة وغير ذلك من البيانات والإحصائيات اللازمة لتسيير أعمالها.
- ✓ **الصعوبات الفنية:** حيث أنه عادة ما تعتمد هذه المشروعات على قدرات وخبرات أصحابها في العمل بصفة رئيسية، كما أنها تلجأ عادة إلى استخدام أجهزة ومعدات قد تكون بدائية أو أقل تطورا عن تلك المستخدمة في المشروعات الكبيرة، كما أن اختيار المواد الخام ومستلزمات الإنتاج اللازمة لأعمال هذه المشروعات لا يخضع في كثير من الأحيان لمعايير فنية وهندسية مدروسة.
- ✓ **الصعوبات التمويلية:** وتتمثل في محدودية الإمكانيات المالية، نظرا لاعتمادها على التمويل الذاتي في أغلب الأحيان، وتردد بعض البنوك التجارية في تمويل هذه المؤسسات إلا بشروط معينة وتكلفة مرتفعة.

[1] فايزة لقرع، عبد العزيز طيبة، (2019)، " دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات "، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 15 العدد 20، ص186.

[2] كلثوم بن أحمد، سفيان بن عبد العزيز، (2021)، " مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات "، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 06، العدد 02، ص349.

خلاصة

من خلال ما تقدم في دراستنا من تشخيص لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها في دعم الجهود الرامية إلى تنمية الاقتصاد وتنويعه بعيدا عن إيرادات المحروقات، يتضح جليا أن الجزائر سعت جاهدة إلى تطوير هذا النوع من المؤسسات وذلك ما أكدته الإحصائيات ومؤشرات النمو من سنة إلى أخرى، غير أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يصل إلى المستوى المطلوب للمساهمة في تنويع الصادرات خارج المحروقات، حيث تشير كافة الدلائل والمؤشرات أن هذه المؤسسات تعاني الكثير من المشكلات التي أقعدتها عن القيام بدورها.

كما أن غياب ثقافة العمل المقاولاتي في أوساط الشباب الجزائري تعتبر من العوامل التي أثرت على ضعف نشاط المقاولاتية حيث نجد أن دافع معظم المقاولين لإنشاء مؤسسة هو الرغبة في الحصول على كسب مادي سريع والخروج من دائرة البطالة كما أن أغلب المقاولين الجزائريين لا يمتلكون مؤهلات علمية والخبرة المهنية لإدارة المشاريع، وهو ما يفسر تزايد المشاريع الخدماتية التي لا تتطلب مؤهلات علمية وخبرة مهنية على حساب القطاعات الإنتاجية القادرة على النهوض بالاقتصاد الوطني، والخروج من دائرة الاعتماد على قطاع المحروقات الذي يشكل المصدر الرئيسي للدخل الوطني.

الخاتمة

الخاتمة

لقد أصبحت المقاولاتية ذات اهمية بالغة في الجزائر، بالنظر إلى كونها أحد ركائز التحول إلى اقتصاد السوق، حيث عملت الدولة على تشجيع المقاولاتية من خلال جملة من البرامج والهيئات المتخصصة في دعم هذا القطاع. ولقد عرفت المقاولاتية تطورا ملحوظا نتيجة حزمة من الإجراءات التي انتهجتها الدولة الجزائرية من بينها إنشاء هيئات للدعم والمرافقة كالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE، الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغرة ANGEM والصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC .كما تساهم المقاولاتية في توفير مناصب شغل والحد من البطالة، وتساهم في خلق القيمة المضافة، لكن تبقى مساهمتها ضعيفة وغير كافية لتكوين اقتصاد بديل عن المحروقات.

اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: " يعد دور الدولة عامل أساسي وهام جدا في إرساء روح المقاولاتية في مجتمع معين ".

يعتبر دور الدولة عامل أساسي وهام جدا في إرساء الروح المقاولاتية في مجتمع معين، وذلك من خلال تشجيع الأفراد الذين يتمتعون بالمهارات والخبرات والقدرات والكفاءات الفنية والنفسية اللازمة لإقامة المشروعات الجديدة، من خلال توفير المناخ الاقتصادي والتنظيمي الملائم والتركيز على تطوير المناهج التعليمية والتدريبية لتطوير النشاط المقاولاتي، ففي هذا الإطار ظهر ما يسمى بهيئات الدعم والمرافقة لأصحاب المشاريع الصغيرة، هذه المؤسسات تهدف إلى دعم وتوجيه المقاولين وتخفيف المشاكل التي تعترض أصحاب الأفكار الجديدة في سبيل تحويل أفكارهم إلى مشاريع قائمة، خاصة مشاكل التمويل والمشاكل الإدارية والتسييرية، وعليه فهذه الهيئات تعمل على مساعدة مقاولي المستقبل على مواجهة هذه المشاكل، بشكل يجعل من الخدمات التي تقدمها هذه الهيئات محفز أساسي لزيادة المقاولين وترقية الروح المقاولاتية وتجسيد برامج الدولة في هذا الإطار.

وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى

الفرضية الثانية: " تنشط المقاولاتية في الجزائر في قطاعات تجعلها قادرة على المساهمة في التنويع الاقتصادي "

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المنشأة والناشطة في نشاط الخدمات المرتبة الأولى مقارنة ببقية النشاطات، حيث وصل عدد المؤسسات الخاصة بهذا النشاط خلال سنة 2022 إلى 703499 مؤسسة مع معدل تطور يقدر بـ 6.23% مقارنة بسنة 2021، ثم يليه قطاع الأنشطة الحرفية في المرتبة الثانية بـ 324085 مؤسسة بنسبة زيادة قدرها 6.74% مقارنة بسنة 2021، وفي المركز الثالث نجد مؤسسات صغيرة ومتوسطة في قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 204452 مؤسسة بمعدل تطور يقدر بـ 2.56%.

كما أن 8.53% فقط من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في الصناعات التحولية، في حين نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في مجال الفلاحة و الهيدروكربونات والطاقة والتعدين والخدمات ذات الصلة فهي بنسب ضعيفة جدا لا تتجاوز 1%، وبالنظر إلى التنوع السلعي للصادرات خارج قطاع المحروقات للمؤسسات الصغير والمتوسطة، ومع الأخذ في

الحسبان توزيع عددها والتي يتركز جلها في قطاع الخدمات والأشغال العمومية مع ضعف كبير في قطاع الصناعة التحويلية والزراعة اللذان يشكلان تكلفة كبيرة في الواردات الجزائرية، تتولد قناعة بضآلة توجه هذا النوع من المؤسسات نحو التصدير نتيجة لتركيزها في قطاعات لا تتيح لها تقديم إنتاج قابل للتصدير في الأسواق الدولية، لذلك لابد على السلطات الوصية على ترقية تنافسية المنتوج الوطني لاختراق الأسواق الأجنبية، إلا أن ذلك مرهون بشرط استيفاء متطلبات التنافسية الدولية. **وهذا ما يثبت نفي الفرضية الثانية**

الفرضية الثالثة: " يؤدي تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى زيادة مساهمة المقاولاتية في التنويع الاقتصادي "

من خلال الدراسة يتضح أن المقاولاتية موجودة فعلا في الجزائر ويتجلى ذلك من واقع الأرقام المقدمة عن حصيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهناك تطورا مستمرا وتزايدا في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، حيث ارتفعت من 619072 مؤسسة سنة 2010 إلى 1359803 مؤسسة سنة 2022، أي تباين بنسبة 119%، وتعزى هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى الزيادة المستمرة في عدد الشركات الخاصة من 618515 مؤسسة في سنة 2010 إلى 1359580 مؤسسة خاصة في سنة 2022، حيث تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة أكثر من 99% من إجمالي المؤسسات خلال هذه الفترة، ويعود ذلك لسياسات الدولة وبرامجها التنموية الداعمة لإنشاء المؤسسات الخاصة وتشجيعها على مواصلة النشاط، إضافة إلى إدماج لأول مرة الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاطهم في المهن الحرة في تعداد المؤسسات الخاصة.

لكن رغم مختلف الجهود المبذولة لترقية صادرات القطاع الخاص إلا أن مجال التصدير خارج قطاع المحروقات يبقى ضعيفا، إذ بلغ سنة 2021 ما نسبته 11.7% من إجمالي الصادرات في نفس السنة، مما يستوجب بذل الكثير من الجهود للحاق بركب الدول المجاورة التي سبقتنا في ذلك. **وهذا ما يثبت نفي الفرضية الثانية**

نتائج الدراسة

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج نذكرها فيما يلي:

- إن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إستراتيجية تنمية الصادرات خارج المحروقات يعتبر تحدي كبير في ظل اعتماد الاقتصاد الوطني بشكل مفرط على صادرات المحروقات؛
- إن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تنمية الصادرات ضئيلة، وما زالت لم ترقى إلى المستوى المنشود رغم الجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية لتشجيع هذا النوع من المؤسسات، قد ترجع أسبابها إلى المشاكل والعراقيل التي تعاني منها هذه المؤسسات؛
- يعد القطاع الخاص الأكثر مساهمة في القيمة المضافة خلال هذه الفترة، حيث تراوحت نسبة مساهمته ما بين 65.12% و99.49%، في حين يساهم القطاع العام بنسب أقل منه بكثير تتراوح ما بين 0.51% و34.88%.

وتعد كل من قطاعات الفلاحة، البناء والأشغال العمومية، النقل والمواصلات، التجارة والتوزيع من أكثر القطاعات مساهمة في القيمة المضافة خلال الفترة (2017 - 2021)، إلا أن نسبة مساهمة قطاع صناعة الجلود والأحذية في القيمة المضافة تبقى ضعيفة؛

- مساهمة المقاولاتية في توفير مناصب الشغل مؤشر يوحي بالدور الإيجابي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مكافحة ظاهرة البطالة، إلا أن هذه المعدلات تؤكد بأن هذا النوع من المؤسسات لا يزال بعيدا عن لعب دور رئيسي في الاقتصاد الجزائري؛

الاقتراحات

في ضوء النتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسة نتقدم بالاقتراحات التالية:

- محاولة التخفيف من حدة العراقيل التي تقف في وجه المؤسسات المقاولاتية خاصة العراقيل الإدارية، وذلك بوضع قوانين صارمة تأخذ بعين الاعتبار خصوصية المؤسسات المقاولاتية، وتفعيل الحوكمة والرقابة ومحاربة الفساد الإداري؛
- مشاركة كل الجهات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص والخبراء وإطارات الجامعة في تصميم إستراتيجية شاملة للتعليم والتدريب في مجال المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة؛
- إنشاء مراكز أو هياكل تعمل على توفير المعلومات الاقتصادية للمقاول، والتي لا يجب أن تتعلق فقط بسبل إنشاء وتطوير المؤسسات بل تتعداها لتقدم معلومات عن مختلف قطاعات النشاط وفرص الاستثمار المتوفرة على المستوى المحلي، ومختلف المعلومات الضرورية المتعلقة بحركية الأسواق؛
- تكثيف الجهود من أجل إيجاد الحلول المناسبة لمشكل التمويل؛
- العمل على تشجيع الإنتاج المحلي، عن طريق وضع سياسة شاملة للحد من استيراد المنتجات التي يمكن إنتاجها في الداخل، ومحاربة ظاهرة إغراق الأسواق، والتحكم في الاقتصاد غير الرسمي.

آفاق الدراسة

وفي الختام نتمنى أن تكون هذه الدراسة نقطة بداية وانطلاقة إيجابية في سبيل إثراء العلوم والمعرفة، لتصبح مفتاحا لمواضيع أخرى نذكر منها مثلا:

- ✓ أثر المقاولاتية على تعزيز الابتكار في المؤسسات الجزائرية: دراسة تحليلية؛
- ✓ آليات تمويل المشاريع المقاولاتية في الجزائر: دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار؛
- ✓ تفعيل الثقافة المقاولاتية للطلبة الجامعيين من خلال دور المقاولاتية :دراسة ميدانية لدار المقاولاتية؛
- ✓ حاضنات الأعمال كآلية حديثة لدعم ومرافقة المؤسسات الناشئة؛

✓ قدرات وتحديات حاضنات الأعمال ودورها في مرافقة المؤسسات الناشئة: مع الإشارة لحالة الجزائر.

قائمـــة المراجـــــع

قائمة المراجع

➢ **أولا: الكتب** :

1. علي الضلاعين، (2005)،"إدارة المشروعات الصغيرة"، مركز بريد للنشر، عمان، الأردن.
2. إبراهيم بدران، مصطفي الشيخ، (2013)،"الريادية الإبداع في إنشاء المشاريع"، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع عمان الأردن.
3. بلال خلف الضكارنة، (2008)،"الريادة وإدارة منظمات الأعمال"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
4. مزهر شعبان العاني وآخرون، (2010)،"إدارة المشروعات الصغيرة: منظور ريادي تكنولوجي "، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن

5. Alain Fayolle،(2017)"Entrepreneurait **:** thèorie et pratique، applications pour apprendre à entreprendre "،3ème ED،Dunod،France،p51.
6. Alain Fayolle ,(2003),Le Mètier de crèateur d'entreprise »,èdition d'organisation,Paris,France.

➢ **ثانيا: المجلات والدوريات العلمية:**

1. نورالدين بوالشرش، (2020)،"المقاولاتية وتنمية الاقتصادية واجتماعية"، مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة المجلد02، العدد01.
2. خديجة برقيقة، أمينة صديقي، (2022)،"مساهمة المقاولاتية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر خلال الفترة (2011-2021)"، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد12، العدد02.
3. إيمان حيولة، وردة موساوي، (2020)،"مساهمة المقاولاتية في التنمية الاقتصادية "، المجلة الجزائرية للمورد البشرية المجلد05، العدد20
4. رشيدة قواسمي، (2020)،"الأصيل النظري للمقاولاتية كمشروع والنظريات والنماذج المفسرة للتوجه المقاولاتي" مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 04، العدد02
5. فاتح غلاب، محمد السعيد سعيداني، بوبكر زريقات(2017)، "السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي (حالة ماليزيا اندونيسيا و المكسيك)، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال المجلد01، العدد 01

6. صالح محرز، طارق راشي، (2019)،"التنويع الاقتصادي كبديل تنموي استراتيجي ضمن إطار التنمية المستدامة "، مجلة التكمين الاجتماعي، المجلد01، العدد04
7. موسى باهي، كمال روابنية، (2016)، "التنويع الاقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية: حالة لبلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05
8. محمد كريم قروف، (2016)، قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (014-1980)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد02
9. عبد الله غالم، عمر تيمجعدين، (2014) " أثر إستراتيجية التنويع على أداء المؤسسة الاقتصادية"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، الملد 07، العدد 02
10. سعد علي حمود العنزي، مها عبد الكريم حمود الراوي، (2013)،" فسفة تكوين قيمة منظمة الأعمال بإتباع إستراتيجيات التنويع"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية
11. إبراهيم بلقلة، (2018)،"واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط ومتطلبات تفعيله"، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد20، العدد18
12. علي رحال، آمال بعيط، (2016)، " واقع المقاولاتية في الجزائر: دراسة تحليلية "، مجلة الاقتصاد الصناعي العدد11
13. أسماء زينات، (2022)،"حاضنات الأعمال كآلية حديثة لدعم ومرافقة المؤسسات الناشئة: دراسة حالة مشاتل المؤسسات في الجزائر"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد16، العدد02
14. أمينة مزيان، إيمان خديجة عماروش، (2018)، " دعم وتشجيع المقاولاتية كأبرز آلية للقضاء على البطالة في الجزائر "، AL-RIYADA For Business Economics، المجلد 04، العدد 02.
15. فايزة لقرع، عبد العزيز طيبة، (2019)، " دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات "، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 15، العدد 20.
16. كلثوم بن أحمد، سفيان بن عبد العزيز، (2021)، " مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات "، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 06، العدد 02.

➢ **ثالثا: الأطروحات والمذكرات العلمية:**

1. محمد علي الجودي، (2015)، "نحو تطوير المقاولتية من خلال التعليم المقاولاتي: دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر
2. هاجر سلاطني (2021)،"المقاولاتية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة: دراسة قياسية لمجموعة من الدول أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر.
3. بوبكر بوعافية، (2022)، " المقاولاتية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية: دراسة حالة المؤسسات المنجزة في الغرب الجزائري"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص المقاولاتية والتنمية المحلية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس.
4. محمد علي الجودي، (2015)،" نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعلم المقاولاتي: دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
5. أمينة قايدي، (2017)،"تطور التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية تجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى إسطمبولي، معسكر، الجزائر.
6. فاروق بادة، (2016)، واقع المقاولاتية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم التجارية والمالية، تخصص تسيير استراتيجي وأداء المؤسسة، المدرسة العليا للتجارة الجزائر.
7. نبيلة جعيجع، (2007)، "إستراتيجية التنويع في المنتجات وأثرها على تنافسية المؤسسة الإنتاجية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص إستراتيجية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص29.
8. حميدة أكيل، (2016)،" دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتورا، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقره بومرداس، الجزائر.

9. زروق بن موفق، (2019)، "إستراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر
10. أسماء بللعما، (2018)،"دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه طور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية، أدررا، الجزائر
11. هادي صادق (2014)، "دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية: دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000-2012 مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف1 -الجزائر.
12. محمد قوجيل، (2016)،" دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر": دراسة ميدانية "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر

1. Luisa almany and job J.Andreoli, (2018), " Etrepreneurialfinance:The Art and Science of Growing Ventures", combridge university press, Great Britain,

➢ رابعا: المؤتمرات والملتقيات العلمية:

1. عامر خربوطلي،(2018)،"ريادة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، الجامعة الافتراضية السورية سوريا.
2. محمد أمين لزعر، (2014)، سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية عربية، "المعهد العربي للتخطيط، الكويت
3. نوري محمد عبيد كصب الجبوري، (2015)، "تجربة دول الخليج في التنويع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية" المكتب الجامعي الحديث، لإسكندرية، مصر.

1. تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (2001)،"التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط: حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمم المتحدة، نيويورك
2. عبد الرحمان مغاري، رشيد بوكساني، (2013)، "دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حالة مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر"، الملتقي الوطني حول: "إستراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يوم 19 ديسمبر 2013.

➢ **خامسا:مواقع الانترنت الرسمية :**

1. الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، متوفر على الرابط :
https://www.angem.dz/ar/article/presentation/ ، تاريخ التصفح : 2023/05/15
2. الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، متوفر على الرابط :
https://www.angem.dz/ar/article/objectifs-et-missions/ تاريخ التصفح : 2023/05/15
3. الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، متوفر على الرابط :
https://www.angem.dz/ar/article/le-dispositif-du-micro-/credit/ ، تاريخ التصفح : 2023/05/15.
4. الموقع الإلكتروني للصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، متوفر على الرابط: النشأة القانونية https://www.fgar.dz/portal/ar/content/، تاريخ التصفح 2023/05/15.
5. الموقع الإلكتروني للصندوق الوطني لضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI-PME، متوفر على الرابط https://cgci.dz/ara/presentation-de-la-cgci-pme/ تاريخ التصفح : 2023/05/17.

➢ **سادسا:القوانين والتشريعات:**

1. القانون رقم18/01 المؤرخ في2001/12/12، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجريدة الرسمية، العدد77
2. المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق لـ 08 سبتمبر 1996، الجريدة الرسمية العدد 52.
3. المرسوم التنفيذي رقم 329/20 المؤرخ في 06 ربيع الثاني عام 1442 الموافق لـ 22 سبتمبر 2020، الجريدة الرسمية العدد 70.
4. المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002، الجريدة الرسمية، العدد 74.

5. المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002، المادة 05، الجريدة الرسمية، العدد 74.
6. المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002، المادة 06، الجريدة الرسمية، العدد 74.